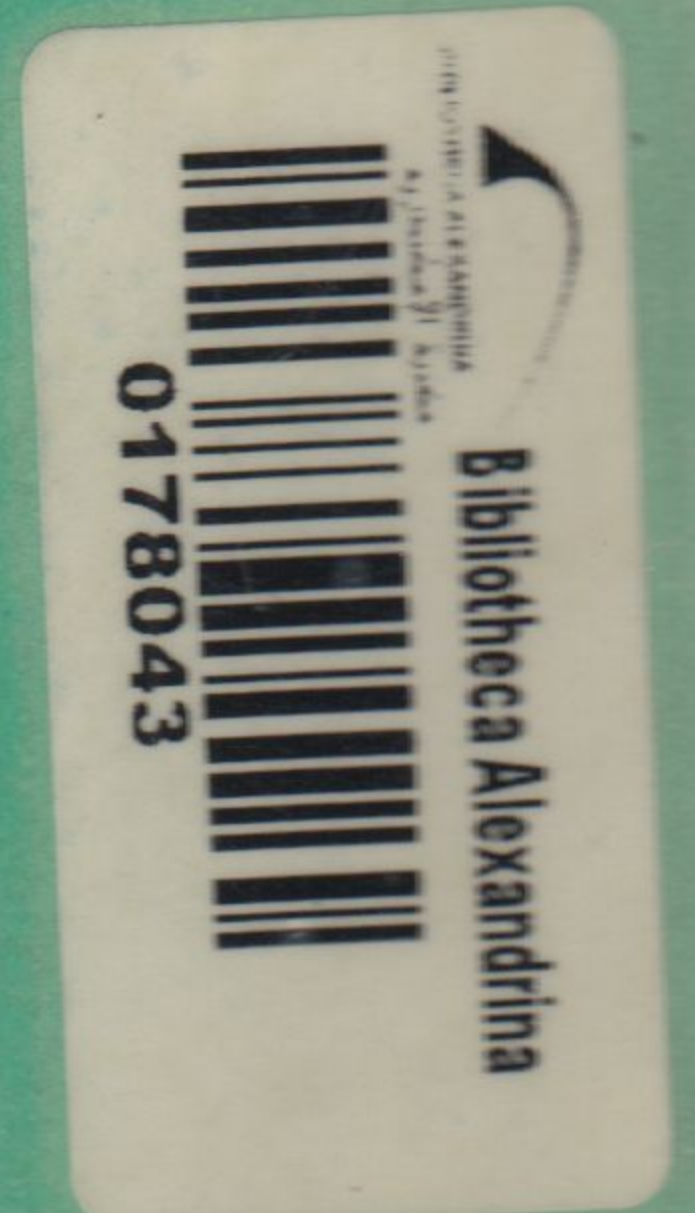




# العدوان الصهيوني والقانون الدولي

شفيق الرشيدي  
الأمين العام للاتحاد المحاميين العرب

من مطبوعات الأمانة العامة للاتحاد المحاميين العرب



يونيو (حزيران)

١٩٦٨





# العدوان الصهيوني والقانون الدولي

سيفيق الرشيدات  
الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

من مطبوعات اللجنة العامة لاتحاد المحامين العرب

مطبعة عبده وأنور أحمد  
تلفزيون ٢١٢١٨ - ٨٤٤٠٠٨ مصر





# محتويات الكتاب

تمهيد للبحث . . . . .	٨ — ٥
<hr/>	
القسم الأول : الأزمة في الشرق الأوسط . . . . .	٣٠ — ٩
<hr/>	
١ — الوضع في الشرق الأوسط مكتبة الاسكندرية ١٣	
٢ — أبعاد الأزمة وخطورتها . . . . .	١٨ — ١٤
٣ — الأزمة وادعاءات السلام الإمبريالية . . . . .	٣٠ — ١٩
<hr/>	
القسم الثاني : الأرضية القانونية للأزمة . . . . .	١٠٩ — ٣١
<hr/>	
١ — نشوء المشكلة . . . . .	٤٢ — ٣٤
٢ — تطور المشكلة ووثائقها الدولية . . . . .	٧٦ — ٤٣
٣ — تمرکز المشكلة ونتائجها القانونية . . . . .	٩١ — ٧٧
٤ — تجميد المشكلة وآثارها الخطيرة . . . . .	١٠٩ — ٩٢
(أ) إسرائيل . . . . .	٩٧ — ٩٣
(ب) اللاجئين . . . . .	١٠٩ — ٩٧
<hr/>	
القسم الثالث : المشكلة الفلسطينية والقانون الدولي . . . . .	١٥٤ — ١١١
<hr/>	
١ — الحقائق الثابتة . . . . .	١١٥ — ١١٣
٢ — إسرائيل ووعدها بلفور . . . . .	١٢٨ — ١١٥
٣ — فلسطين وصك الانتداب . . . . .	١٣٦ — ١٢٩
٤ — إسرائيل وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ١٣٧ — ١٤٧	
٥ — الوجود الإسرائيلي وادعاءات الحق . . . . .	
التاريخي والديني . . . . .	١٥٤ — ١٤٨
<hr/>	
القسم الرابع : عدوان يونيو الإسرائيلي والقانون الدولي . . . . .	١٨٠ — ١٥٥
<hr/>	
١ — الأصول والفروع في الأزمة . . . . .	١٥٨ — ١٥٧



٢ — حقيقة قضية خليج العقبة ومضيق تيران ١٥٩ — ١٦٥

٣ — القضية والقانون الدولي . . . ١٦٦ — ١٧٠

( أ ) الوضع القانوني لخليج العقبة . ١٦٦ — ١٧٠

( ب ) مضيق تيران والقانون الدولي . ١٧٠ — ١٧٣

( ج ) العلاقة القانونية بين ج.ع.م وإسرائيل ١٧٣ — ١٧٧

( د ) الطبيعة القانونية والدولية لعدوان

يونيو ١٩٦٧ . . . ١٧٧ — ١٨٠

القسم الخامس : الاحتلال الإسرائيلي والقانون الدولي . ١٨١ — ٢٠٩

١ — الإجراءات الإسرائيلية في الأرض المحتلة ١٨٣ — ١٨٥

٢ — الوضع القانوني للاحتلال الحربي

( الواجبات . الحقوق . الإلزام ) ١٨٦ — ١٩١

٣ — حقوق المدنيين في الأراضي المحتلة ١٩٢ — ١٩٧

الالتزام والتنفيذ . . . ١٩٧ — ١٩٨

٤ — الجرائم الإسرائيلية والقانون الدولي

الواجبات والمخالفات . المخالفات والعقوبات

في القانون الدولي . إجرامية إسرائيل في

الأرض المحتلة . . . ١٩٩ — ٢٠٩

القسم السادس : المقاومة العربية والقانون الدولي . ٢١١ — ٢٤٤

١ — العدوان الصهيوني وحق الدفاع العربي ٢١٧ — ٢٢٦

٢ — الوضع القانوني لحركات المقاومة . ٢٢٧ — ٢٣١

٣ — شرعية المقاومة العربية وقانونيتها الدولية —

المزاعم الإسرائيلية والقانون الدولي ٢٣٢ — ٢٣٨

٤ — حقوق المقاومين العرب في القانون الدولي ٢٣٩ — ٢٤٤

القسم السابع : الحل الحاسم والحلول السطحية . ٢٤٥ — ٢٥٤



## تمهيد للبحث

يشير الوجود الصهيوني الامبريالي بفلسطين منذ عام ١٩٤٨ ، والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية نتيجة لعدوان يونيو ١٩٦٧ ، قضيتين أساسيتين في الشرق الأوسط ، ولدى الرأي العام العالمى ، وأمام المحافل الدولية السياسية والحقوقية .

وأول هاتين القضيتين ، هى تلك التى تتعلق بالقرارات والإجراءات الاسرائيلية التعسفية ضد المدنيين الفلسطينيين العرب وحقوقهم المشروعة فى أوطانهم المحتلة ، ومدى خضوع الوجود الصهيوني وهذه القرارات والإجراءات الاسرائيلية الوحشية لمبادئ القانون الدولى والإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

أما ثانى هاتين القضيتين ، فهى تلك التى تنصب على الصفات الوطنية والقانونية والدولية لحركة المقاومة العربية الفلسطينية المسلحة ، التى برزت منذ تجميع القضية الفلسطينية فى الأمم المتحدة كمقاوم عنيد للوجود الصهيوني الاستعماري فى فلسطين ، وعملت منذ عدوان يونيو الاسرائيلي كمحارب صلب للاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية .

وقد أدى تهاوى سلطات إسرائيل فى التنكر للحقوق الطبيعية للاجئين الفلسطينيين والمدنيين العرب فى الأراضي المحتلة من جهة ، واشتداد المقاومة العربية الفلسطينية وتصاعدها ضد الاحتلال من جهة ثانية ، أديا إلى تأزيم الموقف فى الشرق الأوسط وتوتره إلى أكثر مما كان عليه قبل عدوان يونيو الاسرائيلي عام ١٩٦٧ . فكانت الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الأردن بحجة



القضاء على هذه المقاومة العربية ، بعض مظاهر هذا التأزيم . وكانت قرارات مجلس الأمن المتكررة بشجب أولوم إسرائيل ، إحدى معالجات الأمم المتحدة السطحية للعدوان الاسرائيلي المتمادى والمستمر ومشكلة فلسطين المزمنة والخطيرة.

وعلى الرغم من أن الوجود الاسرائيلي في فلسطين وجود عدوانى مخالف لكل مبادئ الحق والقانون وحتى لميثاق الأمم المتحدة التى فرضت إسرائيل ، وعلى الرغم من أن كل قرارات وإجراءات إسرائيل التعسفية ضد المدنيين والحقوق العربية المقررة فى المناطق المحتلة ، أمور محرمة على سلطات الاحتلال مدانة بمقتضى أحكام القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة .. فان إسرائيل دأبت بمساعدة الامبريالية العالمية على تضليل الرأى العام العالمى ، بطمس صفة العدوان والاجرام عن وجودها وسياستها ، وإضفاء الصفة القانونية والدولية على احتلالها للمناطق العربية وتصرفاتها النازية ضد المدنيين العرب والأراضى والحقوق العربية .

وعلى الرغم كذلك من أن حركة المقاومة العربية ضد العدوان والاحتلال الاسرائيلي حركة مشروعة ، ويعترف لها ولأفرادها بحقوق المحاربين بمقتضى أحكام القانون الدولى وحق الشعوب بالحرية وتقرير المصير .. فان إسرائيل وحلفاءها الامبرياليين يسلكون الآن كل السبل الدعاثية الكاذبة والقانونية المزيفة لتضليل الرأى العام عن هذه الحقائق المقررة ، وإلصاق صفات الإرهاب والتخريب والعدوان بحركة المقاومة ومقاتليها الأبطال .

ومن المؤسف حقاً أن تنطلى هذه الادعاءات الاسرائيلية الباطلة حتى على بعض كبار الحقوقيين العالميين والكتاب الأحرار البارزين .. الذين ساهموا بفكرهم وجهدهم وأقلامهم فى مقاومة الاحتلال النازى ودعم المقاومة الأوربية



ضده ، وفي تخليد المقاومين الأبطال وتمجيد نضالهم ضد العدوان والاحتلال  
وسلطاته وقوانينه وأطماعه وجرائمه ..

ومن المحزن والمؤسف لدى كل الأحرار والحقوقيين العرب ، أن يتخضع  
أو يتخادع بعض الحقوقيين العرب والكتاب والمفكرين الأوربيين المعروفين ،  
فيضعوا أنفسهم وشهرتهم وفكرهم في خدمة الصهيونية الفاشية وعدوانها  
البربري على الأمة العربية . ويجعلوا من ألسنتهم وأقلامهم قنابل جديدة ، تضيفها  
إسرائيل إلى قنابلها الامبريالية والأمريكية الكثيرة في اغتيال حق اللاجئين  
الفلسطينيين في أوطانهم ، وضرب المدنيين العرب العزل وهدم بيوتهم وقراهم ،  
وتبرير حملات إسرائيل بطرد الفلسطينيين من منازلهم ومزارعهم إلى الأرض  
العراء وإلى خارج حدود وطنهم المقدس .

إن اتحاد المحامين العرب ، الذي جعل من ( الحق والحرية والسلام لكل  
الشعوب ) شعاراً من شعاراته وهدفاً أساسياً من أهدافه والذي يكافح على الدوام  
من أجل إعلاء هذا الشعار وتحقيق هذا الهدف لكل الشعوب وفي كل مكان ،  
تماماً كما يكافح من أجل تحقيقها لشعبه وعلى أرضه ، يتقدم إلى كل المنظمات  
والهيئات الحقوقية الدولية والوطنية وإلى كل القانونيين الأحرار ، بهذه الدراسة  
القانونية المحضة عن ( مشكلة الشرق الأوسط والاحتلال الاسرائيلي والمقاومة  
العربية والقانون الدولي ) .

واتحاد المحامين العرب الذي يشارك كل أحرار العالم كفاحهم الدائم ضد  
الاستعمار والامبريالية وإيمانهم القوي بمبادئ الحرية وحقوق الإنسان ، ينشد  
من وراء هذه الدراسة مجرد توضيح الجذور الأساسية والوقائع الصحيحة  
لقضية الشرق الأوسط ، التي أصبحت لكثرة ماشوحتها إسرائيل والامبريالية

تمثل مأساة من مآسى الحق والحرية وتقرير المصير فى العالم .

ويهدف الاتحاد أول ما يهدف من دراسته القانونية المجردة لقضية الشرق الأوسط ، إلى ربط جذورها الأساسية ووقائعها الصحيحة بأحكامها المختصة فى القانون الدولى والاعلان العالمى لحقوق الإنسان ومواثيق المنظمة الدولية . ليتسنى بعد ذلك لكل مهتم بقضية الشرق الأوسط أن يكون رأى الصحيح عن هذه المأساة ، التى أطاحت بكل مبادئ الحق وفرض السلام فى المنطقة العربية واتى أصبحت تهدد بالفعل سلام العالم بالانهيار ، وليتمكن كل حر منصف أيضاً من التوصل على ضوء هذه الدراسة إلى الحقيقة المجردة الكاملة فى هذه القضية ، والوقوف بوعى وإخلاص وقناعة مع الحل العادل لهذه المشكلة الانسانية الخطيرة .

إننا نقدم هذه الدراسة ونحن نؤمن بأن أعضاء أسرة الحق وأنصار الحرية وأعداء الاستعمار والفاشية الجديدة ، الذين كان ، ولا يزال لهم من مبادئهم الإنسانية ونزعاتهم التحررية وكفاحهم الطويل ضد الظلم والعدوان والاحتلال أشرف الدوافع وأعدل الحوافز ، سيناصرون بقوة الحق العربى المغتصب ، وسيؤيدون بإيمان المقاومة العربية المشروعة للعدوان الصهيونى الامبريالى والاحتلال الاسرائيلى للأرض العربية . وسيعملون بوعى على دعم الكفاح العربى والمقاومة العربية ، بكل إمكانياتهم القانونية والفكرية والدعائية والنضالية ، حتى يتحقق النصر الكامل للحق على العدوان .. وحتى يسود القانون على الاستبداد وشرعية الغالب .. وحتى ترتفع راية الحرية والسلام على أنقاض الظلم والاستعمار والفاشية ، فى معركة الشرق الأوسط الإنسانية العادلة .

تفريق الرشيدات



الحصن المؤبد

الأزمة في الشرق الأوسط





## الوضع في الشرق الأوسط

في صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، فاجأت إسرائيل العرب والعالم أجمع بهجومها الفادر الشامل على الأراضي العربية ، في الأردن وسوريا وفلسطين والجمهورية العربية المتحدة في وقت واحد ، وبقوات وأسلحة برية وجوية تفوق مالمى أكبر الدول فى القارتين الآسيوية والأفريقية .

والجديد فى هذه المفاجأة ، أن إسرائيل لم تكن فى هذا الهجوم ونتائجه وأهدافه ، ذلك الحمل الوديع الذى استدر عطف العالم مراراً على إنسانيته . . وديمقراطيته . . وحبه للتعايش والسلام مع العرب . . ولا تلك الدول المسالمة ، التى ملأت الدنيا شكوى وتحذيراً من تهديد العرب المزعوم لوجودها ورسالتها الإنسانية . . والتى أصمت الآذان بكاء واستجداء للمعون والحماية وللتأييد والمساعدة . .

بل لقد أعادت إسرائيل بهجومها الفادر وظروفه إلى الأذهان ، ذكرى الجحافل الألمانية الغازية تحتاج بولونيا وفرنسا ودول البلطيق . . وأحيت فى النفوس بأساليبه وأسلحته صور الجرائم والفظائع النازية ، تدمى أوربا بالهدم والقتل والحريق ، وتروع الأوربيين بمعتقلات التعذيب والاستعباد والتهجير الجماعية ، وضم أوطانهم المقدسة إلى رقعة الرايح الألماني الكبير . . ونبشت إسرائيل بعجرفتها العنصرية على ضحاياها ، وتمردتها المتعالى على المنظمة الدولية ، وانتهى كمها الوقح للقوانين والاعراف الإنسانية ، تاريخ مأساة مونيخ ، ومصير عصبة الأمم المرحومة ، وأزمة السلام العالمى المدمرة عام ١٩٣٩ .

فخلال أيام قليلة اجتاحت إسرائيل بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، مساحات شاسعة من الأراضي العربية تفيق مساحتها ثلاث مرات . ومضت إسرائيل تحت بصر الأمم المتحدة وسمع مجلس الأمن ، تقصف بالنابال والأسلحة الأمريكية والألمانية والبريطانية الحارقة والمدمرة المدن والقرى ومعسكرات اللاجئين الفلسطينيين .. وتزحف بكل غطرسة وثقة واطمئنان إلى الحدود المرسومة لها ، قبل أن تسمح سيدتها أمريكا لمجلس الأمن بمناقشة العدوان وإصدار قرار وقف إطلاق النار ..

وبعد مناقشات طويلة ومحزنة ، في الجمعية العمومية ومجلس الأمن دامت ستة أشهر ، وكشفت عن أخطر المؤامرات والمهازل ضد مفاهيم الحق .. والحرية والعدوان .. والسلام ، أصدر مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ قراره الغامض الغريب ، بانسحاب القوات الاسرائيلية .. وتسوية أزمة الشرق الأوسط بالطرق السلمية .. (١)

---

(١) قرار مجلس الأمن : يعبر مجلس الأمن عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط ويؤكد عدم شرعية الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب والحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة . ويؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقا للمادة الثانية من الميثاق وهذا يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين :

- ( أ ) انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير .
  - ( ب ) أن تنهى كل الدول حالة الحرب وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة بمحققها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها .
- ويؤكد المجلس الحاجة إلى :

=



غير أن إسرائيل تحدث الأمم المتحدة ، تماماً كما تحدث هتلر قرارات عصبة الأمم السابقة ، ورفضت بكل عنجهية واستفزاز تنفيذ قرار مجلس الأمن بالانسحاب . وأعلنت سلطاتها بكل استخفاف بالعالم واستعلاء على الأمم المتحدة ، عن تمسكها بالأراضي العربية المتحدة ، وعن ضمها لمدينة القدس العربية . وأفهمت العرب والعالم صراحة ، أن الاستسلام الكامل للعدوان وليس السلام العادل للشرق الأوسط ، هو مطلب إسرائيل الأساسي ؛ وهو هدفها القريب المحدود ..

وفي أجواء الجدول العقيم المصطنع حول تفسير قرار مجلس الأمن ، مضت إسرائيل منذ أيام العدوان الأولى ، تمارس بكل تحد ووحشية وتصميم ، جرائم القتل والاعتقال والتهجير الجماعية ضد المدنيين واللاجئين في المناطق المحتلة . وراحت سلطاتها النازية تتبارى في اقتراف أبشع جرائم التعذيب والاستعباد والاضطهاد ، ضد المنظمات العربية السياسية والعمالية والمهنية . متخذة من حق الفتح سنداً لسلطات كيفية مطلقة ، ومعتبرة انتصار العدوان تفويضاً

---

= ( أ ) ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة .

( ب ) تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين .

( ج ) ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء منطقة منزوعة السلاح .

● يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لإقامة إتصالات مع الدول المعنية بهدف إلى المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار .

● يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمسدى تقدم جهود البعث الخاص في أقرب وقت ممكن .

لهاباً نهباً كل حقوق المدنيين العرب ، الطبيعية والقانونية والدولية والانسانية ..  
فقد طردت إسرائيل وهجرت بالقوة والعنف حوالى نصف مليون مواطن  
عربى ، من الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة ومنطقة سيناء وهضبة الجولان ،  
ودفعت بهم تحت التهديد بالموت إلى خارج حدود أوطانهم الأصلية ، لينضموا  
كلاجئين جدد إلى أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ فلسطينى طردتهم  
من أرضهم منذ عام ١٩٤٨ ..

واتخذت إسرائيل من ادعاءات الأمن وحاجات التنظيم والتعمير الكاذبة ،  
وسائل استعمارية خبيثة لنسف القرى والمنازل ومصادرة الأراضى العربية ،  
قاذفة فى كل عملية من عملياتها المرسومة ، بمئات العائلات العربية إلى الأرض  
العراء خارج الحدود ، ومستوردة فى كل مرة مئات العائلات الصهيونية من  
أوروبا وأمريكا للاستعمار والاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة ..

وفرضت سلطات إسرائيل بالقوة على الطلاب والعمال والقضاة والمحامين  
العرب ، تعلم اللغة اليهودية ، والعمل وفق المناهج واللوائح والقوانين الاسرائيلية ،  
والانتماء إلى المنظمات والنقابات اليهودية ، كشرط أساسى للعمل والحركة فى  
ظل إدارة الاحتلال الاسرائيلية ..

ولجأت إسرائيل بكل تحد وتصميم إلى تعطيل وحظر كل المؤسسات  
العربية ، السياسية والشعبية والنقابية . وطردت بالقوة والعنف معظم قادة هذه  
المؤسسات من أوطانهم إلى الأقطار العربية المجاورة <sup>(١)</sup> .

(١) مناقشات مجلس الأمن حول قضية الشيخ عبد الحميد السائح مفتى المسلمين  
بفلسطين والسيد روى الخطيب عمدة مدينة القدس العربية المطرودين من الأراضى  
المحتلة . وقضايا قيادات اتحاد المعلمين والعمال والطلاب العرب الذين رمتهم إسرائيل  
عبر نهر الأردن إلى المملكة الأردنية .



ولقد اتخذت إسرائيل من المقاومة العربية حجة للاعتداءات اليومية بالطائرات والمدفعية ، على المدنيين العزل والقرى والمزارع ، في الأردن وقطاع غزة ومعظم معسكرات اللاجئين الفلسطينيين . وتخطت بقواتها المدرعة أكثر من مرة خطوط وقف إطلاق النار لتحرق وتهدم وتقتل ، ولتخطف المواطنين العرب الشباب وتغتالهم بأبشع وسائل التعذيب وأحط أساليب القتل البربرية .

وإزاء كل هذه الانتهاكات الإسرائيلية لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، ورداً على كل هذه الجرائم والاعتداءات الاسرائيلية الخطيرة والمتكررة ، إكتفى مجلس الأمن حتى الآن بتسجيل الوقائع .. أو إصدار الأسف .. أو استنكار العدوان .. بل لقد جاءت مواقف وتصريحات ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن وخارجه ، مؤيدة للمواقف والسياسات الإسرائيلية العدوانية ضد العرب ، وداعمة لتحدى إسرائيل للأمم المتحدة والرأى العام العالمى ، وحامية لاعتداءات إسرائيل وأهدافها التوسعية على حساب الأراضى العربية .

والآن وبعد عشرة أشهر من العدوان الصهيونى الامبريالى على الأمة العربية والاحتلال الاسرائيلى الفاشى للأراضى العربية ، لا يزال الوضع فى الشرق الأوسط على ما كان عليه يوم ١١ يونيو ١٩٦٧ . يعيش الأزمة الخانقة التى فرضها عدوان يونيو الصهيونى . ويحيا بمشاعر القلق واليأس التى خلفها موقف الأمم المتحدة العاجز . ويحس بالخطر الداهم الذى يخلقه باستمرار تهادى إسرائيل فى العدوان ، ويغذيه بتحد وتصميم تواطؤ الامبريالية الأمريكية مع العدوان وتماديه وضد قضية الحق والحرية والسلام فى المنطقة .

# أبعاد الأزمة وخطورتها

- ١ -

فهما حاول الإمبرياليون وأداتهم إسرائيل التخفيف من حدة الأزمة التي فجروها في الشرق الأوسط ، أو التقليل من أخطارها على أمن المنطقة وسلام العالم كله ، فان الواقع العدواني المتهب المفروض الآن على المنطقة العربية وفي مجلس الأمن يكذب إدعاءاتهم المضللة . وأن تدويل الأزمة ودخولها ميدان الصراع العالمى بين معسكرى الحرية والاستعمار ، يؤكد حقيقة أخطارها المحتملة والمنذرة والمهددة .

فإسرائيل لا تزال تحتل حتى الآن مساحات شاسعة من الأراضى العربية فى مصر وسوريا والأردن وفلسطين ، وتمارس فيها وضد سكانها وحقوقهم ومقدساتهم أبشع جرائم القتل والتهجير والاستعباد والعنصرية . وسلطات إسرائيل النازية التى أسكرها النصر العسكرى الرخيص ، تعلن باستمرار وفى كل مناسبة دولية عن برامجها التوسعية وأهدافها الاستعمارية فى الأراضى المحتلة . وترفض بتحد ووقاحة كل عروض السلام والتسوية العادلة للأزمة ، وتملى باستعلاء وغطرسة شروطها المهيمنة لفرض الاستسلام على العرب بدل السلام . غير عابئة بالحق أو القانون ، وغير مكترثة بالمنظمة الدولية أو رأى العام ، وغير حاسبة أى حساب للعرب أو لأمن الشرق الأوسط أو لسلام العالم .

والمنظمة الدولية وكل مؤسساتها التى فرضت على العرب وقف إطلاق النار مع بقاء الاحتلال ، فشلت تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وتواطؤ

دول الاستعمار في التوصل إلى أى قرار بإدانة العدوان أو بإزالة آثاره . بل سجلت بعد عشرة أشهر من العدوان ، عجزها الكامل عن تطبيق ميثاقها ، أو تنفيذ مقرراتها ، أو حماية هيبتها أمام تحدى إسرائيل لها واعتداءاتها المتكررة على الميثاق والقرارات .

والامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة ، التى كانت وراء العدوان الاسرائيلى بشكل سافر ، والتى قادت الخطة ضد أية تسوية عادلة للامزمة فى داخل الأمم المتحدة وخارجها ، ترعى علنا عدوان إسرائيل وتحمى احتلالها وتؤيد تنكرها واعتداءاتها وأطماعها التوسعية . وتعمل بكل صراحة وقوة على تسايح إسرائيل وتمويلها ، ودعم تمرداتها على الأمم المتحدة واستهتارها بكل القوانين والأعراف الدولية والأخلاقية .

والعرب الذين كانوا ضحايا للعدوان والاحتلال ، وجدوا أنفسهم إزاء عجز الأمم المتحدة وتواطؤ الامبريالية مع إسرائيل ، أمام أحد الاختيارين : الاستسلام للعدوان .. أو الكفاح ضد المعتدين .. ولقد اختاروا بالفعل طريق الكفاح مهما كانت النتائج ومهما بلغت التضحيات . وهى كتائب المقاومة العربية المسلحة تمثل طلائع النضال العربى الشامل ضد العدوان والاحتلال والاستعمار من أجل الحرية والاستقلال .

والدول الاشتراكية وكل الشعوب والقوى المعادية للاستعمار والعدوان ، التى هزتها المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على حركة التحرير العربية ، والتى أجمعها ما صارت إليه الأمم المتحدة من فشل وضعف ومصير ، وجدت نفسها أيضاً طرفاً فى المعركة العدوانية التى تقودها أمريكا ضد قضية الشعوب فى الشرق الأوسط بواسطة أداتها إسرائيل . فكانت إزاء عدوان إسرائيل وتواطؤ



الولايات المتحدة الأمريكية معها ، سبابة لإدانة العدوان ولقطع علاقاتها السياسية مع المعتدين الاسرائيليين .

بل لقد وجدت نفسها بعد افتضاح أسباب العدوان وأهدافه الحقيقية ، وجهاً لوجه أيضاً أمام أحد الاختيارين : التخلي عن النضال ضد الاستعمار وترك العدوان يفرض أهدافه .. أم مواجهة المستعمرين بالحزم وردع المعتدين بالقوة .. ؟ ولقد اختارت كل هذه القوى بالفعل جانب مبادئها ، والتزمت بالفعل بما تفرضه عليها قضية الحق والحرية من نضال وواجبات . فوقفت علناً وبكل إمكاناتها ، في كل المجالات السياسية والعسكرية ، إلى جانب العرب في معركتهم الإنسانية العادلة .

ولعل في موقف الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وكل الدول والقوى الديمقراطية ، المؤيد للحق العربي والمعادى للعدوان الإمبريالي ، ما يكفي لإلقاء الضوء على المكان الدقيق الذي تحتله أزمة الشرق الأوسط في ساحات الصراع العالمي الخطير ، وفي معايير السلم والحرب التي تسيطر على العالم في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخه .

والظروف الاقتصادية السيئة التي خلقها العدوان في المنطقة ، والضائقة المعاشية التي يسببها وجود مليوني لاجئ عربي فلسطيني وسوري ومصري وأردني بلا مأوى مستقر ولا مورد رزق ثابت ، تهز ضمير الشرق الأوسط وتعمق تدمره وتزيد من حدة تأثيره ، وتعمل يومياً وباستمرار على تغذية روح المقاومة وتصعيد الأزمة<sup>(١)</sup> .

---

(١) في المنطقة العربية الآن مليون ونصف لاجئ فلسطيني طردتهم إسرائيل من أرضهم منذ عام ١٩٤٨ . وفيها منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ نصف مليون لاجئ جديد طردتهم إسرائيل من الأراضي المحتلة الجديدة ، في قطاع غزة والضفة الغربية وسيناء والجولان .

إن كل هذه الأبعاد المطروحة بقوة الآن فى الشرق الأوسط ، تؤكد قيام الأزمة وخطورتها ، وتنذر بانفجارها بين يوم وآخر . وإن أى احتمالات للسلم فى الشرق الأوسط لا يمكن تصورهما مع بقاء سيف العدوان مسلطاً على العرب سكان المنطقة ، وبقاء شبح الاحتلال جاثماً على الأرض العربية . وإن كل محاولات الامبريالية وأداتها إسرائيل لفرض الاستسلام على العرب تحت راية السلام الاستعمارية المفضوحة ، لن تؤدي فى الواقع إلا إلى مزيد من التوتر والتصعيد للأزمة ، ولن تصل بها إلا إلى الالتهاب والانفجار . لا فى الشرق الأوسط فحسب ، بل وربما فى أماكن وبين أطراف أخرى فى العالم .

## - ٢ -

وكذلك فمما حاولت الامبريالية وأداتها إسرائيل ، ربط أسباب الأزمة الراهنة وأخطارها بسياسات الجمهورية العربية المتحدة على حدودها وفى مياهها الإقليمية قبيل العدوان . أو إرجاعها إلى مزاعم العنصرية والكراهية لدى العرب ضد اليهود ، فإن أحداث الشرق الأوسط المتلاحقة منذ عشرين عاماً ، وثلاث حروب عدوانية شنتها إسرائيل بمشاركة دول أوروبية استعمارية ضد العرب خلال هذه الفترة ، تؤكد لكل حر متجرد بأن أزمة الشرق الأوسط أزمة مزمنة خطيرة . وأن جذورها الأصلية ممتدة إلى أبعد من أحداث خليج العقبة ومضائق تيران . وأن مظاهرها وأخطارها أعمق من مجرد تصفية الاحتلال وإزالة آثار عدوان يونيو ١٩٦٧ .

فعدوان يونيو ١٩٦٧ ، والأحداث التى سبقتة ، ليست وحدها أسباب الأزمة الخائقة فى الشرق الأوسط . والاحتلال الاسرائيلى والجرائم التى نتجت عنه ، ليست وحدها أيضاً مظاهر الأزمة الخطيرة فى المنطقة . ولو كانت حقيقة

الأزمة وأبعادها تقف عند هذه الحدود لكان من السهل حلها والاتفاق على تسويتها .

غير أن حدود الأزمة الحقيقية ترجع في مداها المنظور إلى عام ١٩١٧ ، عندما خطط الاستعمار لوضع المنطقة العربية في دائرة نفوذه واستغلاله واستراتيجيته، ونجح عام ١٩٤٨ في زرع قاعدة له في فلسطين تحت إسم إسرائيل . فاغتصب بالقوة هذه الأرض العربية . وطرد منها مليوناً ونصف مليون مواطن، هم سكانها الشرعيون ، وأحل محلهم هذا الخليط العجيب من الغزاة الأوروبيين والأمريكيين الذين يطلق عليهم العالم الآن إسم إسرائيل .

فقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون ويتناسلون منذ عام ١٩٤٨ في الكهوف وتحت الخيام والأشجار وفي الصحراء ، دون أن تحرك قضيتهم اهتمام الأمم المتحدة أو ضمير العالم ، هي حد أساسي من حدود الأزمة الحقيقية . وقضية إسرائيل التي استولت على مدنها وقراها ومزارعهم وأسكنتها لمهاجريها الغرباء المستوردين ، وحالت حتى الآن دون عودتهم لأوطانهم رغم قرارات الأمم المتحدة ، تشكل أيضاً حداً أساسياً من حدود الأزمة الزمنية والخطيرة في منطقة الشرق الأوسط العربية .

فكل احتمالات السلم الحقيقي في الشرق الأوسط ، لا يمكن تصورها بمعزل عن هاتين الحقيقتين الأساسيتين من حقائق الأزمة القائمة والخطيرة . وكل تسوية لقضية الشرق الأوسط لا يمكن أن تنجح ، ولو قبلت بها كل الدول العربية ، مالم يوافق عليها ويباركها اللاجئون الفلسطينيون . فهم أصحاب الأرض وأساس المشكلة ، وهم ضحايا العدوان والطرف الأساسي في الأزمة . وهم صورة المأساة ومادة الأزمة ، وهم عامل التوتر والتصعيد أو عنصر الانفراج والتسوية لأزمة الشرق الأوسط الحقيقية .

## الأزمة وادعاءات السلام الامبريالية

لقد كان واضحاً من أحداث العدوان الاسرائيلي ، وطيلة مناقشة هذه الأحداث في مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة ، أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على الدوام وبشكل سافر وراء المصير الحزن الذي انتهت إليه المنظمة الدولية في معالجة أزمة الشرق الأوسط الخطيرة .

فكما كانت الولايات المتحدة خلف العدوان الاسرائيلي تخطيطاً وتسليحاً وحماية ، كانت بشكل مكشوف أيضاً تقود الحملة الامبريالية ضد إصدار أى قرار من المنظمة الدولية بإدانة هذا العدوان أو رده أو إزالة آثاره . وكانت تنستر على هذا الموقف الامبريالي الشائن باستمرار ، وراء التظاهر بالحرص الزائف على إقرار السلام النهائى فى المنطقة . . . وضرورة قيام صلح مباشر بين العرب وإسرائيل . . .

غير أن هذا الستار الأمريكى البراق لأهداف الامبريالية فى المنطقة العربية ، الذى خدع بعض الدول فى المنظمة الدولية وطوى بعضها الآخر تحت التهديد أو الإغراء ، ليس سعيًا لإقرار السلام العادل فى الشرق الأوسط بقدر ما هو تثبيت للعدوان الاسرائيلي وإضفاء للشرعية على ثماره وآثاره .

وتظاهر أمريكا وبريطانيا الدائم بالدعوة للسلام فى الشرق الأوسط ليس أمراً جديداً على العرب ، ولا هو مفاجأة لملف قضية الشرق الأوسط المتعاضم منذ عام ١٩٢٢ فى أدرج عصبة الأمم وورثتها الأمم المتحدة . إنما هو تكتيك استعماري مرسوم ، تطبقه الدولتان منذ أن نجحتا فى زرع إسرائيل



على أشلاء فلسطين ، وتهدفان منه باستمرار إلى حمل العرب على الاعتراف بهذا الواقع العدواني وتوسعته الاستعمارية على حساب أرضهم وشعبهم من اللاجئين المشردين . وهو أيضاً أسلوب أنجلو أمريكي مفضوح ، يرافق كل عدوان توسعي لإسرائيل ضد العرب ، ويغطي كل محاولة إمبريالية لضرب حركة التحرر العربية وإخضاع دولها وقواها التقدمية .

فتاريخ السلام الأنجلو أمريكي المزعوم بين العرب والصهيونية العالمية في الشرق الأوسط ، هو نفسه تاريخ الاستعمار الأنجلو أمريكي البغيض في المنطقة الغربية . وتطور أسماء هذا السلام وأشكاله ومحتوياته وأساليبه ، منذ عام ١٩١٧ حتى يومنا الحاضر ، هو ذاته الصورة الحية لتطور الاستعمار من القديم إلى الجديد في منطقة الشرق الأوسط .

ففي عام ١٩١٧ منحت بريطانيا فلسطين العربية وطناً قومياً للصهيونية العالمية ، دون رأى سكانها العرب أو موافقتهم ، ودون أن تكون فلسطين آنذاك أرضاً لها أو لما يسمى اليوم بالشعب اليهودي . وعندما ثار العرب أهل فلسطين ضد هذا العدوان ، رفعت بريطانيا للعرب راية السلام . . . وراحت تنشد شعب فلسطين بإسم الإنسانية ، قبول الحسين ألف يهودي مسكن بين ظهرائه ، والتعايش بسلام مع هذه الأقلية الطائفية التي لاتنشد إلا الاعتبار الروحية في فلسطين . . ! ؟

وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٠ - - ١٩٤٧) غمرت بريطانيا مدن فلسطين وأرضها بالمهاجرين اليهود من كل أنحاء العالم ، حتى ارتفع عددهم من خمسين ألفاً إلى ما يقارب النصف مليون ، وحتى أصبحوا خطراً سياسياً واقتصادياً يهدد الوجود العربي كله في فلسطين . وعندما ثار عرب

فلسطين ضد هذا الغزو المنظم وأخطاره وطالبوا بإنهاء الانتداب البريطاني وتحقيق الاستقلال ، حملت بريطانيا للعرب من جديد راية السلام ، وطرحت عليهم شعار التعايش العربي لليهود في فلسطين .. وراحت تناشد شعب فلسطين بقبول الواقع الجديد ، وإشراك اليهود الذين أصبحوا يشكلون ربع السكان بتقرير مصير فلسطين ..

وعندما تظاهرت بريطانيا بالاستجابة لمطلب الاستقلال في فلسطين ، انبرت الولايات المتحدة بلسان رئيسها ترومان ، تعارض كل دستور لا يحقق الأغلبية لليهود ولا يهدف إلى قيام إسرائيل في فلسطين . وحفظاً للسلام في الشرق الأوسط .. اتفقت الدولتان على تأجيل الاستقلال وعلى تهجير مائتي ألف يهودي جديد إلى فلسطين .. !<sup>(١)</sup>

وتحقيقاً للسلام الأنجلو أمريكي الدائم في فلسطين .. قررت اللجنة الانكليزية الأمريكية ومن بعدها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وخلافاً لميثاقها تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ، وأخرى إسرائيلية ، ومنطقة ثالثة دولية . وعندما اجتاحت إسرائيل بمساعدة أمريكا وبريطانيا كل المنطقة الدولية ومعظم أراضي الدولة العربية ، وطردت سكانها العرب بالقوة وصادرت مدنهم وقراهم وممتلكاتهم ، بادرت الدولتان إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار ، دون أي إشارة إلى الانسحاب أو إلى حدود التقسيم ، ودون أي ذكر إلى عودة العرب المطرودين والمهجرين . وعندما ثار العرب على هذا الغزو الاستعماري المرتب ، رفعت بريطانيا وأمريكا راية السلام في الشرق الأوسط من جديد ..

---

(١) أنظر بحث « نمو مشكلة الشرق الأوسط ووثائقها » في القسم الثاني من هذا الكتاب .

وراحتا. تناشدان العرب بالصلح والتعايش مع إسرائيل . . وتعملان في الأمم المتحدة وخارجها على إلغاء قرار التقسيم ، وإقرار الواقع العدواني الجديد ، متسترين على الدوام تحت ستار أمن المنطقة . . ووراء شعار السلم النهائي الدائم في الشرق الأوسط !<sup>(١)</sup>

وتمادت الدولتان في تشويه شعار السلم أكثر من ذلك بكثير . فعندما قررت الأمم المتحدة تحت تأثير الرأي العام العالمي عام ١٩٤٩ عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل إلى بيوتهم وأوطانهم في فلسطين ، وقفت أمريكا وبريطانيا بقوة مع إسرائيل في وجه تنفيذ هذا القرار الإنساني<sup>(٢)</sup> وراحتا تحت شعار السلام الدائم في الشرق الأوسط ، تناشدان العرب بقبول الواقع الإسرائيلي الجديد كما هو في فلسطين ، وبالعمل معها ومع وكالة الغوث الدولية على توطين اللاجئين من سكان فلسطين خارج فلسطين ... لأن فلسطين لم تعد تتسع للمليونى يهودى هجروا إليها من كل أنحاء العالم ، وللمليونى عربى طردوا من فلسطين .. !

وخلال خمسين ألف اعتداء مسلح شنتها إسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٤٨ - ١٩٦٦ ضد البقية الباقية من فلسطين وضد الأقطار العربية المجاورة لفلسطين ، لم تقف أمريكا وبريطانيا في أى منهما إلى جانب العرب أو ضد إسرائيل . ولم تتورع الدولتان في كل اجتماع لمجلس الأمن لبحث هذه الاعتداءات ، عن المطالبة بإيقاف إطلاق النار دون الإشارة إلى الحدود أو الانسحاب ، وعن

---

(١) كيف ضاع الشرق الأوسط — الفريد لبلتنال — مناقشات الأمم المتحدة حول تقسيم فلسطين .

(٢) قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٩ .

مناشدة العرب بقبول الواقع العدواني المفروض ، وبالصلح مع إسرائيل على أساس هذا الواقع ، وذلك طبعاً حفظاً للسلام في الشرق الأوسط .. وتحقيقاً لسلم نهائي ودائم في المنطقة<sup>(١)</sup> .

والآن وبعد العدوان الصهيوني المعروف على الدول العربية ، وبعد أن اجتاحت إسرائيل كل فلسطين وضممتها إلى دولتها ، وبعد أن احتلت أجزاء أخرى من مصر وسوريا ، وبعد أن ارتفع عدد اللاجئين العرب إلى أكثر من مليوني لاجيء مشرد ، تعود الامبريالية العالمية إلى تريد نفس الشعار . وتطالب الولايات المتحدة العرب بقبول الواقع الجديد ، وبالصلح مع إسرائيل .. وتعمل في الأمم المتحدة بكل طاقتها ونفوذها على إقرار ما تسميه ظلماً وتزويراً بالسلام النهائي في الشرق الأوسط ..



ولكن ما هو السلام الذي تريده إسرائيل .. وما هو الحل السلمي النهائي والدائم الذي تنادي به الولايات المتحدة وحلفاؤها بين العرب وإسرائيل . ؟ هل هو السلام القائم على الحق والعدل .. أم هو الاستسلام العربي للعدوان الاسرائيلي دون قيد أو شرط .. ؟

وما هو الصلح الذي تسعى إسرائيل جاهدة ، ومن ورائها الولايات المتحدة ، لفرضه بين العرب واليهود .. ؟ هل هو الصلح الشريف القائم على احترام حقوق الإنسان ، وحفظ حق الشعوب في الحياة وتقرير المصير . أم هو شرط الغالب على المغلوب ، وصلح الضحية مع السارق على التنازل عن بيته المسروق . ؟ لقد أوضحت سلطات إسرائيل مراراً مفهومها للسلم المقصود في الشرق

---

(١) سجلات الأمم المتحدة — لجنة الهدنة الدولية .



الأوسط، سواء قبل عدوان يونيو ١٩٦٧ أو بعده وحتى الآن ، وسواء في أروقة الأمم المتحدة أو في الدوائر والمؤسسات الاسرائيلية . فقد قال بن غوريون ، وأكّد هذا القول في معظم كتب إسرائيل السنوية : « إن الدولة اليهودية قامت في جزء واحد من أرض إسرائيل .. ودولة إسرائيل الحقيقية هي الدولة التي نادى بها هرتزل في كتابه « الدولة اليهودية » وهي التي تمتد من الفرات إلى النيل » .. ! وقال بن جوريون أكثر من مرة : « إن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وبيوتهم في إسرائيل .. ولا يمكن أن تتنازل عن شبر من أية أرض أصبحت في حوزتها .. !

ولقد طبقت إسرائيل هذه السياسة قولا وعملا ، منذ خلقها عام ١٩٤٨ وحتى ما قبل عدوانها الأخير عام ١٩٦٧ . فقد دأبت على كل قرارات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين أو عودة اللاجئين ، ووسعت حدودها بالقوة على حساب المناطق العربية والدولية بموجب قرار التقسيم ، وضاعفت سكانها أربع مرات على حساب عرب فلسطين الذين تطردهم باستمرار خارج حدود فلسطين . حتى أصبحت مساحتها عام ١٩٦٦ (٢٢) ألف كيلو متر مربع ، بدل (١٣) ألف كم خصصت لها بموجب التقسيم ، وحتى بلغ تعداد سكانها (٢) مليون نسمة من المهاجرين ، بدل (٥٠) ألف نسمة عام ١٩١٧ ، (٦٠٠) ألف نسمة عام ١٩٤٨ ..

ولقد كان كل هذا بالطبع على حساب العرب أصحاب فلسطين ، وعلى أشلاء اللاجئين المطرودين من وطنهم فلسطين . وتم كله بالطبع تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها ، وفي ظل السلام الذي تنشده إسرائيل مع العرب ، وتنادى به الولايات المتحدة كحل نهائي ودائم للصراع العربي اليهودي في منطقة الشرق الأوسط الملهبة ..

والآن وبعد عدوان يونيو الاسرائيلي الأخير ، يؤكد ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل ما أكدته من قبل سلفه بن جوريون . وتطبق سلطات إسرائيل القائمة الآن بعد العدوان ، ذات المفهوم الصهيوني للسلام المقصود في الشرق الأوسط قولا وسياسة وعملا ، في الأراضي العربية المحتلة وضد سكانها ، وفي البرلمان اليهودي وقوانينه وقراراته ، وعلى منابر الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومؤسساتها العالمية الديمقراطية ..

فقد قررت إسرائيل ضم الأراضي المحتلة إلى إدارتها ، وجعلت من مدينة القدس العربية جزءاً من عاصمتها اليهودية . وطردت سلطات إسرائيل مئات الألوف من السكان العرب لتحل محالهم مهاجريها اليهود الجدد . وأسرت إسرائيل بمصادرة الأراضي العربية وبناء المستعمرات الجديدة ، في الجولان والضفة الغربية وسيناء . وباشرت في محو الصفة الوطنية عن المناطق المحتلة ، وراحت تصبغها بالصبغة اليهودية .

ولقد تم كل هذا أيضاً تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها ، وأثناء معالجتها للعدوان الاسرائيلي وأزمة الشرق الأوسط الأخيرة . وارتكبت أيضاً كل هذه المخالفات والجرائم ، في ظل نداءات الصلح الذي تنادى به إسرائيل بين العرب واليهود ، وتحت راية السلام التي ترفعها الولايات المتحدة الأمريكية لإقرار سلم نهائي ودائم في منطقة الشرق الأوسط المتفجرة ..

ولقد أكد أشكول رئيس وزراء إسرائيل وموشى ديان وزير دفاعها ، وإيبان وزير خارجيتها وتكبرا مندوبها الدائم في الأمم المتحدة ، بأن إسرائيل ترفض أي تسوية لمشكلة الشرق الأوسط لا تحقق إعراف العرب الكامل بوجودها ، وواقعها اليهودي المحض ، وبالحدود الآمنة المعينة من قبلها لهذا

الوجود .. وأكدوا أكثر من مرة وفي مجلس الأمن بالذات ، رفضهم لقرار مجلس الأمن بالانسحاب ، وإصرارهم على ضم مناطق القدس وغزة والضفة الغربية وقطاع غزة وطولكرم وجنين ومرتفعات الجولان وأطراف سيناء إلى دولتهم ، كحدود آمنة للوجود الاسرائيلي في الشرق الأوسط .. وأعلنوا رفضهم الحاسم لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وبيوتهم ، أو السماح للفلسطينيين حتى في المناطق المحتلة بالعودة إلى أملاكهم المصادرة في إسرائيل<sup>(١)</sup> .

وأعلن موشيه ديان صراحة في تصريحاته السياسية وبياناته الصحفية :

« إن هدف إسرائيل الراهن هو ضم الأراضي العربية المحتلة إلى دولتها .. وأن سياستها القريبة هي تهجير العرب من المناطق المحتلة لتلأف أكثرتهم العددية في إسرائيل الجديدة .. »<sup>(٢)</sup>

ففي كل هذه المواقف والسياسات الاسرائيلية المقررة ، ضد الوجود العربي في المنطقة ، وضد محاولات السلام العادل لأزمته ، أصدق التعبير عن مفهوم حكام إسرائيل للسلام المقصود في الشرق الأوسط . وفيها

---

(١) إستولت إسرائيل عام ١٩٤٨ على أملاك اللاجئين العرب الفلسطينيين الذين طردتهم خارج الحدود . وكان تقدير لجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة لهذه الممتلكات المصادرة هو ( ١٩٩٦ ) مليون جنيه استرليني قيمة العقارات المصادرة ، و ( ١٠ ) مليون جنيه استرليني قيمة الماشية ، و ( ١٠٠ ) مليون جنيه استرليني قيمة البضائع والمفروشات المصادرة .

بالإضافة إلى أرصدة العرب النقدية بالبنوك وإلى : ( ١٥ ) مدينة عربية خالصة و ( ٣ ) مدن مشتركة و ( ٧٠٠ ) قرية عربية خالصة .

(٢) من حديث أدلى به إلى مجلة لوك في أوائل مايو ١٩٦٨ .

الصورة الحية الكاملة للصلح الذى تحاول إسرائيل فرضه على العرب تحت ستار السلام .

\* \* \*

ومن هذا المفهوم الاسرائيلى الواضح للسلام فى الشرق الأوسط ، تنطلق كل محاولات وادعاءات الولايات المتحدة لفرض الاستسلام على العرب تحت راية السلام الامبريالى المزعوم . فالولايات المتحدة هى التى شاركت بوعى فى زرع إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط على أشلاء وشعب فلسطين وهى التى دعمتها ومولتها وسلحتها وحمّت عدوانها المتكرر حتى أصبحت على ما هى عليه الآن ، من عدوانية وتوسعية وعنصرية وفاشية .

فمفهوم الولايات المتحدة الأمريكية للسلام فى الشرق الأوسط ، مفهوم واضح وصريح .. أوضحت حكومتها وأكده قبل عدوان يونيو ١٩٦٧ وبعده ، ولا تزال تؤكده للعرب وللمجلس الأمن وللأمم المتحدة وللعالَم أجمع حتى الآن . فقد أكده بالوقوف فى وجه حق شعب فلسطين بتقرير مصيره عام ١٩٤٧ ، وبالهجرة اليهودية الجماعية التى تبنتها لتحقيق الأغلبية اليهودية فى فلسطين .. وأكده بموقفها المكشوف عند إقرارها بقيام دولة إسرائيل ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨ ، دون أى ذكر لحدود هذه الدولة ، ودون أى ضمان لقرار التقسيم وحدود المناطق العربية التى قامت على أساسها إسرائيل . ودون أى شرط لعودة أكثر من مليون مواطن فلسطينى طردتهم الصهيونية من أرضهم التى منحت لإسرائيل .

وأوضحته أمريكا على لسان وزير خارجيتها دلاس فى تصريحاته التى أدلى بها فى أغسطس عام ١٩٥٥ ، عندما إستعرض سياسة بلاده فى الشرق الأوسط ،



وأكد أن الولايات المتحدة لا توافق على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وأملأهم في فلسطين ، وستعطى إسرائيل قرضاً يمكنها من دفع التعويضات لهم بالغاً ما بلغت هذه التعويضات . فكان ذلك بمثابة الحكم بموت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالتقسيم أو بعودة اللاجئين ، وكان اعترافاً صريحاً بواقع إسرائيل وكل سياساتها واعتداءاتها التوسعية .

وأوضحته أمريكا أيضاً في مساعداتها المالية والعسكرية لإسرائيل ، التي فاقت كثيراً مساعدتها لكل دول الشرق الأوسط ، دون قيد أو شرط يتعلق باحترام قرارات الأمم المتحدة من قبل إسرائيل ، أو يختص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم . وأوضحته أمريكا أيضاً في مواقفها التأييدية لكل عدوان إسرائيلي على الدول العربية المجاورة ، خلافاً لنصوص الهدنة والبيان الثلاثي أو لميثاق الأمم المتحدة أو لحق العرب الصريح في فلسطين .

ولاتزال الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن وبعد كل ظروف العدوان الاسرائيلي وتطوراتها ، تقف من إسرائيل الموقف المؤيد ذاته . تدعم هذا العدوان بكل قوة ، وتحمي أهدافه التوسعية في كل المجالات العسكرية والسياسية والاعلامية ، وتتبنى شروطه الاستسلامية على العرب تحت شعارات الصلح والسلام النهائي الخادعة .

فنقاط الرئيس جونسون الخمس لحل أزمة الشرق الأوسط ، هي ذاتها مطالب إسرائيل القائمة على إستسلام العرب للعدوان ، والهادفة إلى تنازلهم عن حقوقهم الطبيعية وأراضيهم المحتلة . ومواقف جولدبرج ممثل الولايات المتحدة في المنظمة الدولية ، المؤيدة باستمرار للاحتلال الاسرائيلي وجرائمه ، والمعارضة على الدوام لأي إدانة لتجدي إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ومهمة المبعوث الدولي يارنج ،

هى التى تشجع إسرائيل على الاستمرار فى العدوان والتمادى فى التنكر للأمم المتحدة والرأى العام ، والتمسك بالاستسلام العربى بدل السلام العادل فى منطقة الشرق الأوسط .

فإسرائيل والولايات المتحدة من ورائها ، تعتمدان الآن وأكثـر من أى وقت مضى ، على استمرار الاحتلال وتكرار الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية كوسيلة لاختضاع العرب واستسلامهم لشروط إسرائيل والامبريالية . وتتخذان من تصعيد الأزمة فى الشرق الأوسط ، وتمييعها فى الأمم المتحدة ، أداة ضغط على الدول المؤمنة حقاً بالسلام . وتجعلان من شعارات الصلح المهيـن بين العرب واليهود وادعاءات السلام الامبريالية الخادعة ، ستاراً يـظل أهدافها العدوانية ، وقناعاً يخفى خططها الاستعمارية فى المنطقة .

ولكن مهما حاولت الصهيونية والامبريالية إقناع نفسيهما ، بأن سياسة الضغط والتآمر والعدوان يمكن أن تؤدى إلى حل الأزمة بـرضوخ العرب للعدوان واستسلامهم للاستعمار ، فإن إيمان العرب بحقهم ووقوف كل القوى الحرة بجانبهم ، ستقضى على كل هذه المحاولات بالفشل ، وستزيد الأزمة عمقاً ، والتوتر اشتعالاً ، والخطر إتساعاً .

وإن ما يحتاج المنطقة العربية الآن ، من ثورة على العدوان ، وحماسة لإزالة آثاره ، ومقاومة شاملة للدول الضالعة معه ، هو قضاء حاسم على كل المحاولات والأحلام الصهيونية والأمريكية فى المنطقة العربية . وأن صمود العرب وقياداتهم التقدمية لكل أنواع الضغوط وأساليب التآمر وأشكال العدوان ، هو تأكيد صارخ لخطورة الأزمة القائمة ، وتسفيه حاسم لكل ادعاءات الاستعمار الانجلو أمريكى وريـبته إسرائيل .

وما لم يقف أعداء الاستعمار وكل المؤمنين بالحق والحرية والسلام بجرأة  
وصلابة في وجه المغامرات الاستعمارية والصهيونية في الشرق الأوسط ، فإن  
التوتر الملتهم الذي يغذيه الاحتلال الاسرائيلي بعوامل الانفجار ، ويزوده  
التواطؤ الانجلو أمريكي بكل شحنات التفجير ، ينذر في كل يوم بمخطر الحرب  
المدمرة في الشرق الأوسط ، ويهدد بوضوح أمن العالم وسلامه للخطر والانهيار.

---

الحصن الثاني

الأرضية القانونية للأزمة





إن تكوين أى رأى قانونى أو إنسانى ، عن أزمة الشرق الأوسط وظروفها ونتائجها وحلولها ، أو عن مشكلة فلسطين والصراع العربى اليهودى الدائر حولها ، لا يمكن التوصل إليه بتجرد وعدل بمعزل عن جذور الأزمة الأساسية وأصولها الواقعية والتاريخية والقانونية .

فواقع إسرائيل فى الشرق الأوسط ، وعدوانها على الدول العربية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، والأزمة الدولية المعقدة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، كلها فروع للمشكلة الأساسية .. وقضية اللاجئين الفلسطينيين ، وجرائم الاحتلال الإسرائيلى ضد العرب المدنيين ، وقيام حركة المقاومة العربية المسلحة ضد الوجود الصهيونى والاحتلال الإسرائيلى ، ماهى أيضاً إلا نتائج وردود فقط للواقعة التاريخية والقانونية الأصلية التى كونت أزمة الشرق الأوسط القائمة والخطيرة .

## نشوء المشكلة

إن مشكلة الشرق الأوسط الراهنة لم تنشأ نتيجة لأحداث خليج العقبة ومضائق تيران ، التي سبقت عدوان يونيو الإسرائيلي على الدول العربية . ولم تتكون بسبب المواقف والسياسات والظروف التي رافقت هذا العدوان أو التي أعقبته ، كما تحاول الدعاية الصهيونية الامبريالية إقناع العالم بذلك .

بل لقد بدأت المشكلة الأساسية في النشوء والتكوين منذ بداية القرن العشرين ، عندما بدأ الاستعمار العالمى القديم يشعر بافتضاح تسلطه واستغلاله أمام وعى الانسانية المتزايد ، ويحسن بدنو أجله أمام كفاح الشعوب المتعاضم ، ويؤمن بضرورة تغيير أشكاله وأساليبه في سبيل بقائه واستمراره . ففي دراسة يائسة لهذه المخاطر قرر أساطين الاستعمار القديم بزعامة بريطانيا : « أن الاحتفاظ بشواطئ البحر المتوسط الافريقية والاسيوية ، والابقاء على تخلف وتمزق شعوبها العربية ، ولو بأشكال وأساليب جديدة ، هي أنجع الوسائل لحماية رأس الجسر الاستعماري بين أوروبا والعالم القديم ، وهي أقوى السبل أمام نمو واستقرار الاستعمار الجديد » .

وفي التواصي العاجلة التي قدمها مؤتمر لندن الاستعماري عام ( ١٩٠٧ ) لرئيس الوزارة البريطانية ( كامبل بنرمان ) ، أكد المؤتمر بحماسة : « أن إقامة حاجز بشري ، قوى وغريب ، على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطها معاً بالبحر الأبيض المتوسط ، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول

الأوروبية ومصالحها ، هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة »<sup>(١)</sup>  
فكانت فلسطين بعد ذلك هي المنطقة المنكوبة المختارة لإقامة الدولة  
الغريبة عند ملتقى القارات الثلاث القديمة ، وعلى الجسر البري الوحيد الذي  
يربط بين عرب آسيا وإخوانهم العرب في القارة الأفريقية .. وكانت الصهيونية  
العالمية المستغلة لمشاعر اليهود الدينية ، والمتاجرة بأحلامهم التاريخية المهووسة ،  
هي القوة البشرية الغريبة والعدوة ، التي اختيرت وارتضت أن تكون أداة  
للاستعمار القديم ضد الشعوب العربية ، وأول قواعد الاستعمار الجديد في منطقة  
الشرقين الأدنى والأوسط .

فقد تم بعد هذه المؤامرة الخطيرة على حريات الشعوب وثرواتها ، تزواج  
غير شرعى بين الاستعمار العالمى بزعماء بريطانيا وبين الصهيونية العالمية بقيادة  
وايزمن وروتشيلد . وفي هذا التزاوج العدواني غرست بذرة المشكلة الفلسطينية  
الأولى ، ومع ظروفه وواجباته ومصالحه بدأت تتكون مشكلة الشرق الأوسط  
الأساسية .

فمنذ هذا اللقاء العدواني بين الاستعمار والصهيونية على أرض فلسطين ،  
نشطت الحركة اليهودية التي كادت تندثر وتموت بموت باعثها هرتزل عام ١٩٠٣

---

(١) عقد مؤتمر لندن عام ١٩٠٥ سراً واستمر حتى عام ١٩٠٧ . وقد دعا إليه  
حزب المحافظين البريطانى وقدمت توصياته لحزب الأحرار الحاكم . واشتركت فيه  
لجنة من كبار علماء التاريخ والاجتماع والزراعة والبتروال والجغرافيا والاقتصاد تمثل  
كل الامبراطوريات الاستعمارية القائمة آنذاك . ومن أعضائها : البرفسور جيمس .  
مؤلف « زوال الامبراطورية الرومانية » ولوى مادلين . مؤلف « نشوء وزوال  
امبراطورية نابليون » ، والبرفسورات : لپستر ولنسنج وسميث ودثرتنج وزهروف  
« أنظر كتاب فلسطين الفصل ٢ للمؤلف » .

وسارت بريطانيا والصهيونية جنباً إلى جنب ويداً بيد في طريق القضاء على  
شعب فلسطين ، وفرض إسرائيل حاكماً مسلحاً بين البلاد العربية ، وقاعدة  
للاستعمار في قاب منطقة الشرق الأوسط الحساسة .

ولما كانت فلسطين حتى ذلك الوقت خارجة عن النفوذ البريطانى وتابعة  
للامبراطورية العثمانية ، فقد رفعت بريطانيا للصهيونية شعار « تجميع اليهود  
في سيناء أو أوغنده الخاضعتين لاستعمارها » إنتظاراً للوقت المناسب . ورفض  
الصهيونيون هذا الشعار ورفعوا شعارهم المعروف :

« فلسطين وطن بلا شعب فيجب أن تعطى لشعب بلا وطن ..  
وعلى يهود العالم أن يضيقوا الخناق على أهل فلسطين حتى  
يجبروهم على تركها إلى الأقطار العربية الواسعة .. » <sup>(١)</sup>

وفي الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) حان الوقت المناسب  
للموعد ، فأسفرت الصهيونية عن وجهها ومطامعها ، واندفعت بريطانيا وراء  
خططها واستعمارها . فتقدم الزعيم الصهيونى البريطانى هربرت صموئيل عضو  
وزارة الحرب البريطانية آنذاك ، باقتراحه الغريب المشهور والذي جاء فيه :

« ضرورة تبني الحكومة البريطانية مهمة تأسيس دولة يهودية  
في فلسطين ، ترعاها بريطانيا وتكون تحت إشرافها .. » <sup>(٢)</sup>

وقال في تبرير اقتراحه :

« فنكون بذلك قد أوجدنا بجوار مصر وقناة السويس دولة  
أوروبية جديدة موالية لبريطانيا وللمصالح البريطانية في المنطقة »

---

(١) قرارات المؤتمر الصهيونى فى لاهى عام ١٩٠٨ .

(٢) وثائق مؤتمر لندن العربى اليهودى البريطانى لعام ١٩٣٩ .

فظهرت الحكومة ودوائر الاستعمار البريطانية وكأنها تسمع بهذا الاقتراح لأول مرة . وبعد دراسة ومناقشات مصطنعة مع وايزمن وروتشيلد ممثلي الحركة الصهيونية ، سلها الزعيم الصهيوني البريطاني ( بلفور ) وزير خارجية بريطانيا تصريح الحكومة البريطانية السري ، الصادر في ٢ نوفمبر ١٩١٧ ، والمعروف باسم وعد بلفور ، وقد جاء فيه :

« إن حكومة جلالة الملك البريطانية تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسوف تبذل أقصى جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية . على أن يفهم جلياً أنه لا يجوز عمل شيء قد يغير الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين ، ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلاد غيرها .. ! » <sup>(١)</sup>

غير أن واقع الاتفاق البريطاني الصهيوني كان أوسع من ذلك بكثير . فلقد أثبتت الوقائع والوثائق فيما بعد ، « أن الحكومة البريطانية اتفقت مع الصهيونية على تسليمها فلسطين خالية من سكانها العرب خلال مدة أقصاها عام ١٩٣٥ .. !! » <sup>(٢)</sup> . وقال براندس مستشار الرئيس الأمريكي ولسون : « إن المقصود من وعد بلفور أن يصبح اليهود أكثرية في فلسطين ، وعلى العرب أن يرحلوا عنها إلى الصحراء .. » وفضح ماينز تساغن سكرتير قيادة الحلفاء الشرقية آنذاك ، قصد الاستعمار العالمي من وعد بلفور فقال . « إن سمطس وفنزيلوسي ولويد جورج وكليمانصو وهيئة أركان حرب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ،

---

(١) كتاب « ذكرى » لهبرت صموئيل — فصل مسألة فلسطين ٩١٤ - ٩٢٠

(٢) مذكرات وايزمن . التجربة والخطأ .



أقروا جميعاً ضرورة وجود الدولة اليهودية في فلسطين لأسباب استراتيجية . (١)

\* \* \*

ومهما يعتبر من مآسى الحق والأخلاق والضمير والإنسانية في أعراف المجتمع الدولي الاستعماري ، أن تتم هذه المؤامرة على مصير شعب فلسطين . بمعزل عن وجوده أو إرادته أو عن حقه في تقرير مصيره . وأن تعطى بريطانيا ما لا تملك إلى الصهيونية التي لا تستحق ، أرض فلسطين وشعب فلسطين . فتبرم عقود المؤامرة وترسم خطوط العطاء ، دون أن تكون فلسطين في تلك الفترة أرضاً أو مستعمرة أو محمية بريطانية . ودون أن تعرف فلسطين في ذلك الوقت ، ما يسمى بالشعب اليهودي .. أو الأرض اليهودية .. أو الحق اليهودي ، سواء على أرضها أو بين فئات شعبها العربي المتعايشة بأخوة وسلام منذ أربعة عشر قرناً ماضية .

فقد كانت فلسطين عند زرع المؤامرة وإصدار وعد بلفور أرضاً عربية خالصة . يملكها ويسكنها أهلها العرب ، دون مشاركة أو معارضة من أى شعب آخر . فكان سكانها عام ١٩١٧ حوالى ( ٧٥٠ ) ألف نسمة ، منهم ( ٧٠٠ ) ألف عربي مسلم ومسيحي ، وحوالى ( ٣٠ ) ألف يهودي معظمهم من العرب الذين يدينون بالديانة اليهودية وقسم ضئيل منهم من المستوطنين القادمين من أوروبا تحت ستار حرية الوصول للأماكن المقدسة . وكان باقى السكان من رجال الأكليروس المسيحيين الموقدين من قبل طوائفهم من جميع أنحاء العالم لإدارة وخدمة الأماكن المسيحية المقدسة .

وكان العرب الفلسطينيون يملكون آنذاك ٩٠٪ من مجموع أراضي

---

(١) مذكرات الكولونيل ماينز تساغن « أسرار قيام إسرائيل » .

فلسطين ، ويملك اليهود ٢٠٪ منها فقط . أما الباقي فقد كان أملاكاً عامة للدولة ، أو وقفاً للأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية واليهودية .

وكانت فلسطين في تلك الفترة تشكل جغرافياً وقومياً جزءاً لا يتجزأ من القطر العربي السوري ، وتخضع منذ عهد الدولة العثمانية عام ١٥١٦م للإدارة التركية ضمن ولايتي دمشق وبيروت العربيتين . وكانت قبل ذلك ومنذ ثلاثينيات القرن السابع الميلادي تشكل أيضاً وعلى الدوام ، جغرافياً وقومياً ، جزءاً لا يتجزأ من إمارة الشام العربية ( سوريا ) ، وتخضع باستمرار لإدارة الدول العربية الإسلامية المتعاقبة .

وعندما حررها العرب المسلمون من حكم الإمبراطورية الرومانية الشرقية (عام ٦٣٣م) ، لم يكن فيها أي أثر سياسي أو اجتماعي لقومية يهودية أو لما يسمى بالشعب اليهودي . . بل على العكس من ذلك فقد اشترط صفرينوس بطريرك المسيحيين في القدس على الخليفة العربي عمر بن الخطاب في وثيقة السلام والتسليم المحفوظة حتى الآن في كنيسة القيامة ، عدم السماح لليهود بالسكنى في الديار المقدسة . . . وإذا كانت الأقلية اليهودية فيها قد انقرضت أو ذابت في السكان منذ حرب هادريان الروماني عام (١٣٥م) الذي أباد هذه الأقلية ، وهدم حبيها وهيكل سليمان في القدس . ورفع أنقاضها وبني مكانهما مدينة جديدة حرم على اليهود سكناها . وظل هذا التحريم قائماً من عهد هادريان (١٣٥م) إلى عهد صفرينوس ، فكانت فلسطين بسبب تلك المعركة وذلك التحريم خالية من اليهود واليهودية أبان التحرير العربي عام ٦٣٣م .<sup>(١)</sup>

\* \* \*

---

(١) جندي مع العرب — جنرال باجت كلوب .

إننا لا ننكر أن اليهود العبرانيين كانوا قد غزوا فلسطين في أواخر القرن الحادى عشر قبل الميلاد ، وأقاموا فى أجزاءها الوسطى دولة يهود عاشت حوالى أربعة قرون مضطربة مقسمة ( ١٠٠٠ - ٥٨٦ ق.م ) . ولكن يجب أن يذكر أيضاً بأن فلسطين بحكم موقعها الجغرافى ، كانت هدفاً للغزاة وجسراً للفاحين قبل غزوة اليهود وبعد الدولة اليهودية .

فقد غزاهها قبل اليهود الكنعانيون العرب القادمون من الجزيرة العربية ، وأقاموا فيها ثلاثة عشر قرناً متتالية ، وأسسوا فى أجزاءها عدة دول كنعانية ( ٢٥٠٠ - ١٢٠٠ ق.م ) وغزاهها فى تلك الفترة أيضاً الكريتيون والمصريون القدماء والحيثيون والبابليون . ولكنها ظلت تحت كل الظروف كنعانية عربية ، لأن من أقام فيها من الغزاة اندمج بمجتمعها العربى الكنعانى وذاب بالسكان . فكان اليبوسيون الكنعانيون هم سكانها الذين واجهوا الغزوة اليهودية ، وهم الذين قاوموها طيلة وجود اليهود كدولة فى فلسطين .

وغزا فلسطين بعد اليهود وأثناء قيام دولتهم ، المصريون القدماء عام ٩٢٠ ق.م وعام ٦٠٠ ق.م ، والأشوريون العراقيون عام ٧٢١ ق.م . واحتل الغزاة فى كل مرة مملكة يهوذا وإسرائيل اليهوديتين ، وأخضعوها لسلطانهم بعد أن قتلوا السكان ونهبوا الكنوز وأسروا الملوك والقادة وأخذوهم أسرى لمصر والعراق ..

وغزا نبوخذ نصر الكلدانى العراقى فلسطين مرتين متواليتين ، غزاهها عام ٥٩٧ ق.م وفى عام ٥٨٦ ق.م . فاستولى فى الغزوة الأولى على القدس العاصمة ، وأخذ ملكها اليهودى وعائلته وجيشه وقواده أسرى للعراق ، واتبع فلسطين كولاية للإمبراطورية الكلدانية . وعندما عاد نبوخذ نصر فى غزوته

الثانية للقضاء على فتنة أثارها بقايا اليهود ضد حاكمه ، هدم هيكل سليمان ودمر القدس وأباح الملكة لجنده . ثم حمل رجال الدين اليهود والقادة وخمسين ألفاً ممن ظلوا أحياء أسرى إلى بابل في العراق ، وأسكن محل اليهود قبائل عربية جديدة من بادية سوريا والأردن والعراق .

فوضع نبوخذ نصر بذلك نهاية الدولة اليهودية في فلسطين ، وقضى بغزوته الثانية عام ٥٨٦ ق.م على الوجود اليهودي ، القومي والاجتماعي والسياسي والديني ، فيها لعدة قرون . وعادت فلسطين بعد هذه الغزوات كلها إلى طبيعتها الكنعانية العربية . فقد اندمج من بقي فيها من الأشوريين والكلدانيين الوافدين من الجزيرة العربية عبر العراق بإخوانهم الكنعانيين المقيمين ، وتكونت الشخصية الفلسطينية العربية وتبلورت باستيطان القبائل العربية الجديدة المرحلة إليها من بوادي الشام والأردن والعراق .

وكانت آخر المحاولات اليهودية القديمة للتسلط على فلسطين من جديد ، هي التي تمت في عهد الرومان خلال القرنين الأول والثاني للميلاد . فقد حاول الأسرى اليهود الذين أعادهم الفرس من بابل إلى القدس كطائفة دينية ، أن يستغلوا هذه الصفة لأغراض قومية وسياسية بعد وشايتهم بالسيد المسيح وصلبه . فهاجمهم تيطوس الروماني عام ( ٧٠ م ) واحتل الحى اليهودي الجديد بالقدس وقتل كل من فيه ودمره ، وهدم الهيكل الجديد وقتل كهنته . واندس من بقي من اليهود بين السكان العرب ، أو فر إلى مصر وسوريا والعراق .

وفي عام ( ١٣٥ م ) حاول بقايا اليهود مرة ثانية استغلال الحقوق الجديدة الممنوحة للطوائف الدينية في فلسطين من قبل الرومان . فظهر أحد متدني اليهود ونادى بالعصيان على سلطان روما ، ودعى اليهود في الأقطار المجاورة لمؤازرته

لإعادة دولة إسرائيل . فهاجمه الحاكم الروماني هادريان ، واحتل الحى اليهودى الجديد بالقدس ودمره وبحث عن الهيكل الجديد فهدمه ورفع أنقاضه وحرث أرضه ، وبنى مستعمرة رومانية مكانه ، وحرم على اليهود سكنى الديار المقدسة .

ومنذ هذه المحاولة لم تقم لليهود فى فلسطين أى قائمة ، ولم يظهروا على أرضها أو بين سكانها بأى مظهر قومى أو سياسى أو اجتماعى حتى القرن العشرين . ومن الثابت والمقرر تاريخياً وواقعياً ، أن العرب حرروا فلسطين عام ٦٣٣ م من الرومان وهى خالية من كل ما يسمى ظلماً وعدواناً وهوساً وعنصرية بالشعب اليهودى .. وأن التحرير العربى قضى فيها منذ ذلك التاريخ على كل أثر سياسى وإجتماعى مغاير .. وأن فلسطين طبعت منذ تلك الفترة بالطابع العربى الخالص ، بعد أن امتلأت بالقبائل العربية الوافدة مع جيوش التحرير أو المهاجرة إليها وبعد أن اندمج سكانها الأصليون وهم من السلالات العربية بالعرب المحررين .. وأنها ظلت حتى القرن العشرين بلاداً عربية خالصة ، يقطنها ويملكها شعبها العربى دون مشاركة أو منازعة من أى شعب آخر .

## تطور المشكلة ووثائقها الدولية

على الرغم من السرية المطلقة التي أحيطت بها عملية التزاوج غير الشرعى بين الاستعمار العالمى والصهيونية الدولية ، فإن أحداث الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) فرضت عدة تطورات عربية ودولية وقانونية على المشكلة التى غرستها بريطانيا فى فلسطين .

فظروف الحلفاء الحربية الحرجة ضد ألمانيا وتركيا ، حتمت على بريطانيا الاتصال بالعرب رعايا الدولة التركية ومحاولة جرمهم إلى جانب الحلفاء وضد دولهم التركية المسلمة . غير أن حركة التحرر العربية إشتطت الاعتراف سلفاً باستقلال أقطارها الشرقية ووحدتها فى دولة واحدة ، مقابل اشتراكها إلى جانب أى من الطرفين فى تلك الحرب الاستعمارية .

### ( ١ )

وتحت وطأة حاجة الحلفاء للمحاربين العرب وبلادهم ونفوذهم الإسلامى فى الجبهة الشرقية ، قبلت بريطانيا باسم الحلفاء مطالب العرب القومية . ووقع ممثلها السير آرثر واكهوب مندوبها السامى بمصر والشريف حسين بن على أمير مكة الاتفاق العربى البريطانى على شكل رسائل متبادلة<sup>(١)</sup> .

ولقد حددت رسالة الحسين بن على المؤرخة فى يوليو ( تموز ) ١٩١٥  
المطالب العربية بما يلى :

---

(١) رسائل الحسين — مكماهون . الوثائق الفلسطينية للجامعة العربية . ومؤتمر فلسطين العربى البريطانى بلندن فبراير ١٩٣٩ .



« أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية ، من خط مرسين — أضنه شمال الاسكندرون حتى الخليج العربى شمالا . ومن بلاد فارس ( إيران ) حتى خليج البصرة شرقا ، إلى المحيط الهندى جنوباً ( باستثناء عدن ) ، وإلى البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وحتى سيناء غرباً » .

وحددت رسالة مكماهون الجوابية المؤرخة فى ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩١٥ ، الموافقة البريطانية على المطالب العربية . وجاء فيها :

« أن حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت إلى أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوى إبرام أى صلح إلا إذا كان ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية واستقلالها . . . »

والحدود المذكورة فى المطالب العربية تشتمل على فلسطين بكامل حدودها الدولية ، وعلى سوريا ولبنان والأردن والعراق والسعودية واليمن وعمان وأمارات الخليج العربى ومحميات الجنوب اليمنى السابقة .

وعلى أساس هذه المعاهدة الدولية ، اشترك العرب فى الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء ، وحرروا بأنفسهم أقطار الحجاز وسوريا والأردن وفلسطين . واضطروا تركيا إلى الخروج من الحرب وطلب الهدنة . ودخلت جيوشهم دمشق وحلب وانطاكية على الحدود التركية قبل أن تدخلها أية جيوش أوروبية حليفة .

## ( ٢ )

وكذلك فإن أطماع روسيا القيصرية بتركة الرجل المريض تركيا ، أخضعت بريطانيا لطلبات روسيا الملحة بضرورة إقتسام تركة تركيا ، وتحديد مصير الأماكن المقدسة في فلسطين . فعقدت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية خلال مارس ١٩١٦ « معاهدة بطرسبرج » ، وقسمت بينها أملاك الامبراطورية العثمانية التركية . وكانت أهم مبادئ هذه المعاهدة كما يلي :

- ١ — تمنح روسيا الولايات التركية الشمالية والشرقية .
- ٢ — تمنح بريطانيا وفرنسا الولايات العربية في الامبراطورية التركية ( موضوع معاهدة حسين — مكماهون ) .
- ٣ — تدويل الأماكن المقدسة في فلسطين وتأمين حرية الحج إليها وتسهيل سائر السبل اللازمة للوصول إليها وحماية الحجاج من كل اعتداء .

## ( ٣ )

وتنفيذاً لمعاهدة بطرسبرج طالبت فرنسا بتحديد غنائمها ومناطق نفوذها في الولايات العربية بالامبراطورية التركية . فعقدت بين الدولتين خلال مايو ( أيار ) ١٩١٦ « معاهدة سايكس بيكو » . وكان من أهم مبادئ هذه المعاهدة النصوص المتعلقة بمصير فلسطين التالية :

- ١ — تمنح منطقة حيفا وعكا مستعمرة لبريطانيا .
- ٢ — توضع القدس والأماكن المقدسة تحت إدارة دولية :
- ٣ — تلحق مناطق النقب وجنوب فلسطين بداخلية سوريا والعراق ، وتدخل

في الدولة أو حلف الدول العربية تحت الانتدابين البريطانى والفرنسى<sup>(١)</sup>.

#### ( ٤ )

وفي الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تتعاقد مع العرب على حرية بلادهم ومن ضمنها فلسطين ، وتتفق مع روسيا على تدويل الأماكن المقدسة وتأمين حرية العبادة والحج لجميع المسيحيين في فلسطين ، وتتقاسم مع فرنسا مصير البلاد العربية ومنها فلسطين ، كانت أيضاً تتساوم مع الصهيونية العالمية مقابل منحها فلسطين !!...

فبعد كل هذه العهود والوعود حول فلسطين ، أصدرت الحكومة البريطانية في ٢ نوفمبر ١٩١٧ ، وعد بلفور الذى منحت بموجبه فلسطين العربية وطناً قومياً للصهيونية العالمية<sup>(٢)</sup> .

#### ( ٥ )

والغريب في هذه المهرلة الدبلوماسية البريطانية ، أن بريطانيا كتبت على حلفائها موضوع اتفاقها مع العرب ، وكتبت عن العرب اتفاقاتها مع روسيا وفرنسا والصهيونية . وظل العرب يحاربون إلى جانبها ويشقون بعهودها ، حتى فضحت حكومة الثورة الشيوعية بروسيا القيصرية عام ١٩١٧ تفاصيل الخيانة البريطانية للأمانى العربية .

---

(١) النص الكامل لمعاهدتى مايكس يسكو وبطرسيوج مثبت في كتاب يقظة العرب الملحق ب — لجورج انطونيوس ، ومترجم عن مجموعة « ا. جيانيني » المنشورة بالفرنسية عام ١٩٢٣ .

(٢) كتاب « ذكرى » لهربرت صموئيل .

والأغرب من ذلك أن بريطانيا التي هزها رد الفعل العربي على الخيانة ،  
بادرت في ٨ فبراير ( شباط ) ١٩١٨ بتوجيه مذكرة رسمية من نائب ملك  
بريطانيا إلى الشريف حسين ، نفت فيها صحة المعاهدات والعهود البريطانية  
المنشورة ، واتهمت الاتراك بتزويرها للايقاع بين العرب والحلفاء ، وأكد من  
جديد عهدها للعرب والتزامها بتنفيذه ، وجاء في هذه الرسالة ما يلي :

« إن ما لا يحتاج إلى دليل أن سياسة تركيا هي إيجاد الشك بين  
الحلفاء والعرب الذين بذلوا بقيادتهم أحسن الجهود للظفر بحريتهم  
المسلوبة.. وأن محاولة تركيا لاقتناع العرب بأن دول الحلفاء راغبة  
في الأراضي العربية ، لن تقوى على إيجاد الشقاق بين الذين  
اتجهت أفكارهم إلى غرض واحد ..

إن حكومة جلالة ملك بريطانيا وحليفتها لازالت واقفة الموقف  
الثابت ، وهي مصممة على الوقوف بجانب العرب في كفاحهم  
حتى يتم بناء عالم عربي حر يسوده القانون والعدل .. وأنها  
تكرر وعدها السابق بخصوص تحرير الشعوب العربية ... »

وبادر بلفور وزير خارجية بريطانيا فأرسل أيضاً للشريف حسين  
برقيته المشهورة :

« نافياً مزاعم الاتراك عن الوثائق المنشورة ، ومؤكداً إتفاق  
بريطانيا مع العرب ، ومعلنًا التزامها بتنفيذه ... »

وأكدت بريطانيا وفرنسا هذا النفي الصريح للمعاهدات السرية المنشورة ،  
ببيان مشترك منها نشر في جميع أنحاء العالم ، وجاء فيه :

« إن الغرض الذى ترمى إليه بريطانيا وفرنسا فى الحرب التى أثارها أطاع ألمانيا ، هو التحرير التام النهائى للشعوب التى اضطهدتها تركيا ، وإقامة حكومات وطنية تستمد سلطتها من الانتخاب الحر للأهالى الوطنيين .. ولتحقيق ذلك اتفقت الدولتان على تشجيع الحكومات الوطنية ومساعدتها فى الأراضى العربية التى تحررت وفى الأراضى التى سيتم تحريرها ، وستعترف بها بمجرد التحرير . . . والدولتان تؤكدان أن لا رغبة لهما فى فرض أى نظام معين على أهالى البلاد العربية . . . » (١)

## (٦)

ولكن على الرغم من كل هذه التأكيدات ، فقد فاجأت بريطانيا العرب بعد تحريرهم فلسطين ودخول جيوشها إليها محررة حليفة ، بجلاءها أراضى عدو محتلة . . . وأعلنت فى سبتمبر ( ايلول ) ١٩١٨ وضعها تحت الإدارة العسكرية البريطانية بخلاف كل الاجزاء العربية المحررة . واستدعت اللجنة الصهيونية ورئيسها وايزمن من لندن إلى فلسطين ، وأشركتها فوراً فى إدارة المناطق الفلسطينية . وباشرت فى وضع وعد بلفور موضع التنفيذ وفتحت أبواب البلاد أمام الهجرة الدافقة تمهيداً لتهويد فلسطين .

وتقدم المؤتمر الصهيونى العالمى إلى مجلس الحلفاء فى فرساي بمذكرة يطلب فيها إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان وبعض الأجزاء السورية الجنوبية حالياً . وأبرز لأول مرة النص الكامل لتصريح

---

(١) نصوص الوثائق الثلاث السابقة مثبت فى كتاب « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين . مجموعة أولى . للجامعة العربية » .

بلفور وموافقة دول الحلفاء الاستعمارية التامة على هذا التصريح . وتقدم الوفد العربى بمذكرة يطلب فيها الاعتراف باستقلال البلاد العربية ووحدتها ، مشفوعاً بالاتفاق العربى البريطانى والبيان الفرنسى البريطانى .

ولما وقفت بريطانيا ودول الحلفاء موقفاً سلبياً من المطالب العربية، وأنكرت شمول وعودها للعرب اراضى فلسطين ، واستجابت بروح إنجابية المؤتمر الصهيونى ، قام العرب عام ١٩١٩ بأول ثورة مسلحة ضد الاحتلال البريطانى فى فلسطين وضد الاحتلالين البريطانى والفرنسى فى كل أجزاء الشرق الأوسط وأعلنوا معارضتهم لوعد بلفور وبرنامج الحلفاء وتمسكهم باستقلال البلاد العربية ووحدتها .

وأعلنوا قيام الدولة العربية فى كل الأجزاء السورية الداخلية والساحلية ومنها فلسطين ، وعقد ممثلو مناطق سوريا والأردن وفلسطين ولبنان التى كانت تمثل سوريا الطبيعية أول مؤتمر وطنى لهم فى يونية (حزيران) ١٩١٩، وأصدروا بحضور ممثلى الحلفاء القرارات التالية :

- ١ — رفض الحماية والانتداب على الأجزاء السورية تحت كل الأشكال .
- ٢ — استنكار وعد بلفور والبرنامج الصهيونى ورفضها شكلاً وموضوعاً .
- ٣ — التمسك بوحدة البلاد السورية واستقلالها ومقاومة كل مشروع يهدف إلى إقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين أو إلى تقسيم سوريا بأى شكل من الأشكال .

وعندما قوبل مجلس الحلفاء بالثورة المسلحة وقرارات المؤتمر الوطنى ، اقترح الرئيس الأمريكى ويلسون إيفاد لجنة أمريكية فرنسية بريطانية للمناطق السورية ،



ومنها فلسطين للتأكد من رغبات السكان الحقيقية في الحكم والوضع الذي يريدونه . ولما ماطلت بريطانيا وفرنسا وتهربتا من تنفيذ هذا القرار، أوفد الرئيس الأمريكي ويلسون « لجنة كينج - كرين » للقيام بهذه المهمة قبل اتخاذ أى قرار حول مصير بلدان الشرق الأوسط .

وفي ٢٨ أغسطس ( آب ) ١٩١٩ أنهت اللجنة مهمتها في الشرق الأوسط، وقدمت تقريرها لمجلس الحلفاء في فرساي وجاء فيه :

« إن الرئيس الأمريكي ولسن وضع المبدأ التالى كواحد من المقاصد الأساسية الأربعة التى يحارب الحلفاء من أجلها ، وهو : أن حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية ، يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً ، لا على أساس المصالح المادية لدولة أو لأمة أخرى ترغب فى حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى أو لفائدتها أو لسيادتها .

« فإذا كان المبدأ سيسود ، وإذا كانت رغائب السكان فى فلسطين سيعمل بها ، فيجب الاعتراف بأن سكان فلسطين غير اليهود - وهم تسعة أعشار السكان تقريباً - يرفضون البرنامج اليهودى رفضاً باتاً . والجداول المرفقة تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شئ مثل إجماعهم على هذا الرفض .

« إن تعريض شعب ، هذه حالته النفسية ، لمهاجرة يهودية لأحد لها ولضغط اقتصادى إجتماعى أجنبى متواصل ، هو نقض

شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، وهو اعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية .

« ولقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين ، بل يشمل سكان المقاطعات السورية الأخرى . فإن ٧٢٪ من مجموع العرائض المقدمة كانت ضد الصهيونية . ولم ينل أى مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة سوى مطلب الاستقلال ووحدة الأجزاء السورية . »

### ( ٧ )

ولكن كما تجاهلت الحكومة البريطانية كل العهود والمواثيق السابقة ، تجاهلت أيضاً قرارات المؤتمر السورى ورغبات شعب فلسطين وتقرير لجنة كنج — كرين الدولية . وتقدمت خلال يوليو ( تموز ) ١٩٢٢ إلى عصبة الأمم بمشروع صك انتدائها على فلسطين كما وضعته الجمعية الصهيونية العالمية ، فأقرته العصبة بعد تأييد دول الحلفاء الكبرى فى الحال . وقد تضمن هذا الصك خلافاً لميثاق العصبة ذاته ولأحكام الانتداب المقررة منها ولكل مبادئ السيادة وحق تقرير المصير ، تضمن المبادئ الغربية الخطيرة التالية :

مادة (١) للدولة المنتدبة السلطة التامة فى الاشتراع والإدارة إلا فيما قيدها فيه هذا الصك .

مادة (٢) تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومى اليهودى ( كما جاء فى ديباجة هذا الصك ) وعن ترقية مؤسسات الحكم الذاتى ، وتكون مسئولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين .

مادة (٣) يعترف بوكالة يهودية لاسداء المشورة في كل الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ... ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة .. لاتخاذ كل ما يلزم لمعونة اليهود الراغبين بالمساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي ..

مادة (٦) على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق وأوضاع السكان ، أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين ..

وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية حشد اليهود في أراضي فلسطين ، بما فيها أراضي الحكومة والأملاك العامة والأرض الموات ..

مادة (٧) على إدارة فلسطين وضع قانون للجنسية يسهل لكل اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما لهم اكتساب هذه الجنسية .<sup>(١)</sup>

فكان واضحا من هذه المبادئ وغيرها في صك الانتداب أن دول مؤتمر سان ريمو أقرت بشكل دقيق قرارات دول مؤتمر لندن الاستعماري لعام ١٩٠٧ ، ونفذت بدقة توصيات خبرائه في تقريرهم لكامبل بنرمان .

## ( ٨ )

ومن هذه النقطة إنطلقت بريطانيا في عمليات : إقامة الوطن القومي اليهودي ، وحشد اليهود في فلسطين ، وتهويدها . وتشريد شعبها العربي . مدفوعة بخطتها الاستعمارية المرسومة ، ومؤيدة بصك الاستعمار الجديد المكتوب في سان ريمو بدم شعب فلسطين . فبدلا من الأخذ بيد شعب فلسطين نحو الرقي والتقدم

---

(١) يتألف الصك من مقدمة و(٢٨) مادة وضعت كلها لصالح الوطن القومي اليهودي . والصك منشور في الكتاب البريطاني الأبيض رقم ٤٧٩ • لعام ١٩٣٧ ومثبت في الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين .

والحكم الذاتي كدولة منتدبة ، أغرقت البلاد فوراً بالمهاجرين اليهود الغرباء ، وحكمت العرب بالقوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية ، وحطمت اقتصادياتهم بالضرائب العالية وقوانين الأرض القاسية ، خدمة لأغراض الوطن القومي اليهودي . وبدلاً من تأسيس المنظمات الدستورية الفلسطينية ، أشركت الوكالة اليهودية في حكم وإدارة فلسطين ، وأطلقت يدها في شئون الإدارة والتشريع والمعارف وتهجير اليهود من كل أنحاء العالم إلى فلسطين .

ولما لم تستجيب بريطانيا لكل نداءات واحتجاجات العرب ، ثاروا على حكمها واصطدموا مع قواتها وطالبوا بإيقاف الهجرة اليهودية . وكعادة بريطانيا لجأت إلى أساليب لجان التحقيق في أسباب الصراع بين العرب واليهود ، متجاهلة أسباب الصراع الحقيقية ، ونافية دورها الرئيسي في زرع هذا الصراع ورعايته . وعمدت طيلة فترة انتدابها ( ١٩٢٢ — ١٩٤٧ ) إلى تنفيذ سياستها المرسومة ضد العرب ، ومعالجة الثورات العربية المتعاقبة بلجان التحقيق وإصدار الكتب البيضاء .

١ — ففي عام ١٩٢٢ أصدرت الحكومة البريطانية على أثر ثورة العرب ضد صك الانتداب والهجرة اليهودية الكاسحة ( الكتاب الأبيض الأول ) وقد جاء فيه :

« إن الحكومة البريطانية تؤكد وعد بلفور الذي لا يقبل التغيير ، وتؤكد قيام وطن قومي لليهود في فلسطين . غير أن ذلك لا يعني جعل فلسطين بكاملها يهودية .. ولا أن تكون الهجرة اليهودية كبيرة بحيث تزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية .. والحكومة لا تفكر في إفناء الشعب العربي أو اللغة والثقافة

العريتين ، وهى تريد أن تعطى قسطاً من الحكم الذاتى فى فلسطين وستكون خطواتها التالية تأسيس مجلس تشريعى تكون أكثريته من الأعضاء المنتخبين . »<sup>(١)</sup>

٢ — وعندما لمس العرب بعد ذلك كذب وعود بريطانيا المسجلة فى الكتاب الأبيض الأول وتأكدوا من استمرارها فى سياسة تهويد فلسطين ، قاموا فى أغسطس ١٩٢٩ بثورتهم الثانية ضد الاحتلال البريطانى والوطن القومى اليهودى . ولما أعلنت قيادة الثورة بأن هدفها هو استقلال فلسطين وقيام حكومة وطنية منتخبة من كل السكان فيها ، سارعت بريطانيا إلى إيفاد « لجنة شو » للتحقيق فى أسباب الثورة . . . وأعقبت ذلك « بالكتاب الأبيض الثانى لعام ١٩٣٠ »<sup>(٢)</sup> الذى جاء فيه :

« لقد حان الوقت للتقدم خطوة أخرى فى سبيل منح فلسطين درجة من الحكم الذاتى . . . وتقييد انتقال الأراضى لليهود . . . وتحديد الهجرة اليهودية . . . ورسم خطة للإصلاح الزراعى والاجتماعى فى فلسطين . . . وضرورة تأليف مجلس تشريعى ينطبق على المبادئ الواردة فى الكتاب الأبيض الأول لعام ١٩٢٢ . . . »

٣ — غير أن بريطانيا لم تلبث أمام موافقة العرب على مبادئ الكتاب الأبيض وإيقافهم ثورتهم أن أعلنت بكتاب رسمى ، بعث به رمزى ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية فى ١٣ فبراير ١٩٣١ إلى وايزمن رئيس الوكالة اليهودية : « يؤكد فيه تمسك بريطانيا بتعهداتها بشأن الوطن

---

(١) الوقائع الفلسطينية رقم ١٧٠٠/٩٤٥ .

(٢) الوقائع الفلسطينية لعام ١٩٣٠ .

القومى اليهودى.. ويفسر الكتاب الأبيض الجديد بتفسيرات ألغت كل إيجابياته»<sup>(١)</sup>.. فشار العرب من جديد واضطربت الأحوال فى فلسطين. ولم تعد سياسة اللجان البريطانية تلقى قبولا من العرب.

وإزاء الثورة الكاسحة ضد الاحتلال والهجرة اليهودية، أعلنت بريطانيا عدة مشاريع ملتوية ومكشوفة لإيقاف ثورة العرب على الوطن القومى اليهودى والاحتلال، كان أهمها :

(١) مشروع عام ١٩٣٧ لتقسيم فلسطين إلى دولتين : يهودية وعربية .

وقد رفضته اللجنة الفنية المشكلة لدراسته تنفيذاً لقرار عصبة الأمم فى سبتمبر ١٩٣٧ لاستحالة تنفيذه... إذ أن الدولة اليهودية المقترحة ستضم ( ٣٠٠ ) ألف يهودى فقط و ( ٣٢٥ ) ألف عربى . ويملك اليهود (١٢٥) مليون دونم فقط من أراضيها ، بينما يملك العرب الباقي وهو (٣٢٥) مليون دونم . ومجموع السكان اليهود فى الدولة العربية هو ( ١٢٥٠ ) شخصاً فقط يملكون ١ / من مجموع أراضيها ، الأمر الذى يجعل إقتراح تبادل السكان والممتلكات مهزلة مستحيلة<sup>(٢)</sup> ! ! ! ! !

ولما أصرت بريطانيا على تنفيذ المشروع قام العرب بأكبر ثوراتهم فى فلسطين ، وسيطروا على معظم أجزاء البلاد . واستمرت ثورتهم المسلحة الشاملة

---

(١) مناقشات مجلس العموم البريطانى للكتاب الأبيض الثانى فبراير ١٩٣١ « عن الوثائق الرئيسية » .

(٢) تفاصيل مشروع التقسيم الأول لعام ١٩٣٧ ، نشر فى بلاغ لحكومة الانتداب البريطانى. برقم ٣٧/٩ ونشر بالوقائع الفلسطينية فى ١٩٣٧/٦/٧ .

رغم نداءات بريطانيا وعودها الجديدة ، وتبلورت أهدافها بمطلب الدولة الفلسطينية المستقلة والحكومة الوطنية المنتخبة من كل السكان .

(ب) الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ : وفي محاولة لإيقاف الثورة ، دعت بريطانيا إلى مؤتمر لندن لعام ١٩٣٩ ممثلين عن كل الدول العربية وعن العرب واليهود في فلسطين للاتفاق على حل للقضية . فطلب العرب إنهاء الانتداب وقيام حكومة مؤقتة ، تجري انتخابات عامة تنبثق عنها حكومة وطنية تمثل كل السكان العرب واليهود . . وأصر اليهود على بقاء الانتداب وتنفيذ وعد بلفور والسماح للهجرة اليهودية إلى فلسطين . .

ومظاهرة انتهازية من بريطانيا أعلنت فشل المؤتمر وأصدرت كتابها الأبيض الثالث لعام ١٩٣٩ ، وقد جاء فيه <sup>(١)</sup> :

« نصرح حكومة جلالتها البريطانية بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام : أنه ليس من سياستها جعل فلسطين دولة يهودية ، لأن ذلك يخالف التزاماتها نحو العرب ... كما أنها لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات حسين - مكماهون تشكل أساساً عادلاً للادعاء بوجوب تحويل فلسطين إلى دولة عربية مستقلة .. إن حكومة جلالتها ترغب في قيام دولة فلسطينية مستقلة يشترك فيها العرب واليهود ..

ولكن لا بد من أن يسبق ذلك علاقات طيبة بين العرب واليهود .. ولا بد من فترة انتقال تحتفظ حكومة جلالتها خلالها بالمسؤولية النهائية . . »

---

(١) تفاصيل المشروع مثبتة في « كتاب مؤتمر فلسطين لعام ١٩٣٩ - لندن » .



وحددت بريطانيا فترة الانتقال بعشر سنوات قابلة للتجديد .. ! وحدثت الهجرة اليهودية إلى فلسطين ب ( ٧٥ ) ألف مهاجر خلال خمس سنوات .. ! وأعلنت في مجلس العموم البريطاني بأنها عازمة على تنفيذ المشروع دون مراعاة لرفض العرب أو اليهود . !! »

وعلى الرغم من استمرار الثورة العربية المسلحة ونجاحها في السيطرة على معظم أجزاء فلسطين ، قابل العرب مشروع بريطانيا بالارتياح مع التحفظ الشديد . وراحوا يراقبون خطواتها المقبلة في التنفيذ . ولكن الوكالة اليهودية أعلنت رفضها للمشروع ، وذكرت بريطانيا باتفاقاتها العلنية والسرية على جعل فلسطين يهودية كما هي بريطانيا بريطانية ... وهددت بمقاومة السياسة الجديدة في فلسطين .. !!

## ( ٩ )

ولكن رغم كل هذه العهود والوعود البريطانية ، استمرت بريطانيا في تنفيذ إجراءاتها لإنشاء الوطن القومي اليهودي والاستيلاء على أرض العرب وإعطائها لليهود المهاجرين إلى فلسطين باستمرار .

( ١ ) ففي فترة الكتب البريطانية البيضاء ولجان التحقيق في أسباب ثورات العرب المتلاحقة ، كان تطور الهجرة اليهودية وعدد سكان اليهود في فلسطين كالتالي <sup>(١)</sup> :

- 
- (١) تقرير اللجنة الملكية البريطانية لعام ١٩٣٧ .  
— نشرة الوكالة اليهودية الإحصائية لعام ١٩٤٥ .  
— مذكرة بريطانيا للأمم المتحدة حول فلسطين لعام ١٩٤٧ .

السنوات	عدد اليهود
١٩١٧	٠٣٠ر٠٠٠
١٩١٨	٠٥٠ر٠٠٠
١٩٣١	١٧٠ر٠٠٠
١٩٣٦	٣٢٤ر٢٦٧
١٩٣٩	٤٠٠ر٠٠٠

(ب) وعند أول بادرة من العرب للتخفيف من ثورتهم المسلحة القائمة منذ عام ١٩٣٦ ضد بريطانيا والصهيونية انتظاراً لتحقيق وعد الاستقلال الصادر بالكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ، سارع حزب العمال البريطاني إلى المطالبة بإلغاء الكتاب الأبيض وأصدر القرار التالي :

« أن سياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ تمثل استسلاماً للعدوان ، وهو نكسة للقوى التقدمية . لذلك فهو يطلب من الحكومة البريطانية أن تتجاوز عن هذه السياسة وأن تعيد فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية (١) . . »

وفي الوقت نفسه طلبت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي من وزير الخارجية جورج مارشال العمل على حمل الحكومة البريطانية على إلغاء الكتاب الأبيض المذكور وفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين . . . . وبعد معارضة أولية ، خاطب مارشال اللجنة بموافقة على بحثها إلغاء هذا الكتاب وإقامة الدولة اليهودية في فلسطين (٢) .

- 
- (١) قرار حزب العمال ( الهيئة البرلمانية ) موث بورت ١٩٣٩ .  
(٢) كتاب ( خقائق عن قضية فلسطين ) الهيئة العربية لفلسطين .

## ( ١٠ )

وبين تصاعد الثورة الفلسطينية ضد بريطانيا ، ونشوب الحرب العالمية عام ١٩٣٩ ، تظاهرت بريطانيا بالإصرار على تنفيذ الكتاب الأبيض . وناشدت الدول العربية العمل على إيقاف هذه الثورة ووقوف العرب إلى جانب الحلفاء . واعدة بتنفيذ هذه السياسة وإعطاء فلسطين الاستقلال ، بعد الانتهاء من هذه الحرب ، وتحقيق الانتصار لقضية الحق والحرية وتقرير المصير ضد قضية العدوان والاستعمار والنازية . . . !

فقبل العرب هذا النداء وأوقفوا ثورتهم في فلسطين . وأعلنت الدول العربية الحرب على ألمانيا ، ووضعت جيوشها ومطاراتها وكل إمكانياتها الاقتصادية والبشرية في خدمة المجهود الحربي لقضية الحلفاء .

## ( ١١ )

ولكن بريطانيا ما لبثت بعد أن حققت وقف الثورة الفلسطينية ضدها عام ١٩٤٠ ووقوف الحكومات العربية إلى جانبها في الحرب ضد ألمانيا ، حتى دخلت في منافسة حامية مع الولايات المتحدة الأمريكية على إرضاء الصهيونية العالمية الغاضبة عليها . وقبل أن ينفذ الكتاب البريطاني الأبيض لعام ١٩٣٩ ، أصبحت قضية العرب بفلسطين موضع مزايمة رخيصة غير عادلة ولا شريفة بين الاستعماريين الحايقين البريطانيين القديم والأمريكي الجديد .

( ١ ) ففي عام ١٩٤٢ أصدر المؤتمر الصهيوني العالمي المنعقد بنيويورك ، رغم ظروف الحرب القاسية ، قرارات غريبة وخطيرة . جاء فيها :

١ — رفض الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ .

٢ — إنشاء كومنولث يهودي في فلسطين كجزء من العالم الديمقراطي .

- ٣ - إجلاء العرب سكان فلسطين إلى خارج الحدود إذا عارضوا ذلك .  
٤ - فتح باب الهجرة اليهودية غير المحدودة إلى فلسطين .  
٥ - تحويل الوكالة اليهودية حق الإشراف على تهجير اليهود وتوطينهم في فلسطين .

٦ - تكوين قوة يهودية عسكرية مدربة ومسلحة لتقاتل مع الحلفاء تحت علمها وكيانها الخاصين (١) ...

(ب) ووجدت بريطانيا في المظاهرة الأمريكية الصهيونية مبررها لتغطية تجاوزها منذ بداية الحرب عن كل وعودها للعرب بكتابتها الأبيض الأخير . بل وجدت فيها فرصتها الذهبية للتخلص نهائياً من هذا الحمل الثقيل . ! !

« فأعلنت عام ١٩٤٢ عجزها أمام معارضة الحكومة الأمريكية والمؤتمر الصهيوني عن تنفيذ سياستها المعلنة في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ حول مستقبل فلسطين ... »

وفتحت أبواب فلسطين علناً للهجرة اليهودية الكاسحة ، ومارست الوكالة اليهودية بتأييد بريطانيا والولايات المتحدة سلطات الدولة الكاملة . فأقامت معسكرات التدريب العسكري ومخازن الأسلحة ، وأنشأت الفرق العسكرية ووحدات البالماخ والهاغاناه . وتولت بريطانيا بالمقابل مطاردة العرب واغتيال قادتهم ومصادرة أسلحتهم وفرض الضرائب والغرامات الباهظة على مدنيهم وقراهم ..

---

(١) قرارات مؤتمر بايتمور الصهيوني ( كتاب الوثائق ) للوكالة اليهودية مقدم للأمم المتحدة .

(ج) وفاجأ بن غوريون العرب رغم ظروف الحرب القاسية عام ١٩٤٢ بخطابه المشهور الذى جاء فيه :

« إن الصهيونية انتهت من وضع خططها النهائية لإعلان فلسطين دولة يهودية .. وأن اليهود لا يستغنون عن أى قسم منها ، حتى ولو كان قمم الجبال أو أعماق البحار .. »<sup>(١)</sup>

(د) وردد حزب العمال البريطانى المشترك فى الحكم ، فى مؤتمره لعام ١٩٤٣ النعمة نفسها حيث قرر :

« إن النصر يجب أن يؤمن لليهود مساواة تامة مع الحلفاء .. وأنه يجب بناء فلسطين كوطن قومى لليهود ، وإعطاء الوكالة اليهودية سلطة مطلقة لاستغلال مقدرات فلسطين على استيعاب المهاجرين إلى أقصى حد .. »<sup>(٢)</sup>

(هـ) وأسرع الرئيس روزفلت بتسجيل دور الولايات المتحدة فى هذا النصر اليهودى ، فأعلن عام ١٩٤٤ :

« إن أمريكا لم توافق قط على الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ، وإنى سعيد لأن أبواب فلسطين مفتوحة اليوم أمام اليهود .. وعندما توضع القرارات فى المستقبل فسوف ينصف أولئك الذين ينشدون وطناً قومياً لليهود »<sup>(٣)</sup> ..

وانتقلت حمى المزايدة الرخيصة على حقوق العرب فى فلسطين من ميدان

---

(١) خطاب بن غوريون مثبت فى كتاب ( حقائق عن قضية فلسطين ) .

(٢) تقرير مؤتمر حزب العمال عن ( التسوية الدولية بعد الحرب ) .

(٣) كتاب ( الوثائق ) للوكالة اليهودية .

الحكومتين البريطانية والأمريكية إلى ساحات أحزابهما المتصارعة .

١ - ففى يونية ( حزيران ) ١٩٤٤ رد الحزب الجمهورى فى مؤتمره على الرئيس روزفلت بالقرار التالى :

« إننا ندعوا لفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير مقيدة ،  
ولتملك اليهود لأراضى فلسطين حتى تصبح كومونولثاً حراً  
ديمقراطياً .. »

ونحن ندين الرئيس روزفلت لتقصيره فى هذا المجال بينما هو  
يتظاهر بتأييده .. » <sup>(١)</sup>

٢ - وانتصر الحزب الديمقراطى لرئيسه روزفلت وأصدر فى يولية ( تموز ) ١٩٤٤  
القرار التالى :

« نحن نحبذ فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محدودة  
ولاستعمار يهودى فى فلسطين .. » <sup>(٢)</sup>

٣ - وكانت المزايدة المحزنة على حقوق عرب فلسطين هى المادة الرئيسية فى  
التنافس بين روزفلت وديوى لانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٤٤ .  
وكان الالتزام بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية وطرده العرب إلى خارج  
فلسطين ، هى أهم نقاط المرشحين الديمقراطى والجمهورى .

٤ - وردت بريطانيا على هذه المزايدة بمزايدة آلم وأجمع . فقد سارع حزب  
العمال البريطانى المرشح لحكم بريطانيا بعد الحرب فى ديسمبر ١٩٤٤ إلى  
إصدار القرار الخطير التالى :

---

( ١ ، ٢ ) وكل قرارات الحكومتين الأمريكية والبريطانية وأحزابهما مثبتة فى  
( كتاب الوثائق ) للوكالة اليهودية .

« لا معنى لوطن قومي لليهود ما لم يسمح لهم بدخول فلسطين بأعداد كبيرة لكي يصبحوا أكثرية عديدة .. فليشجع العرب على الخروج منها بينما اليهود يدخلون إليها .. وليجزل العطاء للعرب لترك أراضيهم، ولينظم استيطانهم في الأقطار الأخرى.. وبالحقيقة يجب علينا أن نعيد دراسة إمكانية توسيع حدود فلسطين الحالية بالاتفاق مع مصر وسوريا والأردن .. »

وهكذا انتهى بنهاية عام ١٩٤٤ كل أثر سياسي وموضوعي وعمل للكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩، وعادت أوضاع فلسطين إلى أسوأ مما كانت عليه عام ١٩٣٧. فقد وضعت الوكالة اليهودية يدها على كل شئون البلاد، وتعرض العرب لكل الأخطار الاقتصادية والقومية والاجتماعية. وأصبحت قضية فلسطين لدى بريطانيا وأمريكا وفي المجال الدولي تعنى قضية الصهيونية العالمية، وتنحصر معالجتها فقط حول شكل الدولة اليهودية .. ورقعتها .. وهويتها .. وتبعيتها ... وحشد يهود العالم فيها. كل ذلك دون أى حساب لوجود العرب سكان فلسطين، أو لحقوقهم القومية والقانونية والطبيعية.

### (١٣)

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بفوز الحلفاء، وتسلم ترومان مقاليد الرئاسة وحزب العمال دفعة الحكم ببريطانيا، أسفرت الصهيونية عن مطالبتها بإقامة الدولة اليهودية، وطالبت أصدقاءها في الحزبين الحاكمين بتنفيذ الوعود المتكررة والعهود القاطعة.

---

(١) وكل قرارات الحكومتين الأمريكيتين والبريطانية وأحزابهما مثبتة في ( كتاب الوثائق ) للوكالة اليهودية .

وبالفعل فقد حل التنسيق والتعاون بين الحكومتين بدل التنافس والمزايدة . وبادر ترومان وبينفن لاتخاذ كل الإجراءات لإثارة القضية ، وكل الوسائل لإقامة الدولة اليهودية . فاصطنع اليهود الثورة على السياسة البريطانية في فلسطين ، وتدخلت أمريكا متظاهرة بالضغط على بريطانيا ، وأعلنت بريطانيا عجزها عن حل القضية دون مشاركة الولايات المتحدة في تحمل هذه المسؤولية الخطيرة .. !!

١ - وفي مسرحية مرتبة أعلن بينفن وزير خارجية بريطانيا العمالي في بيان مفصل عن القضية الفلسطينية ألقاه يوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ بمجلس العموم ، التغييرات الخطيرة التالية :

« فقال : لقد استقر رأي حكومة جلالتهم أن تدعو الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق أنجلو أمريكية لبحث مسألة يهود أوروبا والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين .. ويسرنى أن أعلن للمجلس أن حكومة الولايات المتحدة قد قبلت المهمة ولبت الدعوة .. !!

وبعد أن تقدم هذه اللجنة توصياتها ستتداول بريطانيا مع العرب واليهود والولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ التدابير المؤقتة ، ثم تعد مشروع الحل الدائم وتفرضه على الأمم المتحدة .. !! » (١)

٢ - وبعد أن نسف بينفن كل مبادئ الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ كما طالب المؤتمر الصهيوني ، وأشرك الولايات المتحدة ذات الرأي المعروف كطرف

---

(١) نص خطاب بينفن منشور في بيان حكومة الانتداب البريطانية بفلسطين تحت رقم ٩٤٥/٩ .



أساسى فى القضية ، وربط بين قضية يهود أوروبا وقضية العرب فى فلسطين ، أعلن أيضاً ما يلى :

« وإلى أن تقدم اللجنة تقريرها فإن حكومة جلالتة لا يمكنها التخلّى عن التزاماتها .. فلذلك ستؤمن استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمعدلها الشهرى المقرر » .

٣ - ويكفى للحكم على روح الظلم والتحيز التى إنطوى عليها قرار الحكومة البريطانية الأخير من استعادة البند (١٥) من الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ الذى تلاه سلف بيغن فى مجلس العموم عام ١٩٣٩ ، وأيده مجلسا العموم واللوردات فى حينه . فقد جاء فى هذا البند :

« بند ١٥ : إن حكومة جلالتة مقتنعة بأنه متى تمت الهجرة بعد السنوات الخمس لـ (٧٥) ألف مهاجر يهودى لن يكون للهجرة بعد ذلك أى مبرر . ولن تكون بريطانيا بعد ذلك تحت طائلة أى التزام لتسهيل إنشاء الوطن القومى اليهودى عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب .. »

٤ - وبعد تشكيل اللجنة الانجلو أمريكية وتسمية أعضائها ، وقبل أن تتسلم أو تباشر مهمتها ، أعلنت حكومة الولايات المتحدة بعد أن أصبحت طرفاً فى القضية سياستها المقبلة فى فلسطين . فاجتمع مجلسا الكونغرس والشيوخ يوم ١٩ ديسمبر ١٩٤٥ بشكل مجلس أمة وأصدرا القرار الغريب التالى :

« يقرر المجلس الممثل للأمة بالإجماع أن الاهتمام الذى أبداه الرئيس ترومان بالسماح لمائة ألف يهودى بالدخول إلى فلسطين فوراً كان فى محله . وأن الولايات المتحدة سوف تستعمل مساعدتها

لدى الدولة المتدبة لجعل أبواب فلسطين مفتوحة لدخول اليهود  
إليها بحرية إلى أقصى قدراتها ، وسوف تتوفر هناك فرصة كاملة  
للاستعمار .. والتنمية .. بحيث تكون لليهود الحرية في استئناف  
بناء فلسطين كوطن قومي لليهود .. (١)

## ( ١٤ )

في هذه الأجواء البريطانية والأمريكية المتحيزة ، باشرت اللجنة الأنجلو  
أمريكية مهمتها . فاستمعت إلى العديد من الهيئات الرسمية ، والشعبية في فلسطين  
والأقطار العربية . فأعربت جميعها عن تمسكها : « باستقلال فلسطين .. وقيام  
حكومة وطنية منتخبة من السكان لكل فلسطين .. وعارضت كل هذه الهيئات  
تدخل الولايات المتحدة والربط بين قضية فلسطين واليهود الأوروبيين .. »

١ — وبعد أن استمعت اللجنة إلى المنظمات اليهودية في فلسطين وبريطانيا  
والولايات المتحدة ودول أوروبا الشرقية ، اجتمعت في نيسان (إبريل)  
١٩٤٦ بلوزان ووضعت تقريرها النهائي ، وهو يتضمن مقدمة وعشر  
توصيات ، كان أهمها مايلي (٢) :

١ — أن تصدر في الحال أجازة تخول مائة ألف يهودي من ضحايا النازية  
دخول فلسطين .

٢ — إن أي حل نهائي لقضية فلسطين يجب أن يراعى المبادئ التالية:

---

(١) النص الكامل لقرار مجلس الامة الامريكي مثبت في ( كتاب الوثائق )  
للوکالة اليهودية .

(٢) توصيات اللجنة الأنجلو أمريكية منشورة في كتاب ( تقرير اللجنة الانجليزية  
الأمريكية إلى فلسطين ) الموزع من قبل حكومة الانتداب بفلسطين .

- ( أ ) أن لاسيادة لليهود على العرب ولا للعرب على اليهود .  
( ب ) أن لاتكون فلسطين دولة عربية ولا يهودية .  
( ج ) وضع ضمانات لحماية ورعاية مصالح الديانات الثلاث في  
الأراضى المقدسة .

٣ — بقاء الانتداب إلى أن يتم الإتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة  
على فلسطين .

٤ — فى كل الحالات يجب تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتملك  
اليهود للأراضى وحصولهم على الجنسية الفلسطينية .. »

٢ — وقد رفض العرب المشروع وطالبوا بتأسيس الدولة الفلسطينية . وطالب  
اليهود بإقامة الدولة اليهودية فوراً . واصطنع اليهود الثورة على السياسة  
البريطانية ، وظهروا كقوة عسكرية كبيرة مدربة ومسلحة . بينما كانت  
بريطانيا خلال الحرب وبعدها قد نجحت فى مطاردة قيادة جيش التحرير  
العربى ومصادرة أسلحته ومحاكمة كل عربى يحوز أى نوع من الأسلحة .  
واتخذت بريطانيا من الوضع العسكرى اليهودى فى فلسطين مبرراً جديداً  
أمام الشعب البريطانى والدول العربية لإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين .

٣ — وفى محاولات شكلية ومسرحية عقدت بريطانيا مؤتمر لندن الثانى لعام  
١٩٤٦ ، واشترك فيه العرب واليهود وممثلون عن الدول العربية والوكالة  
اليهودية . وطرح أتلى رئيس الوزراء الصعوبات البريطانية فى فلسطين ،  
وأعلن عن مشروع بريطانى معد لحل القضية ، قدم للمؤتمر باسم « مشروع  
موريسون » وهو يتلخص بما يلى (١) .

---

(١) ( كتاب الوثائق الرئيسية ) الجامعة العربية وكتاب ( مؤتمر لندن لعام ١٩٤٦ ) .

« تقسيم فلسطين إلى مناطق إدارية ، عربية ويهودية ،  
وأخرى مشتركة تخضع لإشراف حكومة مركزية وتتمتع  
بقسط من الحكم الذاتي في ظل حكومة الانتداب .. وتبقى  
الهجرة اليهودية مفتوحة للمنطقة اليهودية ، ومقيدة بسلطة  
الحكومة المركزية للمناطق الأخرى .. ويسمح فوراً بهجرة  
المائة ألف يهودي إلى المنطقة اليهودية .. »

٤ — ورفض العرب المشروع لأن المنطقة اليهودية المقترحة تقوم على الأرض  
العربية في ٧٥٪ من مساحتها ، وتقرض سيادتها على أكثر من ٥٥٪  
من سكانها العرب . والهجرة اليهودية إليها تعني الهجرة إلى الأراضي  
العربية وعلى حساب السكان العرب .. ورفض اليهود المشروع لأنه  
لا يحقق قيام الدولة اليهودية .. ! !

٥ — وقدمت بريطانيا مشروعاً معدلاً ، عرف باسم « مشروع بيفن » وهو  
لا يختلف عن مشروع موريسون ، إلا في تحاشي ذكر تقسيم فلسطين ،  
الأمر الذي يرفضه العرب شكلاً وموضوعاً . وقد رفض العرب واليهود  
هذا المشروع للأسباب السابقة ذاتها (١) .

٦ — وقدم العرب والدول العربية بالمقابل مشروعاً لحل مشكلة فلسطين عرف  
باسم « المشروع العربي » ويتألف بما يلي (٢) :

« تقوم في فلسطين دولة موحدة ، دستورية ديمقراطية ذات  
مجلس نيابي منتخب من كل سكان فلسطين بطريق الاقتراع

---

(٢، ١) . (كتاب الوثائق الرئيسية ) الجامعة العربية وكتاب ( مؤتمر لندن  
لعام ١٩٤٦ ) .

السرى . على أن يتم ذلك تحت إشراف حكومة فلسطينية مؤقتة برئاسة المندوب السامي البريطاني وعضوية سبعة وزراء عرب وثلاثة وزراء يهود خلال فترة انتقال معقولة .

ويتضمن مشروع دستور هذه الحكومة كفالة حقوق كل المواطنين على السواء ، وحرية الأديان والعبادة ، وحرمة الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها لجميع الطوائف ، وإيقاف الهجرة اليهودية ما لم تقرر حكومة فلسطين بتشريع خلاف ذلك . . . . . وتعقد بين الدولة الفلسطينية وبريطانيا معاهدة تحالف تحدد بموجبها جميع العلاقات بين الدولتين . . . . .

وعلى الرغم من أن المشروع العربي أجاب على كل مخاوف بريطانيا المصطنعة ، وغطى كل الضمانات لليهود كطائفة دينية وقومية في فلسطين ، فقد رفض اليهود مناقشته لأنه لا يستهدف قيام الدولة اليهودية . . . . . وهاجبه ترومان لأنه لا يحقق الهجرة اليهودية غير المحدودة ولا قيام إسرائيل في فلسطين . . . . . ورفضته بريطانيا بلا أسباب ، معلنة تمسكها بمشاريعها المعدة لتقسيم فلسطين . . . . .

## (١٥)

١ — وبعد انتهاء المسرحية الأنجلو أمريكية الجديدة تحت ستار حل قضية فلسطين إلى الفشل ، خطا بيفن بالاتفاق مع ترومان الخطوة النهائية لفرض الدولة اليهودية في فلسطين . فقد تقدم بيفن في ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٤٧ إلى مجلس العموم باقتراحه التالي :

« أن القضية الفلسطينية قضية معقدة بسبب التناقض الحاصل في صك الانتداب . وأن بريطانيا عجزت عن التوفيق بين السماح لليهود بغزو فلسطين وبين تأمين عدم الاضرار بالعرب .. وقد زاد في تعقيد القضية حشراً أمريكياً نفسها فيها ، ولو كان أمر هذا التدخل الأمريكي يقف عند حد ادخال مائة ألف مهاجر يهودي لأمكن معالجته . ولكن الحديث يدور حول إدخال الملايين من اليهود إلى فلسطين .. !!

إنه ليس من العدل المساواة بين مصالح العرب أصحاب البلاد وبين اليهود الطارئين في فلسطين . غير أن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حلاً نهائياً بالقوة لأنها دولة منتدبة . . .

ولذلك أصبح من واجبها رفع الأمر إلى الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذي تراه . . . »<sup>(١)</sup>

٢ — ورغم محاولات بيفن لإظهار بريطانيا بمظهر البريء من دم شعب فلسطين ، فقد تقدم بالاتفاق مع الرئيس ترومان إلى سكرتير الأمم المتحدة بتاريخ أوائل إبريل ١٩٤٧ ، معلناً . « تخلى بريطانيا عن انتدابها على فلسطين ، وطالبا عرض قضيتها على الأمم المتحدة في دورة خاصة عاجلة .. » ولوضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع : « حدد بيفن يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ موعداً لهذا الإنهاء وشهر أغسطس من نفس العام آخر موعد لسحب الإدارة والجيوش البريطانية من فلسطين .. »

---

(١) نص خطاب بيفن الكامل باللغات العريية والأجنبية مثبت ( بوثائق إدارة فلسطين ) بالجامعة العريية .

٣ — وبهذا القرار أدت بريطانيا أمانتها للصهيونية وللاستعمار العالمي التي تحملتها منذ عام ١٩٠٧ ، وأتمت مهمتها التي تكفلت بتنفيذها ضد شعب فلسطين منذ عام ١٩١٧ . فنظرة واحدة إلى التغير الذي حققته بريطانيا في فلسطين لصالح الصهيونية خلال احتلالها من ١٩١٨ — ١٩٤٧ ، كافية للحكم على حقيقة المهمة البريطانية في فلسطين .

(١) ففي مجال التطور السكاني وملكية الأرض حققت التغيرات التالية. (١)

التغيرات	عام ١٩١٨	١٩٤٧
عدد العرب	٧٠٠.٠٠٠	١.٣٢٠.٠٠٠
» اليهود	٥٠.٠٠٠	٦٢٩.٠٠٠
أمالك العرب	٩٧.٥%	٩٠%
» اليهود	٢.٥%	١٠%
مجموع السكان	٧٧٠.٠٠٠	١.٩٤٩.٠٠٠
مجموع مساحة فلسطين	٢٧.٠٢٤ كم <sup>٢</sup>	
» » الأراضي	٢٦.٣٢٠ كم <sup>٢</sup>	
» » البحيرات	٠.٧٠٤ كم <sup>٢</sup>	

(ب) وفي مجال الحكم الذاتي ومؤسساته الشعبية ، فإن بريطانيا التي دخلت فلسطين عام ١٩١٨ مع جيش التحرير العربي « كحليفة ومحركة من الحكم العثماني تنفيذاً للمعاهدة العربية — البريطانية لعام ١٩١٥ » .. والتي تولت إدارة فلسطين كدولة منتدبة من عصبة الأمم عام ١٩٢٢ ، « لتتولى

(١) نشرة الوكالة اليهودية الإحصائية . وتقرير حكومة الإنتداب للأمم المتحدة .

إسداء المشورة والمساعدة لشعبها .. تطبيقاً لميثاق العصبة وأحكام مبادئ الانتداب .. » ،

— أنهت إنتدابها عام ١٩٤٧ وليس للعرب في فلسطين أى نوع من أنواع الحكم الذاتى ، ولا مؤسسة من مؤسساته ... بينما تركت فيها الوكالة اليهودية وجميع مؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية ، التى أقامتها وأشركتها منذ عام ١٩٢٠ بإدارة شئون فلسطين .

— بل على العكس من ذلك ، فقد فرضت بريطانيا من نفسها سلطة غازية مستعمرة ضد عرب فلسطين . وتصرفت فيها لصالح الوطن القومى اليهودى كتصرف الفاتحين فى القرون الوسطى . فحكمت العرب حكماً استعمارياً بوليسياً مباشراً ، وصادرت حرياتهم الأساسية ، ونهبت أرضهم وثرواتهم ، وحطمت إقتصادهم ، وأغرقت بلادهم بالمهاجرين اليهود الغزاة من كل أنحاء العالم (١) .

(ج) وفى عام ١٩٤٧ أنهت بريطانيا إنتدابها وحددت الجلاء تحت ستار تسليم السلطة للمؤسسات المحلية .. وهى تعلم أنها لم تبق فى فلسطين :

١ — أى حزب عربى .

٢ — وأى تنظيم عربى شعبى أو عسكرى .

٣ — وأية أسلحة لدى العرب .

— هذا بينما تركت بريطانيا عن سابق ترتيب فى فلسطين :

---

(١) ثمن إسرائيل — ليلنتال .



- ١ — جيش الهاغاناه اليهودى وعدده (٦٢) ألف جندى .
- ٢ — بوليس فلسطين اليهودى وعدده (٤٠) ألف جندى .
- ٣ — البالماخ أو الصاعقة وعدده (٦) آلاف جندى .
- ٤ — منظمة الارغون العسكرية السرية اليهودية .
- ٥ — منظمة شترن العسكرية السرية اليهودية .
- ٦ — كل أسلحة بريطانيا فى المراكز اليهودية .
- ٧ — كل أسلحة بريطانيا فى دوائر البوليس .
- ٨ — الفرقة اليهودية فى جيش بريطانيا خلال الحرب الثانية مع كل أسلحتها ومعداتھا (١) .

فقرار بريطانيا بإنهاء الانتداب وتحديد موعد الجلاء بغض النظر عن نجاح الأمم المتحدة أو عدمه ، كان خطة انجليزية أمريكية صهيونية لإقامة إسرائيل فى فلسطين بالقوة تحت شعار الأمم المتحدة ، وفى ظل مناقشة جمعيتها العمومية . وهذا ما حدث بالفعل خلال الفترة التى حددتها بريطانيا بين إنهاء الإنتداب وجلاء قواتها عن فلسطين . .

## (١٦)

وبمجرد وصول الطلب البريطانى لسكرتير الأمم المتحدة ، عقدت الجمعية

---

(١) تقرير حكومة الإنتداب ( الجزء الثانى ) عن المنظمات والأسلحة اليهودية .

— جيش إسرائيل لبارلمان .

— خطاب أتلى رئيس وزراء بريطانيا عن الإرهاب اليهودى ( مجلس العموم

يوليه ١٩٤٦ ) .

العمومية بتاريخ ٢٨ إبريل ١٩٤٧ جلسة خاصة للنظر في القضية الفلسطينية .  
فألفت « لجنة دولية » كلفتها بالتحقيق وتقديم التوصيات .

وبعد أربعة أشهر فقط قدمت اللجنة للجمعية العمومية تقريرها المطلوب<sup>(١)</sup> .  
وهو يتألف :

- ( أ ) من مبادئ عامة أقرت بالإجماع .
  - ( ب ) من مشروع للأكثرية يوصى بتقسيم فلسطين .
  - ( ج ) من مشروع للأقلية يوصى بقيام دولة إتحادية في فلسطين .
- ( أ ) المبادئ العامة :

- ١ — إنهاء الانتداب ومنح فلسطين إستقلالها بعد فترة إنتقال قصيرة ،  
تكون السلطة أو السلطات المحلية فيها مسئولة أمام الأمم المتحدة .
- ٢ — يقوم الدستور والنظام الأساسي في الدولة أو الدولتين المقترحتين  
على أسس ديمقراطية تمثيلية ، تحترم فيها حقوق الإنسان وحقوق  
الأقليات ويحافظ فيها على الوحدة الاقتصادية لكل فلسطين .
- ٣ — إبقاء الصفة الدينية لجميع الأماكن المقدسة .
- ٤ — تقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية ويهودية ( حددت الأكثرية  
والأقلية طريقة مختلفة للعلاقة بين الدولتين ) .

( ب ) مشروع الأكثرية : يوصى بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق :

- ١ — منطقة عربية : — مساحتها ( ١٢ ) ألف كيلو متر مربع ، ويسكنها

---

( ١ ) النصوص الكاملة لتقرير اللجنة الدولية وقرار تقسيم فلسطين مثبتة في كتاب  
( فلسطين في الأمم المتحدة ) .

(٦٥٠) ألف عربي و (١١) ألف يهودي . ويملك العرب من أرضها (١١٩٠٠) كم<sup>٢</sup> بينما يملك اليهود (١٠٠) كم<sup>٢</sup> الباقية (محدده بالمشروع)

٢ -- منطقة يهودية : — مساحتها ( ١٤ ) ألف كم<sup>٢</sup> ، يسكنها ( ٥٣٠ ) ألف يهودي و (٤٦٠) ألف عربي . ويملك اليهود فيها ٩٪ فقط من أراضيها ويملك العرب ٩١٪ الباقية . على أن يسمح بدخول (١٥٠) ألف مهاجر يهودي لهذه المنطقة خلال فترة الانتقال .

٣ — منطقة دولية : وتشمل منطقة القدس والأماكن المقدسة ومساحتها حوالي ألف كيلو متر مربع . يسكنها (١٥٠) ألف عربي و (١٠٠) ألف يهودي ، ويملك العرب ٨٥٪ من أملاكها ومساحتها، ويملك اليهود والطوائف الدينية الـ ١٥٪ الباقية .

٤ — يقام اتحاد اقتصادي وجمركي بين الدولتين .

(ج) مشروع الأقلية : يوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين : ( ١ ) عربية (٢) ويهودية ، مستقلة ذاتياً ضمن دولة اتحادية فلسطينية . يرأسها رئيس واحد، ولها دستور واحد، وتتولى الشؤون السياسية والاقتصادية والدفاعية فيها حكومة اتحادية . على أن تعالج قضية الهجرة اليهودية في نطاق القدرة الاقتصادية لهذه الدولة الاتحادية .

(د) التقسيم : وبعد إجراءات شكلية سقط مشروع الأقلية في اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العمومية ، ونجح مشروع الأكثرية فيها بالأغلبية المطلقة فقط . ولما كان مرور المشروع بالجمعية العمومية يحتاج لأغلبية الثلثين ، فقد عمات الولايات المتحدة وبريطانيا بكل الوسائل على تأجيل الاقتراع

عليه أكثر من مرة . وبذلت دول الاستعمار أقصى الجهود وأشد الضغوط وأقوى سبل الإغراء والتهديد لتأمين أغلبية الثلثين لإقراره <sup>(١)</sup> .

وبعد مناورات أمريكية مكشوفة ومؤامرات استعمارية مفضوحة ، أقرت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٩ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٤٧ مشروع الأثرية بتقسيم فلسطين إلى : دولة عربية ، ودولة يهودية ، ومنطقة دولية ، بأثرية (٣٣) صوتاً مع المشروع ، ومعارضة ( ١٣ ) صوتاً له ، وامتناع ( ١٠ ) دول عن التصويت <sup>(٢)</sup> .

( هـ ) قيام إسرائيل — : وبعد هذا القرار سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بقيام إسرائيل في فلسطين ، وتبعتها دول أخرى كثيرة ، دون الاهتمام بنتائج القرار أو بأطرافه الأخرى . وقامت بريطانيا بتسليم سلطات إسرائيل القائمة سلفاً ومنذ أيام الإنتداب ، كل ما أمكن من سلطات ومعدات وأجهزة حكومة فلسطين . فخلت إسرائيل فوراً في معظم أنحاء فلسطين محل الحكومة البريطانية المنتدبة . وظل الجيش البريطاني حتى أغسطس ١٩٤٨ يحمي إسرائيل ، ويمدها بالسلاح والمدربين ، ويحول بين العرب وبين إتخاذ أى خطوة لتولى شئونهم بأنفسهم .

---

( ١ ، ٢ ) أنظر كتاب ( كيف ضاع الشرق الأوسط ) الفرد ليلنتال اليهودي الأمريكي .

## مركز المشكلة ونتائجها القانونية

لقد أدى قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ إلى قيام دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين . ولكنه أدى أيضاً وفي الوقت نفسه إلى إشعال النار في فلسطين كلها . بل وإلى إمتدادها السريع حتى شملت الشرق الأوسط كله ، ولا تزال النار مشتعلة حتى الآن . وسيبقى هذا القرار الظالم على النار مشتعلة في منطقة الشرق الأوسط إلى أن يحرقها أو تمحرقه .

فقرض إسرائيل على أشلاء شعب فلسطين ، الذي توهم الاستعمار العالمي أنه نهاية لمشكلة ، أصبح واضحاً بعد عشرين عاماً من الصراع الدموي أنه كان تصعيداً لمشكلة الشرق الأوسط الخطيرة .

فما أن صدر هذا القرار حتى اندلعت الاضطرابات في جميع أنحاء فلسطين . فلقى الألوف من العرب واليهود مصرعهم ، وتهدمت قرى ونسفت مدن ، وجرت مذابح ومجازر ، كانت مذبحة دير ياسين التي اقترفتها العصابات اليهودية في إبريل ١٩٤٨ أكثرها أثراً وأبشعها وحشية . فقد قامت على أثرها ثورة عربية كاسحة ، استطاعت رغم ضعف تسليحها السيطرة على معظم أجزاء فلسطين وحصر اليهود والانكليز في المدن والمراكز العسكرية الرئيسية :

وقد أدى اشتعال النار وسفك الدماء في فلسطين إلى نتائج قانونية وإنسانية ودولية خطيرة . هي التي تشكل حتى الآن المنابع الرئيسية لمشكلات الشرق الأوسط النفسية والسياسية والعسكرية ، الظاهرة على مسرح المنطقة باستمرار ، والعاملة دوماً على تعقيد الأزمة وتصعيدها في الشرق الأوسط .

(١)

## إلغاء قرار التقسيم

(١) اضطرت الأمم المتحدة أمام النار المشتعلة والدماء المسفوكة في فلسطين إحتجاجاً على تمزيقها ، أن تعيد النظر في القضية من جديد . فعقد مجلس الأمن في ١٩ مارس ١٩٤٨ اجتماعه رقم (٢٧١) للنظر في القضية. وفي مناورة انجلو أمريكية بارعة لإنقاذ إسرائيل ، وإطلاق يدها في فلسطين ، ووضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع ، اقترح المندوب الأمريكي :

« أنه طالما بدا واضحاً أن قرار الجمعية لا يمكن تنفيذه بالطرق السلمية ، وأن مجلس الأمن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه ، فإن المجلس يوصى :

أولاً — بفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس .

ثانياً — يطلب المجلس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة .

ثالثاً — وإلى أن تهقد هذه الجلسة يجب أن تصدر تعليمات إلى لجنة فلسطين لتوقف جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم .

رابعاً — دعوة العرب واليهود إلى إجراء هدنة في فلسطين .

خامساً — مناشدة بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين . . . »

فوافق المجلس على هذا الاقتراح بالإجماع ، وأبلغه للسكرتيرية

العامة للتنفيذ .

(ب) غير أن الوكالة اليهودية أبلغت المجلس بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٤٨ : «رفضها  
أى إقتراح من شأنه تأجيل . . أو منع إقامة الدولة اليهودية . ولذلك فإنها  
تعرض على نظام الوصاية ، وتطلب أن يعترف بها كحكومة لإسرائيل ،  
بحيث ينتهى الإنتداب فى موعده المحدد ١٥ مايو وتتعاون المنظمة الدولية  
معه على هذا الأساس » :

(ج) ومن جهة أخرى راحت القوات اليهودية المسلحة بالتعاون مع حكومة  
الولايات المتحدة ، وفى حماية الجيش البريطانى وأسلحته وخبرائه ، تحتل  
أكبر مساحة ممكنة من فلسطين قبل حلول ١٥ مايو ١٩٤٨ وهو موعد  
إنهاء الإنتداب البريطانى . وذلك فى محاولة لوضع الأمم المتحدة والعرب  
أمام الأمر الواقع ، عبر عنها بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية بخطابه  
أمام اللجنة المركزية لحزب العمال الاسرائيلى بقوله :

« إن الذى سيحسم المسألة هو حد السلاح وليست القرارات

الرسمية . فيجب أن نفرض الأوضاع بالقوة ونجعل الدولة

الصهيونية حقيقة واقعة . . »

وفى الوقت الذى كان فيه مجلس الأمن والجمعية العمومية يعيدان النظر فى  
حل القضية الفلسطينية، إحتل اليهود قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ وأثناء وجود الإنتداب  
والجيش البريطانى وقبل دخول الجيوش العربية ، (١٨) منطقة عربية مما هو  
مخصص للعرب أو داخل فى المنطقة الدولية بمقتضى مشروع التقسيم .

ومع هذا الاحتلال كانت القوات الاسرائيلية تستعمل وسائل الإرهاب والقتل الجماعي والحرق والتدمير ، التي وصفها السفاح اليهودي ( مناحيم بيغن ) في كتابه ( الثورة ) كوسيلة للتخلص من العرب قتلاً أو تشريداً أو تهجيراً . فبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من المناطق المحتلة قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ ، مائتي ألف لاجيء ، حسب تقدير بيغن في كتابه المذكور .. !

( د ) وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن السابق ، عقدت الجمعية العمومية في ١٦ إبريل ١٩٤٨ جلستها الخاصة الثانية لمناقشة «مسألة حكومة المستقبل في فلسطين» واتخذت القرار التالي :

« إن الجمعية العمومية وهي تنظر بعين الاعتبار إلى الموقف الراهن في فلسطين ، تقرر تكليف وسيط الأمم المتحدة بالمهام التالية :

- ١ -- العمل على إجراء تسوية سلمية بالنسبة لمستقبل الوضع في فلسطين .
- ٢ -- توصي الوسيط أن يتصرف وفق هذا القرار وحسب تعليمات الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

٣ -- تعفى لجنة فلسطين من أية مسئوليات نصت عليها المادة الثانية من قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

وبهذا القرار وضعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة نهاية قرارها رقم ١٨١

---

الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين وإقامة إسرائيل ... وقررت إعادة

---

النظر في القضية الفلسطينية على ضوء توصيات الوسيط .. !

---



( ٢ )

## الحرب الفلسطينية

غير أن الصهيونية ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية والانتداب والجيش البريطاني في فلسطين ، تجاهلت قرار الأمم المتحدة ودعوتها ووسيطها ، واستمرت بمهاجمة العرب العزل من السلاح واحتلال القرى والمدن وهدمها وطردها سكانها ، دون أى تدخل من بريطانيا أو قواتها .. وكان ذلك كله قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وقبل إنشاء إسرائيل بصورة رسمية ، وقبل دخول قوات الدول العربية .

وقد فضح بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية هذه الحقيقة ، التي حاولت الدعاية اليهودية إخفاءها لإظهار العرب بمظهر المعتدين . وذلك في مقدمته لكتاب ( من الشعب إلى الحرب ) لأوليتسكى ، حيث قال :

« حتى خروج البريطانيين لم يدخل العرب ولم يحتلوا أى مستعمرة يهودية . وكان واجب الهاجاناه هو الدفاع ، ولكن الهجوم هو خير دفاع . وهكذا كشفت قواتنا البرية وفرق البلماخ عن معدنها بسرعة عندما راحت تحرز انتصاراتها السريعة . وفي عمليات ( ناشون ) احتلت معظم القدس الجديدة وحيفا وطبريا وصفد وعكا ويافا في الوقت الذي كان فيه نظام الانتداب قائماً . . لقد قامت الهاجاناه بواجبها قبل أن يبدأ العرب غزوهم ، ورغم أن الحكومة البريطانية أكدت أنها ستحافظ على سلامة الطرق طالما هي باقية » ..

ولما لم يستطع العرب الذين جردتهم بريطانيا من كل سلاح وحرمت عليهم أى تنظيم أيام الانتداب ، الصمود أمام هذا الغزو المنظم والمدمر .. ولما كانت بريطانيا المسئولة عن فلسطين حتى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وعن حفظ السلام فى فلسطين بموجب قرار مجلس الأمن الأخير ، لم تحرك ساكناً لحماية العرب وأرواحهم وممتلكاتهم ، فإن جامعة الدول العربية اتخذت وأصدرت القرار التالى :

« إن الدول العربية تعترف بأن استقلال وسيادة فلسطين أصبحتا حقيقة بعد إنتهاء فترة الإنتداب . وأن هذه الدول لتجد نفسها مضطرة لدخول فلسطين بسبب الاضطرابات التى تشكل تهديداً جدياً ومباشراً على الأمن والسلام فى داخل مناطق الدول العربية ومن أجل استعادة السلام وإقرار القانون فى فلسطين .. »

وقد بلغ هذا القرار لسكرتير الأمم المتحدة من قبل جامعة الدول العربية . وأبلغت حكومتا مصر والأردن الأمم المتحدة بعبور قواتهما حدود فلسطين لإقرار الأمن والنظام فيها بعد إنتهاء الإنتداب البريطانى عليها .

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ تجاهلت الصهيونية قرار الجمعية العمومية بإلغاء التقسيم وحتى قرار التقسيم نفسه ، وأعلنت قيام دولة إسرائيل فى كل الأراضى التى احتلتها فى الفترة بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ و ١٥ مايو ١٩٤٨ . وهى تشمل أجزاء كبيرة من أراضى ( الدولة العربية ) و ( المنطقة الدولية ) .. وفى يوم ١٥ مايو أعلنت بريطانيا بدء عملية سحب قواتها من فلسطين .. وفى ١٥ مايو أعلنت الدول العربية دخول قواتها إلى فلسطين .. وأدى ذلك كله إلى دخول قضية فلسطين مرحلة جديدة ، وإلى تغيير الأوضاع العسكرية التى سادت قبل التاريخ المذكور ..

(أ) وعندما أصبحت الجيوش العربية والمناضلون الفلسطينيون يسيطرون على معظم أجزاء فلسطين ، ويتجهون من كل الطرق نحو تل أبيب مركز الوكالة والقوات اليهودية ، أصدر مجلس الأمن بضغط من الولايات المتحدة وبريطانيا في ٢٢ مايو ١٩٤٨ القرار التالي :

« يدعو مجلس الأمن كل الحكومات والسلطات ، دون المساس بحقوق ومطالب وأوضاع الأطراف المعنية ، بالكف عن أى عمل حربي عدواني في فلسطين ، وإصدار الأوامر إلى القوات الحربية وشبه الحربية لوقف إطلاق النار .. »

(ب) وقد رفض العرب تنفيذ هذا القرار بمذكرة أصدرتها اللجنة السياسية للجامعة العربية ووجهها سكرتيرها العام إلى مجلس الأمن وجاء فيها :

« إن العرب حريصون على أن يستقر السلم في فلسطين .. لو كانوا مقتنعين بأن وقف القتال سيحول دون غارات اليهود على عرب فلسطين ، ويمنع هجرة اليهود إلى فلسطين ، ويحول دون تصدير الأسلحة لليهود .. إننا على استعداد لدراسة أى اقتراح يقدمه المجلس لحل مشكلة فلسطين .. »

(ج) ولكن أمريكا وبريطانيا مارستا ضغطاً قوياً على الملوك والرؤساء العرب وعلى مجلس الأمن فأصدر المجلس بناء على اقتراح ثان من بريطانيا في ٢٩ مايو ١٩٤٨ القرار التالي :

« إن مجلس الأمن ، رغبة في التوصل إلى إيقاف الأعمال العدوانية في فلسطين دون انتهاك لحقوق ومطالب ووضع العرب أو اليهود ، فإنه يدعو جميع الحكومات والسلطات المعنية إلى

الأمر بوقف جميع أعمال القوة المسلحة لفترة مقدارها أربعة أسابيع ..

فوافق العرب في ٢ يونية ١٩٤٨ على هذا القرار ، مع ترحيبهم بمهمة الوسيط الدولي برنادوت . وتوقف القتال ابتداء من ٧ يونية ١٩٤٨ .

(د) ولكن وقف إطلاق النار كان خدعة صهيونية أنجلو أمريكية ، تمكنت إسرائيل من خلالها أن تخرج وقد أصبحت ثكنة للأسلحة الأمريكية والتشيكية الثقيلة والخفيفة ، ومعسكراً للجنود والمتطوعين والطيارين الانكليز والفرنسيين والألمان والأمريكان واليهود من كل أنحاء العالم . فقد عبر بن غوريون عن هذه الحقيقة ببيانته الذي أصدره باسم الحكومة الإسرائيلية حول قبول إسرائيل الهدنة ، وذلك يوم ١٠ يونية ١٩٤٨ حيث فسر مفهومه للهدنة بقوله :

« خلال فترة وقف إطلاق النار ستنتظم الإدارة الحكومية بحماسة أكبر ، وستثبت أقدامنا في المدينة والريف على السواء وسنسرع بعملية الهجرة ، كما سنهتم بأمر الجيش .. »

وبالعكس من ذلك فقد طبقت كل الدول الكبرى قرار حظر الأسلحة على العرب بشدة . حتى بريطانيا التي كانت تشرف على تدريب وتسليح معظم الجيوش العربية آنذاك ، امتنعت عن تقديم الأسلحة والذخيرة للعرب ، وسحبت معظم ضباطها من هذه الجيوش .

(هـ) وفي نهاية يونيو ١٩٤٨ قدم الوسيط الدولي برنادوت مشروعه المقترح لحل قضية فلسطين وكان يتضمن :

١ — إقامة دولة فدرالية تشمل فلسطين وشرق الأردن وتتكون من دولتين :  
عربية ويهودية .

٢ — تشمل الدولة اليهودية المناطق المخصصة لليهود بموجب التقسيم الصادر في  
نوفمبر ١٩٤٧ ، مضافاً إليها منطقة الجليل العربي المخصصة للعرب بموجب  
التقسيم المذكور . وذلك في مقابل ضم منطقة النقب من المنطقة اليهودية  
ومنطقة القدس من المنطقة الدولية للدولة العربية .

٣ — تكون الدولتان مستقتين داخلياً وتتولى الحكومة الاتحادية المصالح  
المشتركة وشئون الهجرة اليهودية إلى أى من أراضي الدولتين .

وبمجرد تقديم هذا الاقتراح استؤنف القتال في فلسطين ، وشن اليهود في  
٩ تموز (يوليه) ١٩٤٨ هجوماً خاطفياً بالطائرات والدبابات والأسلحة الحديثة ،  
تساندهم فرق عسكرية أجنبية ، ضد الجيش المصري في الجنوب وضد الجيوش  
الأردنية والسورية واللبنانية في وقت واحد . ولما ردت الجيوش العربية على هذا  
الهجوم بهجوم مماثل واستطاعت التقدم نحو تل أبيب ، سارع مجلس الأمن بضغط  
من بريطانيا والولايات المتحدة أيضاً ، إلى إصدار أول نداء في ١٥ يوليو :  
« يدعو الطرفين إلى وقف إطلاق النار إلى أجل غير محدود وإلى أن يتم التوصل  
إلى حل سلمي لقضية فلسطين . »

وعندما رفض العرب هذا النداء ، مذكّرين بالترار السابق وانتهى كاته  
الصارخة من قبل إسرائيل والدول الكبرى ، هددت بريطانيا العرب بوقف  
كل المساعدات المالية والعسكرية للأردن . فوافقوا على قرار مجلس الأمن  
الثاني الصادر في ١٩ أغسطس ١٩٤٨ بوقف إطلاق النار وإجراء هدنة في  
فلسطين ضمن الشروط التالية :

١ -- إن وقف إطلاق النار يجب أن يكون دون أى انتهاك لحقوق ومطالب ووضع أى من الطرفين .

٢ -- دعوة جميع الأطراف إلى التعهد بعدم إدخال محاربين إلى المنطقة خلال فترة إطلاق النار .

٣ -- دعوة جميع الأطراف إلى التعهد بعدم إخضاع جميع الرجال الذين هم فى سن الجندية فى مناطقهم للتدريب العسكرى خلال فترة وقف إطلاق النار .

٤ -- دعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن استيراد أو توريد المواد الحربية إلى المنطقة خلال فترة وقف إطلاق النار .

(وردت كل هذه الشروط فى الهدنة الأولى ٢٩ مايو)

٥ -- غير مسموح لأى من الجانبين أن يخرق الهدنة على أساس الثأر ضد الجانب الآخر .

٦ -- لا يجوز لأى جانب أن يحصل على مكاسب عسكرية أو سياسية عن طريق انتهاك الهدنة .

(و) غير أن اسرائيل انتهكت هذا القرار وشروطه ، وحقت كثيراً من المكاسب العسكرية على حساب هذا الإنتهاك . فقد انتهكتته فى شهر أكتوبر ، وأصدر مجلس الأمن قراراً جديداً مماثلاً لقراره السابق بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ . وانتهكتته فى نوفمبر ، وأصدر مجلس الأمن قراراً مماثلاً فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ... وانتهكتته فى ديسمبر ، وأصدر مجلس الأمن قراراً مماثلاً فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ ... !!

وكانت إسرائيل ترفق كل انتهاك بطرد عشرات الألوف من العرب الفلسطينيين إلى خارج الحدود ، ومصادرة أملاكهم وماشيتهم وأموالهم ، وإسكان مهاجريها المستوردين من أوروبا وأمريكا في مدنهم وقراهم وبيوتهم .  
ورغم كل قرارات مجلس الأمن وشروطها ، لم تنسحب إسرائيل من أى بقعة احتلتها خلال الهدنة ونتيجة لهذه الانتهاكات ، لم تقبل بعودة أى لاجئ فلسطيني مطرود من قريته .

ولم يقيم مجلس الأمن من جانبه بأى إجراء لتنفيذ شروطه لوقف إطلاق النار وإجراء الهدنة في فلسطين . فظلت إسرائيل في الأماكن المحتلة ، وظل العرب محافظين على قرار وقف إطلاق النار .

### ( ٣ )

#### الهدنة الحريية في فلسطين

( ١ ) في نهاية عام ١٩٤٨ حاول مجلس الأمن والجمعية العمومية إنهاء القتال في فلسطين عن طريق إجراءات فعالة . . فأصدر مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ القرار التالى :

إن مجلس الأمن .

« آخذا بعين الاعتبار أن الجمعية العامة مستمرة في بحثها لمستقبل

حكومة فلسطين وفقا لطلب مجلس الأمن في ١ إبريل ١٩٤٨ .

« يقرر من أجل وضع حد لتهديد السلام في فلسطين وتيسيرا

للانتقال من الهدنة الحالية إلى السلام الدائم في فلسطين إقرار  
هدنة في جميع قطاعات فلسطين .

» ويدعو الأطراف المشتركة في النزاع في فلسطين (تطبيقاً للمادة  
٤ من الميثاق) لإجراء مفاوضات تحت إشراف الوسيط الدولي  
في فلسطين بقصد عقد اتفاقية هدنة عاجلة تشمل على :

(١) تحديد خطوط الهدنة التي يجب ألا تتعداها القوات المسلحة  
للأطراف المتنازعة .

(ب) انسحاب وتخفيض القوات المسلحة و ضمان إحترام الهدنة  
خلال فترة السلام الدائم في فلسطين .

(ب) وفي ١١ ديسمبر ١٩٤٨ أصدرت (الجمعية العمومية) قراراً مفصلاً حول  
قضية فلسطين ، تناول الهدنة الحربية والتسويات السلمية وقضية اللاجئين ،  
وجاء فيه :

أولاً—الدعوة إلى عقد هدنة حربية في فلسطين في نطاق قرار مجلس الأمن  
الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ .

ثانياً—الدعوة إلى إنشاء لجنة توفيق دولية تقوم بمهمة الوسيط ، والدعوة  
لإجراء مفاوضات مباشرة أو عن طريق هذه اللجنة للوصول إلى  
حل نهائي للقضية .

ثالثاً—السماح لمن يرغب من اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وفي العيش  
بسلام مع جيرانهم بأقرب وقت ممكن ، ووجوب دفع التعويضات  
عن أموال الذين يختارون عدم العودة . وكذلك دفع التعويضات



عن الأضرار والخسائر التي أصابتها وفق قواعد القانون الدولي والإنصاف .

(ج) وتنفيذاً لهذه المبادئ وقعت أربع إتفاقيات هدنة عام ١٩٤٩ ، بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان . وقد جاء في كل هذه الاتفاقيات المبدأ الأساسي التالي :

« ومن المعترف به أن أحكام هذه الاتفاقية لن تمس حقوق ومطالب وأوضاع الطرفين المتنازعين في التسوية النهائية السليمة للمشكلة الفلسطينية . وأن الاعتبارات الحربية وليست السياسية هي التي أملت هذه الاتفاقية — فقرة ٢ / مادة ٢ / — . »

(٢)

## الأمم المتحدة وتجميع المشكلة

(١) وتنفيذاً لقرار الأمم المتحدة ، ولاستجابة العرب واليهود لدعوة الهدنة الحربية ومفاوضات التسوية النهائية ، قدمت لجنة التوفيق الدولية في شهر مارس ١٩٤٩ مشروعها الذي أطلق عليه إسم « بروتوكول لوزان » كأساس للعمل من أجل التسوية النهائية .. وقد قبل به الطرفان ووقعوا عليه .. وقد تضمن المبادئ التالية :

أولاً — إعتبار قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أساساً للتسوية النهائية .

ثانياً—عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وحققهم في التصرف بأموالهم وأموالكم ، وحق تعويض الذين لا يرغبون في العودة منهم ( وفق قرار الجمعية العمومية في ١١ ديسمبر ١٩٤٩ ) .

(ب) ولكن لم تلبث الأحداث أن كشفت أن هذا التظاهر بقبول (بروتوكول لوزان) ، إنما هو خدمة صهيونية أمريكية انجليزية ، قصد بها تضليل الدول التي عارضت قبول إسرائيل في الأمم المتحدة إلا بعد خضوعها لقرارات الأمم المتحدة ..! فبعد صدور اعتراف الأمم المتحدة بعضوية إسرائيل على أساس قبولها بمبادئ بروتوكول لوزان ، عادت إسرائيل فتكررت لهذه المبادئ ، ورفضت مشروع لجنة التوفيق ، وتقدمت من جانبها بمشروع جديد أساساً للتسوية النهائية يتضمن ما يلي :

١ -- تعتبر الحدود الدولية لفلسطين أيام الإنتداب البريطاني حدوداً طبيعية لدولة إسرائيل .

٢ -- تكون المنطقة الوسطى لفلسطين ( الضفة الغربية ) استثناءً مؤقتاً تحت السلطة العسكرية الأردنية إلى حين التسوية النهائية .

٣ -- بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق هذه الشروط ومع التسوية النهائية ، التي يجب أن تتم مع كل دولة عربية على انفراد .

(ج) وأضاف ممثل إسرائيل لدى لجنة التوفيق عند تذكيره ببروتوكول لوزان وموافقته عليه :

« إنه أمر نظري ووقع في ظروف خاصة ، ولا يمكن قبول  
تقسيم فلسطين وفق قرار الجمعية العمومية لعام ١٩٤٧ كميّار  
للتسوية النهائية في الظروف الراهنة .. »

\* \* \*

( هـ ) ومنذ هذه المحاولة من لجنة التوفيق عام ١٩٤٩ ، ظلت التسوية النهائية

لقضية فلسطين معلقة في الأمم المتحدة حتى الآن .. ا

## تجسيد المشكلة وآثارها الخطيرة

ولكن إذا كان مجلس الأمن والجمعية العمومية والرأى العام العالمى ، لم يروا أى خطر على الأمن والسلام فى الشرق الأوسط نتيجة لتجسيد قضية فلسطين فى أروقة المنظمة الدولية منذ عام ١٩٤٨ . وإذا كانوا لم يلمسوا طيلة هذه الفترة ، ما يثير اهتمامهم لمعالجة هذه القضية ومحاولة حلها بالحل العادل . فإن طى هذه القضية وتجاهلها المصطنع ، قد خلف وراءه منذ عام ١٩٤٨ أفظع المآسى الإنسانية ، وزرع أخطر القواعد الأساسية لأزمة الشرق الأوسط الحقيقية .

إذ أن خضوع الأمم المتحدة للضغوط الامبريالية عام ١٩٤٨ ، ورضوخها لسياسة التمرد والعدوان عام ١٩٤٩ ، وقبولها بالأمر الواقع واعترافها بإسرائيل خلافا لقراراتها ، قد فرضت على الشعوب والأقطار العربية أعنف مأساة إنسانية ، هى : « مأساة اللاجئين الفلسطينيين » وأقامت فى قلب المنطقة العربية أشرس قاعدة إستعمارية ، وأبشع أداة عدوانية عنصرية ، هى : « إسرائيل » !!..

ومنذ عام ١٩٤٨ وهاتان الحقيقتان الصارختان تدهان المنطقة العربية بالأزمة تلو الأزمة ، وتدفعان بالشرق الأوسط إلى مشكلة فى أثر مشكلة . حتى راحتا منذ عام ١٩٥٦ تتعديان بنتائجهما أمن الشرق الأوسط إلى أمن العالم ، وتتجاوزان بأخطار هذه النتائج سلام المنطقة العربية إلى سلام العالم كله .

(١)

## إسرائيل

بعد أن قبلت الأمم المتحدة إسرائيل عضواً في المنظمة الدولية « قبولاً مشروطاً بالتعهد بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية » ، تنكرت إسرائيل لمحتوى هذا القرار كما تنكرت لموافقتها على بروتوكول لوزان وقرار اللجنة الدولية . وراحت أمام تدهور الوضع العربي ، تتخذ من سياسة العدوان سبيلاً للتوسع في فلسطين ، ومن سياسة التفرقة والعنصرية وسيلة لطرد العرب سكان فلسطين ومصادرة أملاكهم وأرضهم .

ومع تكشف الأهداف البعيدة للصهيونية ، ظهرت إسرائيل على حقيقتها الاستعمارية والعنصرية في المنطقة العربية . فأثبتت بأساليبها اللا إنسانية ، وباعتدائها المتكررة الدقيقة التوقيت ، وبوسائلها الاستعمارية لضم الأراضي العربية ونزع ملكية المواطنين العرب باستمرار ، تحت شعار المناداة بالصلح مع العرب وتحقيق السلام ، أن قيامها في فلسطين ليس قضية اغتصاب أرض عربية فحسب .. إنما هو قيام قاعدة استعمارية خطيرة في قلب الأرض العربية ، تتعدى أسباب وجودها قضية يهود العالم الدينية المزعومة ، وتتجاوز أهدافها إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . بل أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الأمة العربية وأهدافها بحريتها ووحدة أراضيها ، وكفاحها العادل من أجل التطور والاستقرار والسلام .

\* \* \*

(١) فمُنذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، قلبت أوضاع فلسطين الأساسية رأساً على عقب، خلافا لقرارات الأمم المتحدة التي قامت في ظلها ، وخلافا لادعاءات الصلح والسلام التي تتستر وراءها . فاليهود الذين كانوا (٦٢٩) ألف نسمة عام ١٩٤٧ ، أصبحوا الآن أكثر من ( مليونين ) حسب إحصاءات إسرائيل .. والعرب الذين كانوا عام ١٩٤٧ حوالى ( مليون ) نسمة في الأراضي التي قامت عليها إسرائيل ، أصبحوا لا يتجاوزون بعد ١٩٤٨ (٢٠٠) ألف نسمة بكثير !!.

\* واليهود الذين كانوا يملكون ١٠٪ فقط من أراضي فلسطين الزراعية عام ١٩٤٧ ، أصبحوا يتصرفون بمعظم وأخصب أراضي فلسطين بعد عام ١٩٤٨ . وحتى الأراضي التي خصصت للدولة العربية والمنطقة الدولية بمقتضى قرار الجمعية العمومية عام ١٩٤٧ ، غزتها إسرائيل وتوسعت فيها وضمت معظمها وطردت أهلها العرب بعد عام ١٩٤٨ . حتى أنها كانت قبل عدوان يونيو ١٩٦٧ تقيم دولتها على ( ٨٠ر٤٨٪ ) من مجموع مساحة أراضي فلسطين ، أى بزيادة ( ٢٤ر٠١٪ ) عما منحت بقرار التقسيم لعام ١٩٤٧ .

\* وإسرائيل التي توصف ظلماً «بمحسن الديمقراطية» في الشرق الأوسط ، تفرض منذ عام ١٩٤٨ نظاماً عنصرياً ضد العرب الذين ظلوا في أوطانهم تحت حكم إسرائيل . فإن ٩٠٪ من هؤلاء العرب يعيشون في «المناطق المحظورة» . وهم منذ عام ١٩٤٨ يعيشون ويعملون في « ظل حكم عسكري » ، يقيد حرية تنقلاتهم واجتماعاتهم ويمنعهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية التي كفها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .. وهم منذ عام ١٩٤٨ محرومون من الفرص المتساوية للعمل ، ومن حق الأجر المتكافئ مع العمل بالنسبة لليهود .

وعلى الرغم من أن قرار التقسيم قد حمى في فصله الثانى ، « الحقوق الأساسية للأقلية العربية في ( الدولة اليهودية .. ) » ، ونص . « على أن لا يتعارض أى قانون أو لائحة أو إجراء مع هذه الحقوق . » « وأن لا تكون هناك أى تفرقة بين السكان » .. « وأن كل الأشخاص سواسية في حماية القانون لهم .. » ، فإن العرب في إسرائيل يعيشون منذ عام ١٩٤٨ في مجتمع خاص ، وأوضاع خاصة ، وأحياء منبوذة ، وبمقتضى تشريعات خاصة .. !!

فالأطفال العرب في إسرائيل دون رعاية أو تعليم ، يداسون بالاقدام ، ويعرضون للاهانات ، ويعاملون بقوانين التفرقة والتمييز العنصرى .. !

وتكشف الاحصائيات الاسرائيلية أن المجموع الكلى للطلبة العرب في إسرائيل هو ( ٢٥٨٨٠ ) طالب ، بينما المجموع الكلى للطلبة اليهود ( ٣٦٩٢٤٧ ) . أى أن الطلبة العرب يشكلون ٦.٥ ٪ من عدد الطلبة في إسرائيل ، رغم أن العرب يمثلون ١١ ٪ من مجموع السكان . . . كما تكشف الاحصائيات أيضاً أن ٣ ٪ فقط من الطلبة العرب يأتحقون بالتعليم الثانوى .. وبينما يلتحق بالجامعات والمعاهد ( ٤٥٠٠ ) طالب يهودى ، تدل احصائيات إسرائيل على أن ( ٧٢ ) طالباً عربياً فقط قبلوا في هذه الجامعات والمعاهد الاسرائيلية .

والعرب في دولة إسرائيل مواطنون من الدرجة الثانية ، ويميزون عن اليهود في كل مجالات الحياة الاسرائيلية . حتى أن بطاقاتهم الشخصية قد ميزت بحرف ( ب ) عن البطاقات اليهودية المعلقة بحرف ( ا ) بارزة . فهم يحكم قوانين التفرقة والتمييز العنصرى والواقع الاسرائيلى ، رعايا لاسرائيل وليسوا مواطنين في إسرائيل .. !

\* \* \*

(ب) ومنذ فرضت الامبريالية العالمية إسرائيل عام ١٩٤٨ على أشلاء فلسطين، وهي تمثل في المنطقة العربية نقطة ارتكاز ثابتة للاستعمار القديم والجديد، وأداة عدوانية طيبة للمستعمرين وخططهم ومصالحهم ومؤامراتهم ضد حركة التحرر العربية. ولقد عبر بن غوريون عن هذه الحقيقة عندما قال: « إن إسرائيل جزء من الشرق الأوسط، ولكن من الناحية الجغرافية فقط.. » لأن إسرائيل جزء من الصهيونية العالمية.. » ونحن نعرف بأن الصهيونية العالمية هي أعلى مراحل الاستعمار. وأبشع ألوان التفرقة والتمييز العنصري في تاريخ البشرية.

فلقد أثبتت إسرائيل خلال العشرين سنة الماضية من حياتها في قلب المنطقة العربية، أنها قاعدة مخصصة للاستعمار.. وأداة طيبة للعدوان.. ووسيلة امبريالية ناجحة لاشغال العرب عن تطورهم، وإرهاق مواردهم بالتسلح، وابقائهم على الدوام في حالات الطوارئ والاستعداد العسكري والتوتر الدائم.. !!

\* فحتى عام ١٩٦٥ كان سجل اعتداءات إسرائيل على الدول العربية المجاورة لدى مؤسسات الأمم المتحدة، يدون ( ٥٠ ) ألف عدوان. كان أبرزها عدوانها على مصر عام ١٩٥٦.. وعلى الأردن أعوام: ١٩٥٤ في مجزرة قبيله، و ١٩٥٦ في مجزرة قلقياية وحوسان، و ١٩٦٧ في مجزرة السموع.. !!

\* وحتى عام ١٩٦٧ زاد رصيد نفقات التسليح للدول العربية بسبب اعتداءات وتهديدات إسرائيل، على ( ٣ ) آلاف مايون جنيه.. تكفي لتصنيع الوطن العربي وتعميره، ورفع مستوى شعوبه إلى أرقى المستويات في آسيا وأفريقيا.. !!

\* ومهما حاولت إسرائيل والامبريالية من ورائها الظهور بغير هذا المظهر في منطقة الشرق الأوسط، فإن أمراً قد أصبح يبدو واضحاً في هوية إسرائيل



وطبيعة وجودها ، وهو الصفة التوسعية العدوانية . فإن اسرائيل قد كشفت القناع كلياً بعدوانها يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، عن هويتها وطبيعتها ومخططاتها . وشرعت بشكل سافر في مواصلة تحقيق رسالتها عن طريق تحقيق نموذجها القطري الكامل في الشرق الأوسط . وهو نموذج الحقيقة الكاملة ، بالأمر الواقع وبأى وسيلة من الوسائل ، ثم التمسك بكل ما أخذ .. !!

فسياسة اسرائيل كانت منذ عام ١٩٤٨ ، ولا تزال بعد عدوان ١٩٦٧ ، هي سياسة العدوان والأمر الواقع التي رسمها بن غوريون عام ١٩٤٨ حين قال :

« .. إننا لأكثر إقتناعاً في كل عام وكل شهر يمر بشرعية أهدافنا الإيجابية . وأن توسيع حدودنا وضم القدس إلى دولتنا أكثر إقناعاً من كل التوصيات الرسمية للأمم المتحدة . وأن كل الذي أخذناه يجب أن نتمسك به ... »

هذه هي اسرائيل .. وهذا هو السبب الأساسي الأول في مشكلة الشرق الأوسط وأزمتهما الراهنة الخطيرة .

( ٢ )

## اللاجئون الفلسطينيون

ومع سياسة العدوان والأمر الواقع ، التي طبقتها اسرائيل منذ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ ضد الأراضي العربية ، راحت تطبق أيضاً « سياسة العنف ضد السكان العرب » و « سياسة الأرض الخالية من العرب » ، فكانت « مذبحه دير ياسين » و « مذبحه الناصرية » قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ صوراً صادقة من صور العنف

الاسرائيلي وسياسة اسرائيل ضد الوجود العربي في كل أرض تحتلها ، وباعتراف « مناحيم بيغن ، في كتابه « الثورة » ، فان أعمال العنف الاسرائيلي أدت إلى طرد ( ٢٠٠ ) ألف عربي من ديارهم قبل حلول ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وهو موعد التقسيم .

وقد ذكر الجنرال البريطاني جلوب في كتابه ( جندي مع العرب ) : « لقد سمعت بأذني رجال الهاجاناه اليهود يعلنون بمكبرات الصوت على العرب بعد مذبحه دير ياسين : أيها العرب اختاروا بين الرحيل أو مصير دير ياسين . . » . وذكر برثاسيو فوستر المبشرة الأمريكية في كتابها عن أحداث فلسطين : « لقد سمعت اليهود يعلنون على العرب بمكبرات الصوت : إذا لم تغادروا بيوتكم فسيكون مصيركم هو مصير دير ياسين » .

\* \* \*

( ١ ) فنتيجة لهذه السياسة اليهودية المرسومة ، طرد اليهود ( ٣٦٠ ) ألف عربي من بيوتهم خلال الفترة من نوفمبر ١٩٦٧ حتى مايو ١٩٤٨ . وفي الفترة بين قيام اسرائيل في مايو ١٩٤٨ وحتى إقرار الهدنة الحربية في فبراير ١٩٤٩ طرد اليهود ( ٤٨٠ ) ألف عربي من أراضيهم المحتلة . وبعد قرار الهدنة الحربية مارست اسرائيل عمليات القتل والتهجير تحت مزايم الأمن القومي بكل حرية وفي كل الأرض العربية التي وقعت تحت سلطاتها . حتى بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اعترفت بهم « وكالة الغوث الدولية » فقط ممن يتناولون المساعدات الدولية ( ٨٨٧٠٥٨ ) لاجيء . موزعين في معسكرات خاصة خارج مناطقهم ، أقيمت لهم في المناطق التالية :

العدد	المنطقة
٤٨٦ر٦١٣	الأردن
٢١٢ر٦١٨	قطاع غزة
١٠١ر٦٣٦	لبنان
٠٨٦ر١٩١	سوريا

٨٨٧ر٠٥٨ مجموع اللاجئين لدى وكالة الغوث حسب إحصاء عام ٩٥٤ .

ويضاف إلى هذا العدد أولئك الذين تركوا أوطانهم في فلسطين وسكنوا المدن والقرى ، في العراق ومصر ومناطق الخليج العربي والسعودية وليبيا بدل معسكرات وكالة غوث اللاجئين ، واعتمدوا في معيشتهم على فرص العمل الفردي بدل عون الأمم المتحدة . وقد بلغ تعدادهم حسب تقدير الهيئات الفلسطينية للأمم المتحدة حوالي (٢٠٠) ألف لاجيء حتى عام ١٩٥٤ .

وقد قدرت وكالة الغوث الدولية في تقريرها المرفوع للأمم المتحدة عام ٩٥٤ الزيادة السنوية في المواليد على الوفيات بين اللاجئين بمعدل (٢٥٪) سنوياً . وقدرت عدد اللاجئين المسجلين لديها حتى عام ١٩٦٣ ب : ( ١٧٠ر٢١٠ ) لاجئاً ، وهذا العدد لا يشمل بالطبع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة . فعدد اللاجئين حسب التقديرات العربية بلغ حوالي (١٥) مليون لاجيء حتى عام ١٩٦٦ .

\* \* \*

(ب) إن نظرة واحدة مغلصة إلى التغيير الخطير ، الذي أحدثته قيام إسرائيل في حياة هذا العدد الكبير من أبناء فلسطين ، والذي أحدثته انتشار هذا العدد

من اللاجئين الفلسطينيين في طول الشرق الأوسط وعرضه ، تكفي للوقوف على أسباب الأزمة الحقيقية في هذه المنطقة المتفجرة .

\* فهؤلاء اللاجئين كانوا يشكلون حتى عام ١٩٤٧/١٩٤٨ أغلبية سكان فلسطين ، وكانوا يملكون ٩٠٪ من مساحة الأرض التي تقوم عليها اسرائيل وهم الآن ومنذ عشرين عاماً ، يقيمون في الخيام وفي الكهوف على طول الحدود المجاورة لأوطانهم المحتلة من قبل اسرائيل يحبون حياة البؤس والفاقة ، ويعانون من العوز والحاجة ، بينما الغزاة المستوردون من الخارج يسرحون ويمرحون وينعمون بأوطانهم وبيوتهم وممتلكاتهم المسروقة ، تحت سمعهم وعلى مرأى من أبصارهم .

فلقد ذكرت « لجنة التوفيق الدولية » المعينة من قبل الجمعية العمومية في تقريرها عام ١٩٥١ :

« أن ما يزيد على ٨٠٪ من مساحة اسرائيل الكلية ، وأكثر من ثلثي الأراضي المزروعة فيها هي ملك للاجئين الفلسطينيين الذين هجروها تحت الإرهاب والعنف .. وأن ثلث سكان اسرائيل يعيشون في ممتلكات هؤلاء اللاجئين ، وأن ثلث المهاجرين اليهود الجدد قد أقاموا في مدن وقرى هؤلاء اللاجئين .. وأن غالبية غابات الزيتون وبيارات الحمضيات والمواالح في اسرائيل هي ملك للاجئين الفلسطينيين ، استولت عليها اسرائيل بعد أن طردت أهلها ، وتصرفت فيها وبإنتاجها منذ عام ١٩٤٨ .. »

وقد رت لجنة التوفيق الدولية في تقريرها المذكور قيمة ممتلكات اللاجئين التي استولت عليها اسرائيل منذ عام ١٩٤٧/١٩٤٨ بمبلغ (٢١٠٦) مليون جنيه

استرليني . هذا بينما لا يجد اللاجئون منذ عشرين عاماً غير ما تتحسن به وكالة  
الغوث الدولية على قلته ، لتغطية حاجاتهم وسد رمقهم ورعاية أطفالهم .

\* ورغم قرارات الأمم المتحدة القاضية بعودتهم أو التعويض عليهم منذ  
عام ١٩٤٩ ، ورغم تقارير الوسيط الدولي ولجنة التوفيق الدولية ، ورغم نداءات  
الرأى العام العالمى ، فإن اسرائيل رفضت وترفض حتى الآن حتى إعطاء فرصة  
الخيار لهؤلاء اللاجئين بين العودة إلى أوطانهم أو التعويض عنها .. !!

\* وبينما تتعلل اسرائيل في رفضها عودة اللاجئين إلى أرضهم، بأنها لا تتسع  
لهم وليهود اسرائيل ، نسمع في كل يوم نداءات أحكام اسرائيل ليهود العالم  
بالهجرة إلى إسرائيل . وبينما تحرم وتعاقب قوانين اسرائيل دخول اللاجئين  
الفلسطينيين إلى أرضهم ، يثبت تشريع اسرائيل في صدر اعلان الاستقلال  
« أن باب الهجرة إلى اسرائيل مفتوح ليهود العالم » ، وتذكر المادة الأولى من  
« قانون العودة الاسرائيلي » : أن لكل يهودى الحق فى أن يأتى إلى  
اسرائيل « .. !!

\* وعلى الرغم من أن قرار التقسيم قد ضمن فى فصله الحادى عشر (فقرة ٨)  
حقوق ملكية العرب فى الدولة اليهودية ، ونص على أنه : « يجب أن لا تنتزع  
ملكية الأراضى العربية فى الدولة اليهودية إلا للأغراض العامة فقط ، وفى  
جميع حالات انتزاع الملكية يجب أن يكون لها تعويض كامل تحدده المحكمة  
العليا ويدفع قبل الاستيلاء على الأرض » ، فإن اسرائيل قد صادرت ولا تزال  
تصادر ممتلكات للاجئين ، وترفض حتى تعيين حارس دولى على هذه  
الممتلكات أو على ريعها .

وقد ذكرت لجنة التوفيق الدولية في أحد تقاريرها للجمعية العمومية :  
« أنه بالرغم من أحكام قرار التقسيم وأحكام المادة (١٧) فقرة (٢) من إعلان  
حقوق الإنسان ، التي تحرم نزع ملكية أى فرد بطريق الاستبداد ، فقد  
قامت إسرائيل بإجراءات وقوانين من شأنها تعزيز حق الحكومة في أن تتحكم ،  
وتفرض ، وتبيع ، وتسجل اسمها ، على أراضي اللاجئين العرب التي تقدر بأكثر  
من ٨٠٪ من مساحة إسرائيل الكلية ، وهذه القوانين هي :

١ — قانون المناطق المهجورة لعام ١٩٤٨ .

٢ — لأئحة الطوارئ لعام ١٩٤٨ .

٣ — لأئحة أملاك الغائبين لعام ١٩٤٨ .

٤ — قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠ .

٥ — قانون نقل الملكية لعام ١٩٥٠ .

\* \* \*

( ج ) أن هذا الوضع الإنسانى الشاذ للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ مع  
ما رافقه من ظلم ومآسى وتنكر وإهمال ، قد خلق في الشرق الأوسط أزمة  
عميقة ، متشعبة وحادة . فوجود أكثر من مليون لاجئ مشردين عن  
وطنهم يعيشون حياة البؤس والفاقة في الخيام والكهوف على مقربة  
ومرأى من أوطانهم المسلوبة ، كان يهز باستمرار ضمير كل عربى ويعمق  
حقده وكرهه على صانعى هذه المأساة .

وتنكر إسرائيل المتحدى لحقوق هؤلاء اللاجئين ، وإمعانها في محو كل  
أثر لهذه الحقوق ، ومصادراتها المستمرة على أملاكهم ومدنهم وقراهم وإسكانها  
لمهاجريها المستوردين من كل أنحاء العالم ، كان يفقدهم يوما بعد يوم الإيمان

بالعدالة الدولية ، ويدفعهم باستمرار إلى الاعتماد على أنفسهم لاسترداد حقوقهم  
المنهكة وتحرير أوطانهم المستعمرة .

وتواطؤ الدول الكبرى ، وإهمال الأمم المتحدة ورضوخها الدائم لضغط  
دول الاستعمار وأداتها إسرائيل ، وتجميد قضية فلسطين في الأمم المتحدة بعد  
تأمين قيام إسرائيل ، كانت تغذى باستمرار جذور الحقد والكراهية لدى كل  
المواطنين في المنطقة . وكانت تقوى باستمرار بذرة الكفاح والثورة لدى  
اللاجئين . وكانت تدفع المنطقة العربية بقوة إلى عدم الثقة بالأمم المتحدة  
ودولها الاستعمارية ، وإلى اعتماد الثورة والكفاح المسلح كنظام بديل في  
الدول العربية .

\* وتقوى هذا الشعور في المنطقة وتعاضم ، جنباً إلى جنب مع تدهور مأساة  
اللاجئين سنة بعد سنة ، ومع تزايد الأخطار الإسرائيلية العدوانية والتوسعية ،  
ومع تواطؤ الدول الامبريالية مع إسرائيل وحماية عدوانها وتوسعها ، ومع ضعف  
الأمم المتحدة وعجزها السافر عن تنفيذ ميثاقها أو حماية مقرراتها أو ردع  
العدوان ، طيلة هذه الفترة ، وفي كل أحداث المنطقة المتعاقبة .

فكانت قضية فلسطين واللاجئين تقف بارزة وراء كل أحداث الشرق  
الأوسط العربية والدولية ، منذ عام ١٩٤٨ . وكانت بشكل سافر وراء كل  
التغيرات والتطورات الفكرية والاجتماعية والسياسية ، التي اجتاحت منطقة  
الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨ ، ولا تزال تسيطر عليه وتوجه سياسته  
حتى الآن .

\* وعلى الرغم من تنبيه الكثيرين من أحرار العالم وقادته إلى قضية اللاجئين  
كأساس بارز في مشكلة الشرق الأوسط الخطيرة ، فإن دول الاستعمار وإسرائيل

والأمم المتحدة ، لا ترى في هذه القضية ما يثير اهتمامها أو ما يدفعها إلى معالجتها بجدية . ولا تلمس في تطورها العميق أى تهديد للسلم والأمن ، مكتفية في معالجتها بالإغاثة الدولية المهينة وبمشاريع التوطين الاستعمارية الفاشلة .

فاقد كتب المؤرخ البريطانى البروفسور « تويننى » فى مجلة « جويش كرونكل » اليهودية عام ١٩٥٥ يرد على الكاتبة الصهيونية « سيركن » فقال : « إن مأساة التاريخ اليهودى الحديث ، هى أنها بدلا من أن يتعلم اليهود من مصائبهم وآلامهم ، قد صنعوا بغيرهم العرب ما صنعه النازيون بهم .. ولهذا فإنى أشعر بأن مأساة جرائم إسرائيل والصهيونية أعظم من مأساة جرائم ألمانيا النازية .. فإن مستقبل إسرائيل الروحى والسياسى مرتبط بمستقبل اللاجئين العرب الفلسطينيين ، وإن إزالة المظالم التى حلت بهم هى كما أعتقد أساس واجبات إسرائيل .. »

ومن قلب إسرائيل كتب سملانسكى فى صحيفة نير اليهودية يقول : « أين أنتم أيها اليهود من قضية اللاجئين .. ؟ لماذا لا ندفع التعويضات على الأقل لهؤلاء الناس التعساء .. ؟ لماذا حياة البذخ بدلا من أن ندفع دينا يصرخ فى وجوهنا من السماء والأرض .. ؟ »

وحتى دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة قال بعد زيارته للشرق الأوسط عام ١٩٥٣ : « فى معسكرات اللاجئين يفسد المقيمون فيها من الناحيتين الجسدية والروحية . وحتى الموت نفسه لا يحل المشكلة ، فإنه حين يموت الكبار يولد الأطفال ليرثوا عن آبائهم المصير الحزن .. » . وكذلك فقد وصف بايرون مساعد وزير الخارجية الأمريكية اللاجئين بقوله . « ستمر بالعالم نفحة من الهواء النقى إذا اعترف المهتمون بالحقائق الأساسية التى تقول بأن هؤلاء اللاجئين



لا مأوى لهم وأنهم يعانون من الحاجة الملحة . وهل يستفيد إنسان من حشد هؤلاء في مناطق صغيرة وفي ظروف سيئة يقتاتون الحقد والمرارة والكراهية .. » .

\* غير أن إسرائيل تصر ولا تزال تصر على أن يظل هؤلاء اللاجئون صورة لأبشع مأساة إنسانية ، يقتاتون الحقد والمرارة والكراهية ، ويزرعونها في طول الشرق الأوسط وعرضه طيلة عشرين عاما . أما أوهام إسرائيل وأحلام الامبريالية الانجلو أمريكية التي تساند إصرار إسرائيل ، بإمكان حل قضية اللاجئين بالزمن وبمشاريع الإسكان والتوطين ، فقد فشلت وتحطمت كلها على صخرة عزم اللاجئين على العودة إلى ديارهم ، وأمام تزايد وعيهم الوطني وتناسلهم . وفي بقائهم شعباً رهيباً يقف في قلب منطقة الشرق الأوسط وعلى حدود إسرائيل ، ، يصرخ بالعودة .. ويهدد بالثأر .. ويعد ليوم التحرير .

وأن تقرير المستر لا بويس مدير وكالة غوث اللاجئين الدولية إلى الجمعية العامة ، الذي يتأكد كل عام وفي كل تقرير ، لهو خير وصف لوضع اللاجئين وأثرهم في المنطقة ، وخير رد على محاولات إسرائيل والامبريالية بقتل هذه وطمسها وتصفيتها . فقد قال : « ولا تزال رغبة اللاجئين في العودة إلى وطنهم فلسطين هي العامل البارز الذي يطفئ على موقف أولئك اللاجئين ، ويؤثر على سياسات الحكومات في الشرق الأوسط .. وأن هذا الشعور لم يتضاءل ويجب أن لا يستخف به ، لأن هذه المطالبة منبثقة قبل كل شيء عن حنينهم الطبيعي إلى وطنهم ، وتقويتها ويشجعها قرار الأمم المتحدة (رقم ١٩٤ دورة ٣ تاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، الذي يقضى بعودتهم إلى ديارهم .. » .

\* وما هي أحداث المنطقة تثبت كل يوم أن قضية اللاجئين هي قضية

الشعوب الأولى فيها ، وأنها قضية برنامج كل حكومة عربية . وأن اللاجئين هم الذين يقفون الآن ومنذ عشرين سنة أمام أى محاولة لتصفية قضيتهم لصالح إسرائيل ، تحت أى شعار خادع براق وفى ظل أى مشروع يبيعدهم عن حقهم وأوطانهم .

وها هى المقاومة الفلسطينية المسلحة ، تقف من جديد تهدم كل أوهام إسرائيل وأحلام الامبريالية ، فى نجاح عدوانهم وضغوطهم على الدول العربية للاعتراف باستعمار إسرائيل فى فلسطين أو لتصفية قضية اللاجئين بغير عودتهم إلى وطنهم فلسطين .

( ٣ )

## الأصول والفروع

إن قيام إسرائيل فى الشرق الأوسط ، والشكل والطريقة اللتين فرضت على أساسهما كإمر واقع .. وقضية اللاجئين الفلسطينيين ، والشكل والأسلوب اللذين تمت بهما وعولجت على أساسهما ، هى التى تشكل الأصول الحقيقية لأزمة الشرق الأوسط .. وهى التى تغذى هذه المنطقة منذ عام ١٩٤٨ ، بالأزمات الداخلية فى الدول العربية وبين بعضها من جهة ، وبالأزمات الدولية على نطاق المنطقة وعلى الصعيد العالمى من جهة ثانية .. وهى السبب الرئيسى المتمركز بقوة وعنف ، خلف أزمة الشرق الأوسط الراهنة ، وأمام كل حل جانبى أو تسوية فرعية لهذه الأزمة .. !

\* فالأزمة الراهنة نشأت نتيجة للعدوان والاحتلال الاسرائيلى يوم ٥ يونيو

١٩٦٧ على الدول العربية .

\* وتبرير إسرائيل لعدوانها المذكور ، ناشيء عن ممارسة مصر لحقوقها على خليج العقبة ومضائق تيران ومنعها إسرائيل من المرور فيها .

\* ومنع مصر لإسرائيل من المرور في هذه الممرات المائية ، ناشيء كنتيجة لحالة الحرب القائمة بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ .

\* وحالة الحرب القائمة بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، كانت نتيجة لقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ بالقوة والعدوان على الأرض العربية في فلسطين ، وعلى حساب شعب فلسطين العربي الذي طردته من أرضه وجعلته مجموعة من اللاجئين . !!

\* وحالة الحرب هذه لا تزال قائمة ، لأن الهدنة الحربية التي فرضتها الأمم المتحدة بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٩ ، أوقفت هذه الحرب ولم تنهها . وظل هذا الإيقاف قائماً انتظاراً لتسوية قضية فلسطين واللاجئين . !!

\* وكذلك فإن المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد إسرائيل ، هي نتيجة طبيعية لوجود شعب فلسطين خارج دياره كلاجئين .

\* ووجود اللاجئين خارج ديارهم كان نتيجة لطردهم ومصادرة ممتلكاتهم من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ .

\* وطردهم اللاجئين من ديارهم كان نتيجة لإصرار الصهيونية على إقامة « كيان إسرائيل الغريب » في وطن اللاجئين فلسطين ، وعلى حساب حقوقهم وآمالهم وممتلكاتهم .

\* ورفض إسرائيل حق هؤلاء اللاجئين بالعودة إلى أوطانهم وممتلكاتهم ،

وإسكان المهاجرين اليهود المستوردين محلهم فيها ، هو سبب مقاومة اللاجئين لإسرائيل منذ قيامها في أرضهم عام ١٩٤٨

\* والمقاومة الفلسطينية المسلحة ضد إسرائيل هي الصورة القريبة لمقاومة هؤلاء اللاجئين لوجود إسرائيل في وطنهم وأرضهم ، وهي التعبير عن إرادتهم بالعودة إلى بيوتهم ومزارعهم في فلسطين ، التي تحتلها وتقوم عليها إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ .

فالأصل في أزمة الشرق الأوسط إذن ، هو الوجود العدواني الاستعماري لإسرائيل . الذي أدى إلى اغتصاب فلسطين منذ عام ١٩٤٨ ، وطرد شعبها منها والحكم عليهم بالعيش على مرأى منها « كلاجئين بأئسين » .

وقضايا : (١) خليج العقبة ومضائق تيران ، (٢) وحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، (٣) والاحتلال الاسرائيلي لأراضي مصر وسوريا والأردن وغزة ، (٤) والأزمة الراهنة الناتجة عن هذا العدوان والاحتلال ، (٥) والمقاومة العربية الفلسطينية لها ولإسرائيل ، هي فروع ونتائج للأزمة الأساسية القائمة في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨ . وهي :

« وجود إسرائيل في فلسطين .. وبقاء اللاجئين شعب فلسطين خارج فلسطين . »

فكل حل لأزمة الشرق الأوسط لا يتناول هذا الأساس مناوله جذرية ، سيكون تجاهلاً للأزمة الحقيقية والتفافياً مؤقتاً من حولها .. وكل تسوية لأزمة

الشرق الأوسط تتجاهل أصولها الأساسية ، ستزيد الأزمة عمقاً والوضع توتراً  
واشتعالاً في كل المنطقة العربية .

\* \* \*

وعلى هذا الأساس ستكون معالجتنا القانونية لأزمة الشرق الأوسط ،  
مبتدئة من أصولها الأساسية ، ومتدرجة مع فروعها ونتائجها الظاهرة على  
مسرح المنطقة . وسيكون ترتيب بحثنا في هذا الموضوع كالتالي :

- ١ — المشكلة الفلسطينية والقانون الدولي .
- ٢ — عدوان يونيو الاسرائيلي والقانون الدولي .
- ٣ — الاحتلال الاسرائيلي والقانون الدولي .
- ٤ — المقاومة الفلسطينية والقانون الدولي .



# المصطفى الثاني

المشكلة الفلسطينية  
والقانون الدولي





## الحقائق الثابتة

لقد إتضح من الوقائع والوثائق التي أثبتناها في بحث « الأرضية القانونية لأزمة الشرق الأوسط » بالقسم الثاني من هذا الكتاب ، أن جوهر الصراع في هذه المنطقة هو بين الصهيونية وعرب فلسطين ، قبل أن يكون بين الدول العربية وإسرائيل . وأن طبيعة هذا الصراع الأساسية تحددت منذ عام ١٩١٧ بالغزو الصهيوني الكاسح لفلسطين ، وبالمقاومة العربية الفلسطينية لهذا الغزو ومحاولة صدّه والقضاء عليه .

واتضح أيضاً بطلان الادعاءات اليهودية ، التي كانت تضلل الرأي العام العالمي بتصوير مشكلة فلسطين ، بأنها صراع بين قوميتين أو شعبين أو سلطتين تشتركان في فلسطين ، وتدعى كل منهما ملكيتها وحق السيادة على أرضها وشعبها . فلقد ثبت من الوقائع والوثائق أيضاً ، أن العرب واليهود لم يكونوا منذ خمسة وعشرين قرناً دولتين في فلسطين .. وأنهما لم يجتمعا قط في فلسطين كشعبين أو كدينين مختلفين ، قبل عمليات الغزو الصهيوني لفلسطين بين عامي ١٩١٧ — ١٩٤٨ .. وأن العرب لم يكونوا طيلة الأربعة عشر قرناً الماضية ، التي ملكوا فيها فلسطين وأقاموا وحدهم فيها ، أجانب أو مستعمرين فيها واليهود هم شعبها المحكوم وسكانها المستعمرين .. !!

بل أن هذه الوقائع والوثائق أثبتت أن مشكلة فلسطين هي في جوهرها ، قضية وطن عربي احتل بالقوة واغتصب بالعدوان ، من قبل غزاة غرباء عن فلسطين وأعداء لشعب فلسطين .. وأنها قضية شعب طرد بالارهاب من وطنه

وجرد بالقوة من كل مقومات حياته ، ليحل محله في وطنه ومدنه ومزارعه هؤلاء  
الغزاة الغرباء .

فكانت إسرائيل في فلسطين ، بما تمثله من كيان عسكري عدواني وسياسة  
عنصرية نازية ، هي صورة هذا الاحتلال وذلك الاغتصاب . وكان اللاجئون  
الفلسطينيون في المخيمات والمعسكرات خارج فلسطين ، بما يمثلونه من ظلم وحرمان  
ومن شقاء وتشرد ، هم نتيجة ذلك الاغتصاب وكيانه العدواني ، وهم ضحايا ذلك  
الاحتلال وسياسته العنصرية النازية .

\* \* \*

غير أنه اتضح أيضاً من الوقائع والوثائق التي أثبتناها في بحث « الأرضية  
القانونية للأزمة » بالقسم الثاني من هذا الكتاب ، أن إسرائيل تسند هذا  
الوجود العدواني في فلسطين إلى أسس تدعى أنها دولية وقانونية وتاريخية . وأنها  
ترتكز في تصرفاتها على أسس تدعى أنها قومية وتنظيمية وتعاقدية .. !!  
فإسرائيل تسند في قيامها على أرض فلسطين العربية ، إلى أربعة مستندات  
أساسية . هي :

أولاً — ( وعد بلفور ) الصادر من الحكومة البريطانية في ٢ نوفمبر ( تشرين  
الثاني ) ١٩١٧ إلى الصهيونية الدولية ، والقاضي بتعهد بريطانيا بإقامة  
وطن قومي لليهود العالم في فلسطين .

ثانياً — صك الانتداب البريطاني على فلسطين الصادر عن عصبة الأمم في ٢٤  
يوليه ( تموز ) ١٩٢٢ ، والقاضي بمطالبة بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور  
والعمل على إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

ثالثاً — قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الصادر في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧ ، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى :

١ — دولة عربية .

٢ — ودولة يهودية .

٣ — ومنطقة دولية .

رابعاً — الحق الديني والتاريخي لليهود في فلسطين . وذلك استناداً إلى وجودهم فيها قبل ثلاثة وعشرين قرناً من الآن .

وكما استعرضنا في القسمين السابقين من هذا الكتاب مرتكزات مشكلة الشرق الأوسط التاريخية والوثائقية والواقعية ، فسنناقش في هذا القسم هذه المستندات القانونية والدولية والحقوقية . محاولين قدر المستطاع توضيح العلاقة بين كل مستند وبين أحكام القانون الدولي ، وصك عصبة الأمم ، وميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ حقوق الانسان ، وحق تقرير المصير .

### إسرائيل ووعده بلفور

إن القوانين والأعراف الدولية ، لم تشهد في تاريخها الطويل وخلال مسيرتها المضطربة ، سواء قبل قيام المنظمة الدولية أو بعدها ، انتهاكاً لها أفظع من انتهاك الحكومة البريطانية بإصدارها وعد بلفور عام ١٩١٧ . بل إن المبادئ الانسانية والأخلاقية ، لم تشهد في تاريخها البشري البعيد أو القريب ، جريمة أبشع من جريمة الحكومة البريطانية بمنح فلسطين عام ١٩١٧ وطناً قومياً لليهود .

إن وعد بلفور وكل الإجراءات التي تمت بموجبه كانت أعمالاً باطلة ،

لا تستند إلى حق أو قانون . بل إنها تتناقض تناقضاً موضوعياً وشكلياً مع أحكام القانون الدولي ، والأسس التي قامت عليها عصبة الأمم في تلك الفترة وتعارض تعارضاً جذرياً مع حقوق الإنسان ، وحقوق الشعوب المقرر في تقرير المصير وذلك للأسباب التالية :

أولاً : — لأن وعد بلفور كان منحة من غير ذي حق أو اختصاص أو سيادة في فلسطين ، إلى من لا يستحقها قانوناً أو حقاً أو ملكية أو وجوداً .

\* فلسطين حين صدور هذا الوعد عام ١٩١٧ ، لم تكن أرضاً أو مملكة أو محمية بريطانية . بل كانت لا تزال جزءاً من ولايتي دمشق وبيروت العربيتين في الدولة العثمانية التركية . وبريطانيا لم تكن في ذلك الوقت ولا قبله تملك أى حق من « حقوق السيادة » في فلسطين ، حتى تستند إليه في منحها ، أو تبرر بموجبه تصرفها العدواني بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود العالم<sup>(١)</sup> .

فعلى الرغم من أن « حق السيادة » على أية أرض هو حق طبيعي من حقوق شعبها الأساسية ، فإن دولة الخلافة العثمانية كانت عام ١٩١٧ هي التي تمثل « السيادة القانونية » على فلسطين . فقد كانت فلسطين في تلك الفترة لا تزال إقليماً في الدولة العثمانية التركية ، وكان شعبها لا يزال يعتبر من وجهة نظر القانون الدولي جزءاً من شعب هذه الدولة ، القائمة فعلاً والمُعترف بها دولياً .

ومن أوليات مبادئ القانون الدولي أن يكون حق السيادة على فلسطين ،

---

(١) أنظر بحث « نشوء المشكلة » في القسم الثاني من هذا الكتاب « الأرضية القانونية للأزمة » .

ومباشرة إختصاصات هذا الحق الداخلية والخارجية عام ١٩١٧ للدولة العثمانية وليس لبريطانيا<sup>(١)</sup> .

\* وكما لم تكن فلسطين حين صدور وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ إقليماً بريطانياً أصلياً أو تابعاً أو محتلاً من قبل بريطانيا ، فأنها لم تكن كذلك إقليماً مضافاً إلى أملاكها ، أو متنازلاً عنه لها ، أو واقعاً تحت يدها أو سلطتها بأى شكل من الأشكال فى هذا التاريخ .

فبعد نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ووقوف بريطانيا وتركيا فى صفين متحاربين ، إعترفت بريطانيا نفسها عام ١٩١٥ بانتقال « حق السيادة » على البلاد العربية ومنها فلسطين ، إلى العرب سكان الولايات العربية فى الدولة العثمانية أنفسهم . ووقعت مع الشريف حسين رئيس الدولة العربية المعلنه آنذاك « المعاهدة العربية البريطانية » . ودخل العرب ومنهم شعب فلسطين الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٦ إلى جانب الحلفاء ضد تركيا وألمانيا على هذا الأساس ، ومن أجل تحقيق الحرية والوحدة لكل بلادهم الشرقية ومنها فلسطين .

وظلت بريطانيا طيلة الحرب العالمية الأولى وحتى منتصف عام ١٩١٨ ، لا تزال تقف مع جيوشها وحلفاؤها غربى قنال السويس . وكان العرب وحدهم ومنهم شعب فلسطين ، هم الذين يحاربون الأتراك والألمان فى كل الأجزاء السورية . وهم الذين مهدوا للجيش البريطانى والحليفة إجتياز قناة السويس ودخول فلسطين « كحلفاء محررين » فى النصف الثانى من عام ١٩١٨ .<sup>(٢)</sup>

- 
- (١) • القانون الدولى العام « مظاهر السيادة » . د.أبو هيف .  
• مجموعة الوثائق الدولية « شكل الدولة وحق السيادة » . فوثي .  
(٢) وثائق مؤتمر فلسطين العربى البريطانى — لندن . فبراير ١٩٣٩ .

فمنذ قيام الدولة العربية ودخولها الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الدولة التركية عام ١٩١٦ ، أصبحت هي التي تمثل « الحارس الواقعي » لحق السيادة على البلاد الشرقية ومنها فلسطين . وبعد أن أعلنت البلاد السورية ومنها فلسطين حكومة إقليمية في نطاق تلك الدولة العربية ، واعترف بها الحلفاء وأقاموا لهم تمثيلا في عاصمتها دمشق فور انتهاء الحرب في نهاية عام ١٩١٨ ، أصبحت الدولة العربية هي التي تمثل حق « السيادة القانونية والفعلية » على فلسطين<sup>(١)</sup> .

وبعد انهزام تركيا وألمانيا وانتصار « مبادئ الحرية وحق تقرير المصير » ، التي أعلنها الحلفاء كدستور لهم في الحرب وللعالم الجديد بعد القضاء على « الاستعمارية » ، أصبح « حق السيادة » على فلسطين من حقوق شعبها في الدرجة الأولى . وذلك سواء بالحق الطبيعي المقرر لكل الشعوب ، أو بالاستثناء إلى مبادئ وعهود الحلفاء . وسواء بمقتضى المعاهدة العربية البريطانية ، أو بحق النصر الذي شارك شعب فلسطين كحليف في إحرازه .. !

\* ولم يثبت بأي شكل من الأشكال أن تركيا قبل صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، كانت قد تنازلت لبريطانيا عن حقها القانوني في السيادة على فلسطين ، أو أنها وكلتها قبل هذا التاريخ بممارسة هذا الحق أو بالتصرف فيه لصالح الوطن القومي اليهودي . كما أن بريطانيا لم تدع أن معاهدتها مع العرب قد تنازلت لها عن هذا الحق عام ١٩١٥ ، أو أنها فوضتها بالتصرف بفلسطين لصالح الصهيونية العالمية .

---

(١) • طرق إكتساب وفقد الملكية الإقليمية . « القانون الدولي العام » .

د. أبو هيف . د. حامد سلطان .

• « القانون الدولي العام » . بوستامنت .

وكذلك فإن شعب فلسطين لم يتنازل في يوم ما ، لا قبل عام ١٩١٧ ولا بعده ، عن حقه في وطنه وفي سيادته الكاملة على أرضه . ولم يوكل بريطانيا في يوم ما ، لا قبل الحرب العالمية الأولى ولا بعدها ، بممارسة هذا الحق أو بالتصرف فيه لصالح اليهود والصهيونية العالمية ..

بل على العكس من ذلك ، فقد أكد شعب فلسطين تمسكه بحق سيادته ورفضه المطلق لوعده بلفور بكل الوسائل ، منذ فضحه من قبل السوفييت عام ١٩١٨ وطرحه أمام عصبة الأمم عام ١٩٢٢ ، حتى تنفيذه من قبل بريطانيا وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ .

ولعل في قرارات المؤتمر الوطنى السورى واستفتاء لجنة كنج - كرين الدولية عام ١٩١٩ ، وفي قرارات المؤتمرات الفلسطينية وثورات شعب فلسطين المتتالية ضد وعد بلفور وكتب بريطانيا البيضاء المتعددة منذ عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٤٨ ، ما يكفى للتدليل على رفض شعب فلسطين لهذا الوعد العدوانى ، وما يثبت تمسك شعب فلسطين بحقه في وطنه وحقه في سيادته على كل أرضه . (١)

وما دامت بريطانيا لا تملك حق السيادة على فلسطين عام ١٩١٧ بأى مظهر من مظاهرها الدولية ، القانونية أو الفعلية .. ولم يتوفر لها أى شرط من الشروط الأصلية أو الانتقالية اللازمة لاكتساب حق الملكية الإقليمية في فلسطين حين إصدار وعد بلفور ، فإن هذا الوعد باطل من وجهة نظر القانون الدولى . ولا يشكل إلا مجرد وعد فردى ، لا يترتب عليه أى قيمة

---

(١) أنظر بحث « تطور المشكلة ووثائقها الدولية » القسم الثانى من الكتاب.

حقوقية إزاء الآخرين . بمقتضى الحقوق الطبيعية أو القانون  
الدولى . ولا يمكن أن يترتب أى أثر مشروع للصهيونية فى  
فلسطين أو ضد شعب فلسطين .<sup>(١)</sup>

ثانياً - لأن وعد بلفور فى أساسه إتفاق باطل دولياً ، شكلاً وموضوعاً . فهو :

١ - مشوب بانعدام الأهلية الدولية عند التعاقد .

٢ - وباطل لعدم شرعية موضوعه .

٣ - وملغى بمقتضى عهد عصبة الأمم . وذلك للأسباب التالية :

( ١ ) إن فلسطين حين صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، لم تكن  
إقليماً خالياً من السكان أو غير مملوك . بل كان أصحاب العرب  
باعتراف بريطانيا يملكونه ويسكنون كل شبر فيه .

وفلسطين حين إصدار وعد بلفور من قبل الحكومة البريطانية  
للمصهيونية العالمية عام ١٩١٧ ، لم تكن تعرف على أرضها مسمى بمقتضى  
هذا الوعد « بالتراث اليهودى » . ولم تكن تعرف أيضاً مسمى  
« بالشعب اليهودى » بين فئات شعبها العربى ، المسلمة والمسيحية واليهودية ،  
المتآخية والأمنة فى وطنها العربى بسلام . فلم يكن فى فلسطين عام ١٩١٧  
أى أثر لشعب يهودى أو قومية يهودية . وكل ما كان يمت بصلة لليهودية  
فى فلسطين آنذاك ، هو وجود حوالى ٤ ٪ من سكانها العرب يدينون

---

(١) • مجموعة الوثائق السولية . فوشي .

• القواعد الدولية المكتسبة للملكية الإقليمية . أحكام إتفاق برلين لعام  
١٨٨٥ « د.أبو هيف » القانون الدولى العام . فصل ٤ .



بالديانة اليهودية ، وبضعة آلاف من اليهود الأوربيين استوطنوها منذ مطلع القرن التاسع عشر تحت الاعتبارات الدينية المحضة .

وإنما كان قد قام في مدينة بال بسويسرا ومنذ عام ١٨٩٧ ، تنظيم أوروبي أطلق على نفسه اسم « المؤتمر الصهيوني » ، واتخذ له برنامجاً أطلق عليه اسم « البرنامج الصهيوني » ، وطرح شعاراً لأعضائه قال فيه : « إن هدف الصهيونية هو تكوين أمة للشعب اليهودي في فلسطين . وذلك بمساعدة اليهود في كل بقاع العالم حتى تصبح فلسطين مركزاً وموضع فخر لكل يهودي سواء من الناحية الدينية أو الناحية العنصرية <sup>(١)</sup> » .

فوعده بلفور منح فلسطين عام ١٩١٧ لهذا التنظيم الأوروبي الغريب ، وليس لشعب يهودي موجود في فلسطين . ومنح وعده بلفور فلسطين لهذا التنظيم الأوروبي الغريب ، قبل أن يكون له دولة أو حتى موضع قدم في فلسطين . بل ودون أن يكون لليهودية أي أثر سياسي أو اجتماعي أو قومي قائم في أي بقعة من أرض فلسطين .

فطرف التعاقد مع بريطانيا في هذا الوعد الذي تبني عليه الصهيونية نتائج قانونية أو دولية ، هو شخص أو أشخاص ، وليس دولة ، سواء كانت تامة السيادة أو ناقصتها .

ومن أوليات صحة انعقاد الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، هي أهلية عاقيدها الدولية للإبرام . وشرط الأهلية الدولية ، هو كون المتعاقدين من الدول أولاً ، ومن الدول التامة السيادة كشرط أساسي في النتيجة .

---

(١) أنظر بحث « نشوء المشكلة » القسم الثاني من الكتاب : ( الأرضية القانونية للأزمة ) .

وحتى الدول ناقصة السيادة اعتبرها القانون الدولي ناقصة الأهلية للتعاقد ،  
أو منعدمة الأهلية تماماً ، تبعاً لمدى تبعيتها . وقضى القانون الدولي ببطلان أى  
اتفاق دولى أو معاهدة من هذا القبيل<sup>(١)</sup> . أما التعاقد أو الاتفاق أو المعاهدة  
مع الأفراد أو الهيئات ، فهو باطل دولياً شكلاً وموضوعاً لعدم صحة الإبرام .  
ولا يمكن بأى حال من الأحوال امتداد أثر مثل هذا التعاقد بالنسبة لغير أطرافه  
وحتى أنه لفقدان شروط الصحة والأهلية لا يلزم حتى أطرافه بموضوعه<sup>(٢)</sup> .

فوعده بلفور هو اتفاق لم تتوفر له شروط الصحة ، وتعوزه الأهلية الدولية  
لدى أحد طرفيه عند التعاقد . فهو اتفاق باطل دولياً .

٢ — إن وعد بلفور إستهدف فى موضوعه ، التعاقد مع الصهيونية العالمية على  
طرد شعب فلسطين من وطنه وبيوته ومزارعه ، وإعطائها إلى غرباء عن  
هذا الوطن ، دعاهم هذا التعاقد بيهود العالم . وتعهدت بريطانيا بموجبه  
بوضع كل امكانياتها من أجل جمعهم وترحيلهم إلى فلسطين . وذلك دون  
علم أهل فلسطين الشرعيين ، ودون إرادتهم ، ودون مراعاة حقوقهم  
الطبيعية ومصالحهم الأساسية .

وعبرت الصهيونية العالمية ، طرف التعاقد الثانى فى هذا الاتفاق ،  
عن موضوع هذا الاتفاق بالحقيقة التالية : « إن هدف الصهيونية هو  
تكوين أمة يهودية فى فلسطين . . وفلسطين وطن بلا شعب فيجب أن  
تعطى لشعب بلا وطن . . وعلى يهود العالم أن يضيقوا الخناق على أهل

---

(١) - (القانون الدولي العام) بحث « صحة انعقاد الاتفاقات الدولية » - بوستانيت

- حامد سلطان - أبو هيف .

(٢) • مجموعة الوثائق الدولية فوشي .

فلسطين حتى يجبروهم على تركها إلى الأقطار العربية الواسعة . . وإلى الصحراء . . .»<sup>(١)</sup>

وعبرت بريطانيا عن هذا الموضوع المناقض لكل القوانين والأعراف الدولية ولجميع القيم والمبادئ الإخلاقية والإنسانية ، بإقامة إسرائيل على أرض العرب في فلسطين . . وبطرده مليون ونصف مليون من سكان فلسطين إلى خارج فلسطين ، والحكم عليهم بالحياة « كلاجئين » ، دون وطن وبلا مأوى ، وبلا مورد عيش شريف .

ومن أسس صحة التعاقد الدولي الأولية ، « مشروعية موضوع التعاقد » . وهذه المشروعية تقتضى أن يكون موضوع الاتفاق « جائزاً » ، « ومما يبيحه القانون » ، « وتقره مبادئ الأخلاق » . وكل تعاقد يتعارض مع شرط من شروط هذه المشروعية لا يعتبر صحيحاً من وجهة نظر القانون الدولي . بل يعتبر باطلاً ، وغير ملزم للآخرين ، وحتى لأطرافه عند المعارضة<sup>(٢)</sup> .

ووعد بلفور إتفاق غير جائز لكونه يشكل انتهاكاً للحقوق الطبيعية لشعب فلسطين ، واعتداءً على مبادئ الأخلاق وحق تقرير المصير ، وتجاهلاً لإرادة شعب ومصير وطن . وهو مشوب بعدم الأهلية وعدم المشروعية وبالاكراه والفسخ في شكله وموضوعه .

٣ — ووعد بلفور اتفاق لاغ منذ إقرار « عهد عصبة الأمم » عام ١٩١٩ .

- 
- (١) قرارات المؤتمر الصهيوني الأول . بال ١٨٩٧ . والثاني . لاهاي ١٩٠٨ .  
(٢) القانون الدولي العام . سموحي فوق العادة . ١ كسبول .

فقد نصت المادة ( ٢٠ ) من « عهد العصبة » ، الذى وقعته بريطانيا والتزمت به كعضو ومؤسس فى تكوين عصبة الأمم ، على :

« اعتراف الدول الأعضاء فى العصبة ببطلاق كل معاهدة أو اتفاق أو عهد سابق ، إرتبط به الأعضاء قبل تأسيس العصبة وكان موضوعه يتنافى مع مبادئ عهد العصبة أو نصوصه » .

وقد كان عهد العصبة يقوم فى الدرجة الأولى على احترام حق الشعوب بالاستقلال وتقرير المصير .. وكانت مبادئه الأساسية تنص على « احترام قواعد القانون الدولى » و « مبادئ الحق والعدل وقيم الأخلاق والإنسانية<sup>(١)</sup> » .

ثالثاً — إن وعد بلفور اتفاق باطل ، لأنه :

يتعارض مع تعهد والتزام سابق فى نفس الموضوع ، خلافاً للقواعد العامة لصحة التعاقد فى القانون الدولى ، وللمادة ( ١٠٣ ) من « عهد عصبة الأمم » التى جاءت بعد هذا الوعد لاغية له ومزيلة لكل أثر قانونى أو دولى له<sup>(٢)</sup> .. « فلقد أعطت بريطانيا للعرب وعداً مماثلاً ، وبنفس موضوع وعد بلفور ، وبتاريخ سابق على تاريخه . وهو « المعاهدة العربية البريطانية » المعقوده بين العرب وبريطانيا خلال عام ١٩١٥ ، والتى اعترفت فيها بريطانيا بقيام الدولة

---

(١) مقدمة عهد عصبة الأمم والمبادئ التى يقوم عليها .

(٢) عهد عصبة الأمم — القانون الدولى العام . بحث « صحة الإنعقاد فى المواثيق الدولية » . سموحى فوق العادة — أبو هيف — بوستامنت — فوشى .

العربية في الحجاز وبسلطتها على كل الأقطار العربية الشرقية ومنها فلسطين ،  
والتي تعهدت بموجبها « بعدم إبرام أى صلح أو اتفاق إلا إذا كان من ضمن  
شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية واستقلالها .. » . ولقد شملت هذه  
المعاهدة الأقطار العربية المحددة في « رسائل حسين - مكماهون » ، وكانت  
فلسطين بمحدودها الدولية من ضمن هذا الاقطار .

واتفاقية « حسين - - مكماهون » كانت معاهدة دولية بكل ما لهذه العبارة  
من مفهوم قانونى ودولى صحيح . وتوفرت فيها ولها كل شروط الصحة والانعقاد  
والشرعية والالزام . ولم تستطع بريطانيا في أى مرحلة من مراحل مؤامراتها  
العدوانية على فلسطين أن تنكرها . بل أكدت في أكثر من مناسبة شرعيتها  
وإلغاءها لوعدها بلفور ، وتعللت على الدوام بأن هذا الوعد « لا يعنى جعل فلسطين  
يهودية ، كما أن رسائل حسين - مكماهون لا تعنى جعل فلسطين دولة عربية  
مستقلة<sup>(١)</sup> .. » .

فقد أكدت بريطانيا إلزامية هذه المعاهدة بلسان وزير خارجيتها بلفور  
نفسه في رسالته للشريف حسين في ٨ فبراير ١٩١٨ ، بعد كشف السوفييت  
لمواثيق بريطانيا السرية ضد العرب مع فرنسا والصهيونية . وأكدت بالاشتراك  
مع فرنسا بالأعتراف بالدولة العربية ومنها فلسطين ، على لسان ممثليهما في دمشق  
بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ .

وأكدتها وزير العدل البريطانى « با كاستر » في مجلس اللوردات ، جوابا  
على طعن العرب بقانونية صك الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٢٣ ؛

---

(١) أنظر بند (الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩) ، في باب (تطور المشكلة ووثائقها  
الدولية) من القسم الثانى من الكتاب .

بمحملته المشهورة : « لقد أعطى تعهد صحيح من جهة ورجع عنه من الجهة الثانية » .  
وأكد لها مجلس اللوردات البريطاني نفسه بتوصيته الصادرة أثر مناقشاته  
لبنود صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٣ ، والتي جاء فيها :

« إن مجلس اللوردات لا يقر الانتداب على فلسطين  
بشكله الحالي ، لأنه يشكل خرقاً مباشراً للعهود المقطوعة من  
قبل حكومة صاحب الجلالة لشعب فلسطين بموجب التصاريح  
الواردة في مستندات مكماهون لسنة ١٩١٥ ، والتي أعيدت تأكيدها  
سنة ١٩١٨ . وأن هذا الانتداب بنصه الحالي يتعارض مع آماني  
ورغبات الأكرية الساحقة لشعب فلسطين . ولهذا يتوجب  
تأجيل التصديق عليه من قبل عصبة الأمم ريثما تجرى عليه  
التعديلات طبق العهود المقطوعة » .

وقررت اللجنة العربية البريطانية التي ألفتها مؤتمر فلسطين بلندن عام ١٩٣٩  
لدراسة المكاتبات المتبادلة بين شريف مكة ، وبين مكماهون ممثل بريطانيا  
سنتي ١٩١٥ ، ١٩١٦ .

« .. إن حكومة جلالتهم لم تكن حرة في التصرف في فلسطين بدون مراعاة  
لرغبات أهالي فلسطين ومصالحهم ، وأن هذه البيانات يجب أن تدخل في الحساب  
عند محاولة تقرير المسؤوليات التي احتلتها حكومة جلالتهم حيال هؤلاء الأهالي ،  
كنتيجة للمكاتبات ، كائناً ، ما كان تفسيرها » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(٢) الوثائق المشار إليها مثبتة في الوثيقة رقم (١١) من كتاب (الوثائق الرئيسية  
في قضية فلسطين) منقولة عن (مؤتمر فلسطين أمام الأمم المتحدة) - لندن .

## فانخلاصة :

\* أن فلسطين موضوع إتفاق بلفور ، لم تكن حين إصدار هذا الاتفاق

عام ١٩١٧ : —

إقليماً بريطانياً أصلياً ، ولا مستولى عليه من قبلها ، ولا مضافاً  
إلى أملاكها بأى شكل من أشكال التبعية ، ولا متنازلاً لها  
عنه أو عن حق السيادة عليه ، ولا واقعاً تحت يدها أو سلطتها  
بأى شكل من الأشكال . — ولم تكن فلسطين أيضاً :

إقليماً خالياً من السكان ، ولا إقليماً غير مملوك . بل كان إقليماً يسكنه العرب  
أصحابه الشرعيون ويملكون كل شبر فيه . وتتوفر في شعبه وعلى أرضه كل  
حقوق السيادة والملكية الإقليمية لغير بريطانيا ، بما تضى القواعد والأعراف الدولية  
والحقوق الطبيعية .

\* وأن الصهيونية العالمية ، طرف هذا الاتفاق مع بريطانيا وشريكها الأولى  
في عدوانيته ، لم تكن حين صدور هذا الاتفاق عام ١٩١٧ ،

— دولة قائمة في العالم ، ولا دولة موجودة في فلسطين .

— ولا شعباً قائماً في فلسطين ، ولا قومية تتمتع بأى وجود سياسى أو اجتماعى  
أو حتى بشرى في فلسطين .

— بل كانت حركة دولية عدوانية ، تقيم خارج فلسطين ، ولا يربط بين  
أعضائها إلا خطط الغزو على فلسطين ونوايا القتل والإبادة ضد شعب  
فلسطين . خلافاً للحقوق الطبيعية والقانون الدولى ، وخلافاً للقيم والأعراف  
الأخلاقية والإنسانية .

\* وإن هذه الحقائق القانونية ، المؤيدة بالواقع والتاريخ والوثائق

الدولية ، تجعل كلها من اتفاق ( بلفور — وايزمن ) ضد فلسطين :

— عدواناً على القانون الدولي وحقوق الإنسان ، وانتهكا للحقوق الطبيعية والقيم الأخلاقية والإنسانية .

— وتعطى هذا الوعد العدواني صفة المنحة من غير ذى حق أو اختصاص ، لمن لا يستحقها وليس هو بموضعها الصحيح .

— وتنزله من مرتبة الاتفاق الدولي إلى مجرد الوعد الفردى ، الذى لا يلزم أحداً ولا يترتب أى قيمة حقوقية ، من وجهة نظر الحقوق الطبيعية والدولية تجاه الآخرين ، ولا يترتب أى أثر مشروع ضد شعب فلسطين وحقوقه فى وطنه وسيادته على مصيره .. !!

— بل إنها تلغيه من أساسه ، وتقضى بالبطلان والعدوان على كل أثر من آثاره .



## إسرائيل وصك الانتداب على فلسطين

وكما كان وعد بلفور اتفاقاً باطلاً من وجهة نظر الحقوق الدولية والطبيعية ، فإن صك الانتداب الذي استندت إليه بريطانيا والصهيونية العالمية في إغتصاب فلسطين وطردها منها وفرض إسرائيل على أرضه ، كان أيضاً مستنداً باطلاً ، ووثيقة دولية غير صحيحة ولا ملزمة ، سواء من حيث المبدأ والجوهر أو من حيث الشكل والتطبيق . وذلك للأسباب التالية :

أولاً : إن اعتبار الحلفاء بلاد العرب ومنها فلسطين ، بلاد عدو محتملة ، يجرى عليها ما يجرى على ممتلكات ألمانيا وتركيا ، وتخضع لسياسات الفتح والغنائم ومناطق النفوذ تحت ستار الإنتداب .. ، كان تنكراً للاتفاقات الدولية الصحيحة ، واعتداء على أحكام القانون الدولي ، وانتهكا لحق تقرير المصير .

\* فلسطين لم تكن بلاد عدو محتملة عند نهاية الحرب العالمية الأولى . بل كانت منذ عام ١٩١٥ وبعد المعاهدة العربية البريطانية ، جزءاً من بلاد حليفة ومن دولة مستقلة هي الدولة العربية .. التي حاربت إلى جانب الحلفاء ضد تركيا وألمانيا ، وحررت بنفسها وجيشها معظم أرضها من الحكم التركي ، وساهمت مساهمة فعالة في إحراز النصر النهائي عام ١٩١٨ .

والجيوش البريطانية لم تدخل فلسطين عام ١٩١٨ كجيوش محتملة عدوة ، بل دخلتها كجيوش حليفة مع الجيش العربي ، بين تأييد شعب فلسطين ومساندته ، وبحكم المعاهدة والمصالح المشتركة .

وكما كان من غير الممكن إعتبار بلجيكا بلاد عدو محتلة بعد تحريرها ،  
كان من حق شعب فلسطين أن يتمتع باستقلاله وأن يمارس حقه في تقرير مصيره  
بعد عام ١٩١٨ . وذلك استناداً إلى المعاهدة العربية البريطانية المعقودة عام ١٩١٥ ،  
وإلى اشتراكه في الحرب وإحراز النصر .

\* وعلى الرغم من أن الاتفاق العربي البريطاني لعام ١٩١٥ وأحكام القانون  
الدولي ، تدحض أى إدعاء بريطانى بحق الفتح لها في فلسطين ، فإن مبدأ حق  
الفتح نفسه كان غير مقبول منذ مطلع القرن العشرين . بل أن الحلفاء وعلى رأسهم  
بريطانيا ، إدعوا خلال الحرب العالمية الأولى أنهم إنما يحاربون ضد تركيا  
وألمانيا ، من أجل القضاء على هذا المبدأ الاستعماري ولا انتصار قضية الحرية  
والديمقراطية وتقرير المصير لكل الشعوب .

ثانياً : إن صك الانتداب على فلسطين يخالف المبدأ الأساسى الذى قامت عليه  
عصبة الأمم ، وهو : حق تقرير المصير .

فعلى الرغم من اقرار مجلس الحلفاء لهذا المبدأ الأساسى وإثباته في عهد عصبة  
الأمم عام ١٩١٩ ، وعلى الرغم من تطبيقه من قبل العصبة في حالات كثيرة  
وبالنسبة لشعوب عديدة عند تسوية مشا كل الحرب العالمية الأولى ، فإن العصبة  
تجاهلت هذا الحق كلياً بالنسبة لفلسطين . وتجاهلت بشكل أكثر كل النداءات  
والقرارات والمؤتمرات والاستفتاءات ، التى عبر بواسطتها شعب فلسطين عن  
إرادته في مستقبله ، واتى حددها المصير الذى اختاره لحياته .

فقرار المؤتمر الوطنى السورى ، وهو السلطة التشريعية للحكومة العربية التى  
قامت آنذاك في دمشق وكانت من ضمن أجزائها فلسطين ، عبر عام ١٩٢٠ بشكل  
حازم وإجماعى وبحضور ممثلى الحلفاء وعصبة الأمم ، عن رفض العرب ومنهم

شعب فلسطين للانتداب ولوعده بلفور ولجميع أشكال الحماية والوصاية .  
وقرارات المؤتمرات الفلسطينية في حيفا والقدس خلال أعوام ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢،  
الصادرة بحضور ممثلي بريطانيا وفرنسا ، والمرفوعة بواسطتهما لمجلس الحلفاء  
وعصبة الأمم ، عبرت أيضاً بشكل حازم وإجماعي عن رفض شعب فلسطين  
القاطع للانتداب ووعده بلفور وتمسكه بالاستقلال والوحدة ضمن الدولة العربية .

ولعل في تقرير لجنة « كنج - كرين » ، الموفدة عام ١٩١٩ من العصبة  
والرئيس الأمريكي ويلسون أثناء إنعقاد مجلس الحلفاء وعصبة الأمم في فرساي  
إلى فلسطين والشرق الأوسط ، للوقوف على رغبات شعوبها واستفتاءها في  
المصير الذي تختاره ، ما يؤكده مخالفة عصبة الأمم لعهدا ومبادئ في فرضها  
الانتداب البريطاني على فلسطين ، وما يؤكده إنتهاك هذا الانتداب بشكل فاضح  
لحق شعب فلسطين في تقرير مصيره . فقد قدمت اللجنة المذكورة إلى عصبة  
الأمم ومجلس الحلفاء عام ١٩١٩ تقريرها عن نتيجة الاستفتاء الذي قامت به ،  
وجاء به عن فلسطين بالذات ما يلي :<sup>(١)</sup>

« إن الرئيس الأمريكي ولسن وضع المبدأ التالي كواحد  
من المقاصد الأساسية الأربعة التي يحارب الحلفاء من أجلها ،  
وهو : أن حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة  
أو المسائل الاقتصادية والسياسية ، يجب أن يبنى على قبول الناس  
الذين يتعلق بهم قبولاً حراً ، لا على أساس المصالح المادية لدولة

---

(١) تقرير لجنة ( كنج - كرين ) وتائج الإستفتاء المفصلة مثبتة في (الملحق هـ)  
من كتاب ( يقظة العرب ) لجورج أنطونيوس . نقلاً عن ( مطبوعة المحرر والناشر  
الأمريكية ) تاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢٢ - نيويورك - .

أو لأمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى  
أو لفائدتها أو لسيادتها .

« فإذا كان المبدأ سيسود ، وإذا كانت رغائب السكان  
في فلسطين سيعمل بها ، فيجب الاعتراف بأن سكان فلسطين  
غير اليهود — وهم تسعة أعشار السكان تقريباً — يرفضون  
البرنامج اليهودى رفضاً باتاً . والجداول المرفقة تثبت أن سكان  
فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض .

« إن تعريض شعب ، هذه حالته النفسية ، لمهاجرة يهودية  
لاحد لها ولضغط إقتصادى إجتماعى أجنبى متواصل ، هو نقض  
شأن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، وهو إعتداء على حقوق  
الشعب وإن كان ضمن صور قانونية .

« ولقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير  
قاصر على فلسطين ، بل يشمل سكان المقاطعات السورية  
الأخرى . فان ٧٢ ٪ من مجموع العرائض المقدمة كانت ضد  
الصهيونية . ولم ينل أى مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة سوى  
مطلب الاستقلال ووحدة الأجزاء السورية » .

ولكن على الرغم من كل هذا ، وخلافاً لمبادئ العصبة وميثاقها ولمبادئ  
الحلفاء وحق تقرير المصير ، فان المؤامرة البريطانية الصهيونية تمكنت من حمل  
عصبة الأمم على وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطانى . وتمكنت في النهاية  
من إقرار صك الإنتداب على فلسطين كما وضعه المؤتمر الصهيونى العالمى .

ثالثاً : إن صك الإنتداب على فلسطين ، مخالف بشكله وموضوعه لعهد

عصبة الأمم ومبادئه ، ومناقض بأهدافه ووسائله «لنظام الإنتدابات» ولأحكام المادة (٢٢) من عهد العصبة المنظمة لهذا النظام ولاختصاصات الدول المنتدبة من قبل عصبة الأمم .. !!

\* فقد نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم على مايلي :

١ — إن المستعمرات والأقطار التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التي كانت تحكمها والمأهولة لشعوب لا تزال غير قادرة على الوقوف في معترك الحياة الجديدة ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل : بأن خير هذه الشعوب وتقدمها وديعة مقدسة في عنق الحضارة فيجب أن تدرج في هذا الميثاق الضمانات للقيام بحق هذه الوديعة .. »

٢ — « وأن الطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عملياً هي أن يعهد في تدريب هذه الشعوب إلى الأمم الراقية التي تمكنها مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي من الاضطلاع بهذه المسؤولية وأن تكون ممارسة هذا التدريب بصفتها منتدبة من عصبة الأمم .

٣ — ولا بد لصفة هذا الإنتداب من أن تختلف بحسب درجة الشعب في الرقي وموقع القطر الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من هذه الأحوال .

٤ — إن بعض الجماعات التي كانت من قبل تابعة للامبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي إلى درجة يستطيع معها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة على أن تتولى إسداء المشورة والمساعدة الإدارية لها دولة منتدبة . وذلك إلى الوقت الذي تصبح فيه

قادرة على الوقوف وحدها ، على أن يكون لرغائب هذه الجماعات  
إعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة . »

\* إن ما يتضح من أحكام المادة ( ٢٢ ) من عهد عصبة الأمم الخاصة  
بالانتداب ، أنها تستهدف خير الشعوب المنتدب عليها وتقدمها .. وتجعل هذه  
المهمة وديعة في أعناق الدول المنتدبة .. !

بل إن الفقرة الرابعة من المادة ( ٢٢ ) إعتبرت الأقطار الخارجة من حكم  
الدولة العثمانية « أمماً مستقلة » ، وضعتها تحت القسم ( ١ ) من نظام الإنتداب  
بالنسبة لرقبها وتقدمها . وحصرت مهمة الإنتداب عليها في « إسداء المشورة  
والمساعدة لها إلى حين تمكنها من الوقوف وحدها . واعترفت بحقها في اختيار  
الدولة المنتدبة عليها .

\* ولقد صنف الانتداب على فلسطين تحت القسم ( ١ ) ، واعتبر الإنتداب  
عليها مما ينطبق على أحكام الفقرة الرابعة ، باعتبارها من الأقطار الخارجة من  
حكم الدولة العثمانية .

\* غير أن مقارنة مستعجلة بين هذه المبادئ وبين أحكام الانتداب على  
فلسطين ، تكفي لإثبات مخالفة هذا الصك لميثاق العصبة وللمادة ( ٢٢ ) من  
عهدنا الخاصة بنظام الانتدابات . وتؤكد إنها كه المكشوف لحقوق شعب  
فلسطين ، وخيائته السافرة لأحكام وديعة الانتداب .. ، وتأمره العدواني على  
خير فلسطين .. وتقدم شعبها .. ومستقبله<sup>(١)</sup> .. !

— فلقد فرضت بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين خلافاً «لحق الاختيار»

المقرر في الفقرة الرابعة .

(١) لاحظ بعض مواد صك الإنتداب في القسم الثاني من هذا الكتاب .

— وجاءت مقدمة صك الانتداب محددة مهمته الأولى « بتمكين الصهيونية العالمية من جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود العالم » ، وليس « بتمكين شعب فلسطين من الوقوف وحده وممارسة إستقلاله ومصيره » . وذلك خلافاً لأحكام الفقرة الرابعة ولكل روح ونصوص نظام الانتداب .

— وجاءت المادة الأولى من الصك معطية لبريطانيا « السلطة التامة في التشريع والإدارة » ، لا مجرد « أسداء المشورة والمعونة لشعب فلسطين » .

— وجاءت مادته الثانية موضحة مهمة الدولة البريطانية المنتدبة : « بوضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي فيها ... » . وليس الأخذ بيد شعب فلسطين نحو الحكم الذاتي والتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، توصيلاً له للقدرة على ممارسة استقلاله ، تطبيقاً لما نصت عليه الفقرة الرابعة من نظام الانتداب .

— وجاءت كل مواد الصك ، محددة خطة عمل الإنتداب البريطاني لصالح الصهيونية العالمية وضد حقوق شعب فلسطين المنتدب عليه لصالح خيره وتقدمه واستقلاله .

فتسهيل الهجرة اليهودية العالمية إلى فلسطين ، وتسهيل التمتع بالجنسية الفلسطينية للمهاجرين ، وتسهيل انتقال أراضي الدولة للمهاجرين ، وإشراكهم بالإدارة والتعليم والتنظيم ، هي التي حددها صك الانتداب للدول المنتدبة على فلسطين .

فلقد اعترف نظام الانتداب لفلسطين بحق الحكم الذاتي والاستقلال ، ولكن صك الانتداب على فلسطين جاء يؤكد حق بريطانيا باستعمار فلسطين ويحدد مهمتها بإفناء شعب فلسطين وتقديم وطنها هدية لليهودية العالمية واعترف

نظام الانتداب لشعب فلسطين بحكمهم فى إدارة أمورهم الداخلية والتشريعية والإدارية .. فجاء صك الانتداب سالباً لهذه الحقوق الطبيعية منهم ، ومطلقاً يد بريطانيا فى حكمهم حكماً استعمارياً مباشراً وبوليسياً بشعاً ، وعاملاً على تسخيرهم لصالح الوطن القومى اليهودى على حساب وجودهم وحقوقهم فى أوطانهم .

— وجاءت كل صكوك الانتداب على أقطار الشرق الأوسط الأخرى ، مراعية لنظام الانتداب ومنسجمة إلى حد ما مع أحكام المادة (٢٢) من عهد العصبة ، باستثناء صك الانتداب على فلسطين . فقد سمى خطأ بالانتداب ، لأنه فى نصوصه وروحه وواقعه إستعمار مبرر وإفناء منظم ، وسرقة مشروعة بحكم القانون الذى أطلق عليه إسم « صك الانتداب على فلسطين » .



## إسرائيل وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

أما المستند الثالث والأهم ، الذى تستند إليه إسرائيل فى وجودها العدوانى فى الشرق الأوسط ، فهو قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ( تشرين الثانى ) ١٩٤٧ ، والقاضى بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة دولية . فقد تمكنت الصهيونية العالمية ، إرتكازاً على وعد بلفور وصك الانتداب ، وبمساعدة بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية الضالعة معها ، من حشد (٦٢٩) ألف مهاجر يهودى فى فلسطين خلال الفترة من عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٤٧ . وتمكنت باستخدام نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتواطؤ بريطانيا المنتدبة على فلسطين ، وباستغلال ظروف وأجواء الحرب العالمية الثانية وحادثة تكوين الأمم المتحدة من الحصول على هذا القرار الجائر الخطير :

غير أن هذا القرار ، رغم كل الاضواء الزائفة التى سلطت عليه لإثبات موضوعيته فى مسألة الشرق الأوسط المعقدة ، هو قرار باطل شكلاً وموضوعاً . وذلك لعدم صلاحية المنظمة الدولية لإصداره ، ولتجاوزه حدود نظام الوصاية الدولية من جهة ، ولعدم قانونية الاجراءات التى تم بموجبها إعماده وتنفيذه من جهة ثانية . وذلك للأسباب التالية :

١ — إن ديباجة « ميثاق الأمم المتحدة » والفقرة (٢) من المادة (١) من هذا الميثاق ، أكدت :

« أن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها هو إنماء العلاقات  
الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية  
فى الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها حق تقرير  
مصيرها .. »

وأن « الفصل الثانى عشر » من هذا الميثاق حدد فى المواد (٧٥) ، (٧٦) ،  
(٧٧) ، (٨٠) إختصاصات الأمم المتحدة فى تطبيق هذه المقاصد والمبادئ  
بالنسبة للأقاليم التى لا تتمتع بالاستقلال التام ، ومنها الأقاليم المشمولة بالانتداب.  
فقضت المادة (٧٥) من الميثاق : « بإنشاء نظام وصاية دولى تحت إشراف  
الأمم المتحدة ، وذلك لإدارة الأقاليم التى قد تخضع لهذا النظام ... »

وقررت المادة (٧٧) تطبيق نظام الوصاية المذكور على الأقاليم من الفئات  
التالية : وكان فى مقدمتها « الأقاليم المشمولة بالانتداب عند وضع الميثاق .. »  
ومنها بالطبع إقليم فلسطين الذى كان يخضع آنذاك للانتداب البريطانى .

وحددت الفقرة (ب) من المادة (٧٦) : « الأهداف الأساسية لنظام  
الوصاية على هذه الأقاليم طبقاً لمقاصد الأمم المتحدة المبينة فى المادة الأولى من  
هذا النظام » . وهى :

(ب) العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع  
والاقتصاد والتعليم ، واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى والاستقلال حسبما  
يلتزم هذه الشعوب ويتفق مع رغباتها التى تعرب عنها بملء حريتها .. »

وجاءت المادة (٨٠) محددة إختصاص الدول المنتدبة والأمم المتحدة  
ذاتها ، على الأقاليم التى قررت المادة (٧٧) وضعها تحت نظام الوصاية الدولية ،

وذلك خلال الفترة إلى حين وضع هذه الأقاليم تحت الوصاية الدولية . فقررت  
في الفقرة (١) منها ما يلي :

« .. وإلى أن تعقد إتفاقيات الوصاية لا يجوز تأويل نص  
أى حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه ، تأويلا أو تخريجا  
من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دولة أو شعب ، أو  
يغير شروط الاتفاقيات الدولية القائمة التى قد يكون أعضاء  
الأمم المتحدة طرفا فيها . »

\* فالواضح والمقر من هذه المبادئ العامة أمران أساسيان :

الأول : أن جميع البلدان المنتدب عليها قبل قيام الأمم المتحدة تظل تحت  
نظام الوصاية السابقة دون مساس أو تغيير بجميع الحقوق المعترف بها إلى أن  
يتم تشكيل نظام الوصاية الدولى الجديد ويطبق عليها .

الثانى : إن أى تغيير أو تبديل أو تطوير فى شؤون تلك البلدان المنتدب  
عليها يجب أن يتم فى حدود الفقرة الأولى من المادة (١) ، والفقرة (ب) من  
المادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة . أى « نتيجة لممارسة سكان هذه البلاد حق  
تقرير المصير ، أو نتيجة لوصولها للحكم الذاتى والاستقلال الكامل » .

\* وبالنسبة لبريطانيا فى فلسطين فقد كانت تعنى هذه الأحكام أحد أمرين :

أولهما : أن تستمر بريطانيا فى ممارسة تعهداتها كدولة منتدبة إلى أن يتم  
تشكيل نظام الوصاية الدولى الجديد ، أو أن تبيح للشعب الفلسطينى ممارسة حقه  
فى تقرير مصيره .

وثانيهما : إعلان إستقلال فلسطين لبلوغ شعبها القدرة على إدارة نفسه بنفسه .

\* وكذلك فإن الجمعية العمومية للأمم المتحدة كانت مقيدة في هذا الخصوص بما نص عليه ميثاقها ، فهي لا تملك حق خلق دولة جديدة أو إزالة دولة قائمة إلا وفقاً لإحدى حالتين :

الأولى : تأييد إعلان إستقلال بلد مستعمر أو منتدب لبلوغه القدرة على حكم نفسه بنفسه .

الثانية : تأييد رغبة شعب وإرادته عبر عنها بممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره .

وغير ذلك لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ، ولا في نظام أى هيئة متفرعة عنها ، ما يميز خلق دولة أو إزالة دولة ، أو الحكم في مصير شعب دون رغبته وإرادته التي يعرب عنها بملء حرите .. !

٢ — غير أن بريطانيا خلافاً لأحكام المادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة وخلافاً لأحكام المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم ، أعلنت فجأة في عام ١٩٤٧ إنهاء انتدابها على فلسطين . وحددت يوم ١٥ مارس ١٩٤٨ موعداً لإنهاء جلاء قواتها وإدارتها عن البلاد ، وقررت إحالة قضيتها إلى الأمم المتحدة دون أن تقر حلاً لها ، ودون أن تنتظر الحل الذي ستقرره الأمم المتحدة ليحل محل انتدابها ، ودون أن تعطى شعبها حق تقرير مصيره ، ودون أن تراعى مصالح وأمن السكان الذين هم أمانة في عنقها كدولة منتدبة عليهم .

\* ومنذ ٢٦ شباط فبراير ١٩٤٨ ترك سكان فلسطين للقوة والإرهاب والفوضى تتحكم في مصيرهم ، دون أن تحرك بريطانيا ساكناً لحماية المدن العزلاء والأطفال والشيوخ والنساء من القتل والتدمير ، خلافاً لواجباتها المحددة بالفقرة (ب) من المادة (٧٦) من الميثاق .

وعلى الرغم مما فى اجرائها هذا من مغالطة صريحة للعوائق الدولية ، ومن  
نقض سافر لتعهداتها والتزاماتها وواجباتها الإنسانية كدولة متمدنة .. فإنه  
انطوى على أبشع مؤامرة ضد شعب وضع أمانة فى عنقها . فقد كانت بريطانيا  
تدرك تماما أن أى إجراء قانونى صحيح فى فلسطين سيقضى حتما بإنشاء دولة  
فلسطينية مستقلة يشكل العرب غالبيتها الساحقة ، وهذا ما كان يتعارض مع  
خطتها لتهود فلسطين .

\* وعلى الرغم من أن بريطانيا أحالت القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة ،  
فإنها لم تطلب وضع فلسطين تحت نظام الوصاية الدولية بموجب المادة (٧٧) من  
الميثاق . كما لم تطلب إعلان استقلالها بمقتضى المادة (٢٢) من ميثاق العصبة  
والمادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة . ولم تطلب تطبيق حق المصير لسكان  
فلسطين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق .

إنما عرضت بريطانيا القضية عرضا مزورا مشوها ، عرضتها بشكل نزاع بين  
العرب واليهود لم تتوصل إلى حله أو التوفيق بين طرفيه . وكان هذا حتما إغراء  
مفضوحا . فبريطانيا انتدبت على فلسطين عام ١٩٢٢ لتقودها نحو الحكم الذاتى  
والاستقلال .. وكان سكانها ما يقارب مليون نسمة كلهم من العرب بينهم حوالى  
(١٥) ألف يهودى فقط ، استوردتهم بريطانيا من بلاد عديدة ومن جنسيات  
مختلفة ، ثم جاءت تزعم فى الأمم المتحدة بأن القضية الفلسطينية هى قضية نزاع  
بين العرب واليهود . مع أن القضية كانت قضية استقلال وطن وقضية شعب  
يريد ممارسة حقه فى تقرير مصيره .

٣ - ولكن مهما كان موقف بريطانيا فقد كان يتوجب على الأمم  
المتحدة أن تعالج القضية المطروحة أمامها استنادا إلى أحكام ميثاقها . فإما أن

تقرر فوراً الاعتراف بحق شعب فلسطين بتقرير مصيره تطبيقاً ( للمادة الأولى ) من الميثاق ، أو أن تقرر وضعها تحت نظام الوصاية الدولية بمقتضى أحكام المادة (٧٦) من الميثاق ذاته .

غير أن الأمم المتحدة خلافاً لصلاحياتها ولأحكام ميثاقها ، استبعدت أيّاً من الحلين الصحيحين ، ولجأت إلى تأليف لجنة للتحقيق فى قضية فلسطين وتقديم إقتراحات لحلها . واللجنة التى لم يكن أى من أعضائها يعرف فلسطين أو شيئاً عن حقيقة قضيتها ، اقترحت دون أى اعتبار لرغبة غالبية السكان أو لحقهم ومصالحهم ، تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق : منطقة عربية وأخرى يهودية وثالثة دولية .

وفى جو من المساومات السياسية والضغط على الدول الصغيرة ، والتلاعب فى مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية ، قررت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى نوفمبر ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية ومنطقة دولية . وكان ذلك بأغلبية ( ٣٣ صوتاً ) مع التقسيم و ( ١٣ ) صوتاً ضده ومع قيام دولة فلسطينية واحدة ، وامتنعت ١٠ دول عن التصويت .

٤ — وحتى قرار التقسيم رقم ( ١٨١ ) الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، والذى تستند عليه اسرائيل فى الدرجة الأولى لإثبات وجودها وشرعية هذا الوجود ، مشوب من ناحيتين أساسيتين :

الأولى : أنه لم يكتسب صفة القرار النهائى القطعية بالنسبة لإجراءات الأمم المتحدة . التى أصدرته . بل إنه قرار ملغى من قبل مجلس الأمن والجمعية العمومية ذاتها .

\* فبعد الاضطرابات التي عمت فلسطين احتجاجاً على صدوره ، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٤ مايو ١٩٤٨ قرارها الثاني التالي :

« أن الجمعية العمومية وهي تنظر بعين الاعتبار إلى الموقف الراهن في فلسطين ، تقرر تكليف وسيط الأمم المتحدة في فلسطين بالمهام التالية :

- ١ — العمل على إجراء تسوية سلمية لمستقبل الوضع في فلسطين .
- ٢ — توصي وسيط الأمم المتحدة أن يتصرف وفق هذا القرار وحسب تعليمات للأمم المتحدة ومجلس الأمن .
- ٣ — تعفى لجنة فلسطين من أية مسئوليات نصت عليها المادة ( ٢ ) من قرار الجمعية العمومية رقم ( ١٨١ ) تاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

\* وكان مجلس الأمن قبل صدور هذا القرار قد أصدر قراراً برقم ٢٧١ بتاريخ ١٩ مارس ١٩٤٨ جاء فيه :

« إنه طالما بدا واضحاً أن قرار الجمعية العمومية الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ لا يمكن تنفيذه بالطرق السلمية ، وأن مجلس الأمن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه فإن المجلس يوصي :

- ١ — بفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس .
- ٢ — إعادة القضية للجمعية العمومية .
- ٣ — دعوة الطرفين إلى هدنة مؤقتة في فلسطين .

\* فكان قرار مجلس الأمن رقم (٢٧١) تاريخ ١٩/٣/١٩٤٨، وقرار الجمعية العمومية الثاني تاريخ ١٤/٥/١٩٤٨، الغاء صريحاً لمشروع تقسيم فلسطين .

وتكليف وسيط الأمم المتحدة لإعادة النظر مع الأطراف المسئولة في وضع فلسطين بشكل عام وتقديم التوصيات التي يراها لتدرسها الجمعية فيما بعد.

\* وظل هذا الوضع القانوني بالنسبة لإلغاء قرار تقسيم فلسطين قائماً حتى الآن . ولم يطرأ عليه سوى ما ورد في قرار الجمعية العمومية الثالث الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٤٨ والمحدد بما يلي .

١ — إستبدال (وسيط الأمم المتحدة) بـ « لجنة التوفيق الدولية » ، وتفويضها بكل الأعمال الموكولة إليه وبأية أعمال أخرى قد تطلب من قبل المجلس أو الهيئة .

٢ — إقرار مبدأ « الهدنة الحربية » بين العرب واليهود في فلسطين مؤقتاً وإلى حين التوصل إلى التسوية النهائية .

٣ — عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل الى ديارهم ، والتعويض على من لا يرغب في العودة منهم .

\* ومنذ ديسمبر ١٩٤٨ وحتى يونيو ١٩٦٨ ، ولجنة التوفيق الدولية .. ومجلس الأمن .. والجمعية العمومية ، لم تتوصل أو لم تحاول التوصل إلى هذه التسوية النهائية .. !

وخلال كل هذه الفترة لا تزال « الهدنة الحربية المؤقتة » ؛ التي مزقتها إسرائيل مئات المرات ، هي التي تحكم الوضع في فلسطين بدلا من قرار الجمعية



العمومية القاضى بتقسيم فلسطين وقيام إسرائيل والصادر فى ٢٩/١١/١٩٤٨ (١).

الثانية : أن قرار التقسيم الذى تستند إليه إسرائيل فى وجودها وشرعيتها فى فلسطين ، لم يحترم ولم ينفذ ، لا من قبل الأمم المتحدة ولا من قبل إسرائيل .

فالواقع القائم فى فلسطين قبل عدوان يونيو الاسرائيلى عام ١٩٦٧ ، يختلف كل الاختلاف عما قرره الجمعية العمومية فى قرارها تاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧ . وهو يستند فعلا ومنذ ذلك التاريخ إلى الاغتصاب والقوة والعدوان ، وليس إلى مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة القائمة على العدل ومبادئ القانون الدولى فى حل المنازعات الدولية كما تضمنتها المادة الأولى من الميثاق .. !!

\* فى فلسطين الآن دولة يهودية محتلة ، تسيطر على كل أراضى فلسطين بحدودها الدولية . وكان فى فلسطين قبل عدوان يونيو الاسرائيلى عام ١٩٦٧ ، دولة يهودية تسيطر على ٤٦ر٨٠٪ من أراضى فلسطين خلافاً لقرار التقسيم ، وليس فيها دولة عربية ، ولا منطقة دولية كما قضى بذلك قرار التقسيم .

وفى البلاد العربية المجاورة لفلسطين الآن أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ من شعب فلسطين ، طردهم اليهود واستولوا على مدنها وقراها ومنازلهم ومتاجرهم وأملاكهم وأراضيهم ، خلافاً لقرار التقسيم وخلافاً لقرارات الأمم المتحدة بعودتهم إلى بيوتهم أو التعويض عليهم .

فاذا أجاز عرف المنظمة الدولية لها حرمان شعب من حقه فى الاستقلال أو فى تقرير المصير ، وإذا أجازت هى لنفسها التحكم فى مصائر الأوطان

---

(١) أنظر قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية حول قضية فلسطين واللاجئين الصادرة بعد قرار التقسيم فى الفصل الرابع من القسم الثانى من هذا الكتاب (تجميع المشكلة وآثارها الخطيرة) .

والشعوب دون تقييد بقانون أو بحق ، فهل تجيز شرعية الأمم المتحدة الاحتلال والعدوان والاعتصاب والتقتيل والتشريد .. ؟

\* إن القانون الدولي لا يقر إطلاقاً مثل هذا العدوان ، غير أن الأمم المتحدة أقرته وتقره حتى الآن في فلسطين ، وليس أدل على ذلك من خلق إسرائيل ومن واقعها على أشلاء شعب فلسطين . وليس أدل عليه أيضاً من أن سكان فلسطين العرب هم الآن خارج فلسطين ، وقد حرموا من العودة إلى أوطانهم لأن فيها إسرائيل .. ولأن الأمم المتحدة تحمي واقع إسرائيل وترعاه .. !

وإن لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكن أن يبرر قيام إسرائيل في فلسطين ، وواقعها الحالي الجائم على أراضي فلسطين ، ووجود شعب فلسطين خارج بلاده .. ؟ الآن الصهيونية أرادت ذلك . ! ؟ أم لأن اليهود مارسوا حق تقرير مصير فلسطين .. ؟ !

وهل يملك اليهود الغازون المستعمرون حق تقرير مصير فلسطين .. ؟ وإن كان لهم مثل هذا الحق فأين حق العرب في تقرير المصير .. ؟ إن اليهود لم يكونوا يوماً أغلبية في فلسطين لا قبل الغزو ولا بعده .. ولم تتجاوز نسبتهم إلى مجموع السكان في أواخر الانتداب ٢٨ ٪ ، ولو طبق حق تقرير المصير لجميع سكان فلسطين بما فيهم اليهود المهاجرين قبل خلق إسرائيل ، لقامت في البلاد حكومة ديمقراطية مستقلة تشمل جميع أنحاء فلسطين ويعيش فيها جميع أبناء فلسطين متساويين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات ، شأن كثير من البلدان ذات القوميات المتعددة .

ولكن هل يمكن الاعتراف بحق الأقلية وحدها بتقرير مصيرها ومصير

الأكثرية ، وخصوصاً إذا كانت هذه الأقلية طارئة ومهاجرة وغازية ضد رغبة السكان الأصليين .. ! ؟

إن أى قانون أو عرف دوليين لا يميزان مثل هذا المبدأ ولا يعترفان به ، وإلا كان من حق المهاجرين الانكليز في الهند أو اليابانيين في الصين أو الهولنديين المستعمرين في أندونيسيا قبل استقلال هذه البلاد أن يطلبوا تقرير المصير ويعملوا على اقتطاع أجزاء منها كأوطان مستقلة لهم .

وإذا كانت هذه الأقلية هى بالفعل قومية من المواطنين الأصليين فهل يجوز القانون الدولى إعطاءها وحدها حق تقرير مصيرها ومصير الأكثرية دون الالتفات إلى إرادة الغالبية من سكان الوطن الواحد .. ! ؟

إن ذلك باطل حتماً .. فحق تقرير المصير كل لا يتجزأ للشعب الواحد فى الوطن الواحد . ويجب أن يمارس من الجميع ، وتحترم فيه رغبة الغالبية وحقوق الأقلية .. !!

فاذا كان ما طبق فى فلسطين يسمى تقرير مصير ، فهو حق ما رسته أقلية بتأييد الاستعمار الانكلو - أمريكى وتحت إشرافه ورعايته .

هـ — إن الحقيقة القانونية الواضحة تثبت أن إسرائيل كيان غير شرعى ، وأن الإجراءات الدولية التى تمت حتى خلقها هى إجراءات باطلة تناقض المبادئ والأسس الدولية التى قامت عليها الأمم المتحدة . وأن الواقع الذى تعيشه إسرائيل الآن فى فلسطين واقع يستند إلى الاغتصاب والاستعمار والعدوان . شأنه كشأن واقع البرتغال فى أنجولا وموزمبيق ، ومثله كواقع المستعمرين البيض فى جنوب أفريقيا وروديسيا .

## إسرائيل والعامل التاريخي والديني

ومن المرتكزات الواهية التي تركز عليها الصهيونية في إثبات وجودها وشرعيتها في فلسطين ، هو عامل الدين والتاريخ . فقد كان لليهودية بالفعل وجود مادي في فلسطين ، ولكن ذلك كان قبل حوالي ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان .. وكان لها أيضاً وجود ديني في فلسطين ، ولكن ذلك كان أيضاً قبل حوالي ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان . وكان قبل أن تظهر المسيحية التي مر على ظهورها حتى الآن حوالي عشرين قرناً ، وقبل أن يظهر الإسلام أيضاً وقد مر على ظهوره حوالي أربعة عشر قرناً حتى الآن .. !

ولقد استعرضنا في بحث « نشوء المشكلة » في الفصل الثاني من هذا الكتاب وفي باب « الأرضية القانونية لأزمة الشرق الأوسط » ، إدعاءات الصهيونية التاريخية في فلسطين ، وناقشناها في ضوء ما تعرض له تاريخ فلسطين خلال فترة هذا الوجود وقبلة وبعده . وأثبتنا بالوقائع التاريخية المادية إنعدام هذا الوجود كلية ، تاريخياً ودينياً ، منذ عام ١٣٥م وحتى عام ١٩١٨ حين زرعت بريطانيا بذرة الصهيونية العالمية في فلسطين بمقتضى منحها لها وعد بلفور الباطل . وأثبتنا كذلك بأن فلسطين منذ الفتح الإسلامي والتحرير العربي عام ٦٣٣م وهي إقليم عربي ، أرضاً ، وشعباً ، وقومية ، وديانة .

غير أننا سنناقش في هذا الباب بإيجاز الادعاءات الصهيونية الواهية في ضوء البحث العلمي ونطاق القانون والحق الدولي .

\* إن قواعد القانون الدولي التقليدية قد حددت منذ نشوئها واستقرارها في المجتمع الدولي ، مبادئ أساسية وقواعد ثابتة مقررّة لا اكتساب الملكية

الأقليمية وحق السيادة عليها ، قانونياً وفعلياً ، من قبل الدول أو من قبل الشعوب . وهى :

١ — الملكية الأصلية للشعب أو الدولة ، الذى يسكن الإقليم ويملكه . وهذه هى الملكية الصحيحة قانونياً وواقعياً .

٢ — الملكية المنقولة بالاضافة ، إغتصاباً أو تبعية أو بوضع اليد . وهذه هى الملكية الواقعية التى رفضها المجتمع الدولى وألغى أسسها منذ قيام عصبة الأمم عام ١٩١٩ ، واستبدلها بنظام الوصاية والانتداب لصالح شعبيها الأصلي ومن أجل إيصاله إلى الاستقلال وحكم نفسه بنفسه . وجاءت الأمم المتحدة فألغت واقع الانتداب العدوانى وقررت حق الاستقلال والسيادة لكل الشعوب فى أوطانها . حتى أصبحنا نرى الآن عدد الأمم والشعوب فى المنظمة الدولية يزيد على (١٢٢) عضواً ، بعد أن كان أيام عصبة الأمم لا يزيد كثيراً عن (٢٥) عضواً ، وعند تأسيس الأمم المتحدة فى أربعينيات هذا العصر لا يزيد كثيراً عن (٥٦) عضواً .

ولم يكن بين هذه الأسس والمبادئ والقواعد الدولية التى صقلها وقتها عهد عصبة الأمم أولاً وميثاق الأمم المتحدة الآن ، أى مبدأ أو قاعدة تشير من قريب أو بعيد إلى العوامل الدينية أو التاريخية ، المجردة عن الاحتواء للمشروع والملكية القانونية ، كأساس للملكية الإقليمية أو لحق السيادة على هذا الإقليم . وإسرائيل نفسها لم تدع أبى وجود قانونى أو واقعى ، غير التاريخ والدين ، لها فى فلسطين ، منذ عام ١٣٥٥م حتى صدور وعد بلفور وظهوره على مسرح القضية الفلسطينية عام ١٩١٨ . وتاريخ فلسطين يثبت هذه الحقيقة القانونية والواقعية والدولية <sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر مجموعة الوثائق الدولية — فوشى

(٢)

\* وكذلك فإن فقهاء علم الاجتماع والحقوق الدستورية حددوا المقومات الأساسية لأي « أمة » أو « شعب » بوجود الأرض والشعب وجوداً مادياً ومتربطاً أولاً ، وبتوفر الوحدة في الجنس واللغة والمجتمع والتاريخ والمصلحة لهذا الشعب على هذه الأرض في النتيجة . ولم يقم الدليل قط على توفر هذه المقومات كلها أو بعضها للصهيونية في فلسطين ، منذ القرن الحادي عشر قبل الميلاد وحتى الربع الثاني من القرن العشرين بعد الميلاد .<sup>(١)</sup> بينما أثبت الواقع التاريخي والاجتماعي والقانوني ، أن إقليم فلسطين كان على الأقل منذ أربعة عشر قرناً وحتى عام ١٩٤٨ إقليماً عربياً خالصاً ، أرضاً وشعباً . وتتوفر لشعبه في أرضه ، كل مقومات الوحدة الجنسية واللغوية والتاريخية . ويرتبط شعبه بأرضه ارتباطاً مادياً متصلاً ، تدعمه وتغذيه وحدة الآمال والمصالح والتشريع والثقافة المشتركة .

وعلى العكس من ذلك ، فقد ثبت بالدليل القاطع أن فلسطين والعالم أجمع ، لم يكونوا يعرفون إلى ما قبل عام ١٩١٨ شيئاً عما يسمى بالشعب اليهودي . ولم يكن لهذه التسمية أي أثر مادي أو قانوني في أي بقعة من بقاع العالم . اللهم إلا إذا كان أعضاء الديانة اليهودية المنتمون إلى جنسيات البلدان التي يقيمون فيها ، هم هذا الشعب اليهودي . وإلا إذا كان مجرد قرار المؤتمر الصهيوني ووعده بلقور قد خلقا هذا الشعب فوراً . وأزالا كل الفوارق الجنسية واللغوية والتاريخية بين أعضائه . . وخلقوا فوراً وفي عام ١٩١٧ ، وطنه وارتباطه بهذا الوطن وتاريخه ولغته ومصالحه . . وحكما حكماً تاريخياً واجتماعياً وقانونياً وواقعياً ،

---

(٢) أنظر تطور الوجود الصهيوني في فلسطين من عام (١٩١٧ - ١٩٤٨) في القسم الثاني من الكتاب (الأرضية القانونية لأزمة الشرق الأوسط) .

بأن فلسطين هي هذا الوطن . فكان الشعب اليهودي ، وكانت فلسطين هي إقليمه الممتلك وأرضه المرتبطة به ارتباطاً مادياً متواصلاً غير منقطع .. ؟

غير أن إسرائيل نفسها لم تدع مثل هذا الادعاء ، بل هي تعترف أنها تستند في كل ذلك إلى مجرد وجود اليهود في فلسطين قبل ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان . بل وتعترف أن ليس لها شعب في فلسطين عام ١٩١٧ ، وأنهاستجمع هذا الشعب وتخلقه من بين معتنقي الديانة اليهودية في كل أنحاء العالم .. !!

وتعترف بأكثر من هذا ، وثبتت نشراتها الإحصائية ابتداء من عام ١٩١٨ وحتى العام الحالي ١٩٦٨ ، عدد اليهود الذين تستوردهم كل عام من كل أنحاء العالم إلى فلسطين ، وأسماء مواطنهم الأولى ، وجنسياتهم الأصلية<sup>(١)</sup> . مؤكدة أنه حتى بعد قيام إسرائيل لا يوجد في الدنيا ما يسمى بالشعب اليهودي ، بالمعنى القانوني والعلمي والتاريخي لهذه التسمية .. إنما توجد محاولة عدوانية استعمارية ، لخلق مجموعة غريبة غازية في فلسطين . تسيطر عليها الصهيونية المستغلة تحت شعار الدين اليهودي ، وفي ظل أحلام التاريخ اليهودي الموهوم .. وتعمل كقاعدة أمامية للاستعمار القديم والجديد ، وكأداة عدوان وتهديد وضغط للامبريالية العالمية ضد الشعوب العربية وفي قلب منطقة الشرق الأوسط الحساسة بالنسبة للعالم .

\* ونظرة واحدة إلى هوية شعب إسرائيل ، ومراحل تهجيده إلى فلسطين ، وجنسيات هؤلاء المهاجرين ، من خلال إحدى نشرات الوكالة اليهودية ، تكفي للحكم على مهزلة الادعاءات التاريخية والدينية والشعبية الاسرائيلية في فلسطين .

---

(١) أنظر قرار المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧ . بال . ووعد بلفور .  
وصك الإنتداب .

ففي عام ١٩٤٣ صدرت نشرة الوكالة اليهودية الإحصائية في فلسطين ،  
وفيهما الصورة التالية عن تركيب الشعب اليهودي المزعوم في فلسطين من خلال  
إحصائيات الهجرة اليهودية الرسمية بين عامي ١٩١٩ ، ١٩٤٣ .

جدول الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٩١٩ — ١٩٤٣

البلد الأصلي والجنسية	عدد المهاجرين بالآلاف
بولندا . . . .	١٤٢ر٣٢٢
ألمانيا . . . .	٠٤٥ر٠٥١
الإتحاد السوفيتي . . . .	٠٣١ر٢٢٣
النمسا . . . .	٠٠٩ر٩٠٨
تشيكوسلوفاكيا . . . .	٠١٠ر٩٠٤
اليونان . . . .	٠٠٧ر٢١٨
الولايات المتحدة . . . .	٠٠٨ر٠٨٤
رومانيا . . . .	٠٢٢ر٦٠٩
جمهوريات البلطيق . . . .	٠١٤ر٨٠٩
المجر . . . .	٠٠٤ر١١٥
تركيا . . . .	٠٠٧ر٠٨١
عربيا من اليمن والعراق . . . .	٠٢٠ر١٢١
من بلدان أخرى متعددة . . . .	٠٥٨ر٤٢٩
المجموع	٣٨١ر٧٤



( ٣ )

\* وكذلك فان إعتقاد الصهيونية على عاملى الدين والتاريخ فى اغتصاب فلسطين ، بغض النظر عن عوامل الزمن والملكية والترابط ، ومجردين عن عوامل تكوين الأمم والشعوب والأوطان ، القانونية والدولية والوطنية والواقعية ، هو إحياء للنظرية العرقية والجنس الاسمى والفرقة العنصرية .. التى حاربها العالم فى نظام النازية والفاشية ، والتى تحاربها البشرية الآن فى نظام جنوب أفريقيا وروديسيا . وهو أيضا إحياء لشريعة الغاب ، وقلب لنظم المجتمع الدولى والأسس التى تقوم عليها معظم دوله الأعضاء فى الوقت الحاضر .

\* فاذا أجازت الأعراف الدولية والقيم الإنسانية للصهيونية العالمية الاستيلاء على فلسطين ، لمجرد أنها كانت مهد الديانة اليهودية قبل ثلاثة وعشرين قرناً ، جاز إذن لأى شعب مسيحى ، أو لأى شعب أوروبى اشترك فى الحروب الصليبية فى القرن الحادى عشر الميلادى ، أن يطالب بالاستيلاء عليها كذلك . لأن فلسطين هى أيضاً مهد المسيحية . ولأنه قامت فيها قبل حوالى ألف عام دولة مسيحية صليبية ، ودامت فيها مائة عام ، تماماً كدامت الدولة اليهودية فى فلسطين قبل ألفين وثلاثمائة عام .. !

وقياسا على هذه النظرية اليهودية الغريبة ، يجوز أيضا لأى شعب إسلامى حكم فلسطين فى القرون الوسطى ، أن يطالب بها وبحكمها من جديد . لأن فلسطين كما هى مهد اليهودية والمسيحية ، هى أيضا أولى القبلتين فى الاسلام ، وفيها الصخرة المشرفة وثأى الحرمين عند المسلمين .. !!

وإذا أجازت الأعراف الدولية والقيم الإنسانية للصهيونية العالمية فى القرن العشرين إغتصاب فلسطين وطرد شعبها منها ، لمجرد أن اليهود غزوها

وسكنوها قبل ثلاثة وعشرين قرناً ، لما جاز لمعظم الأمم والشعوب القائمة الآن  
حق الادعاء بملكية أوطانها ، أو حق معارضة المطالب التاريخية المحتملة في  
ملكيتها .. !

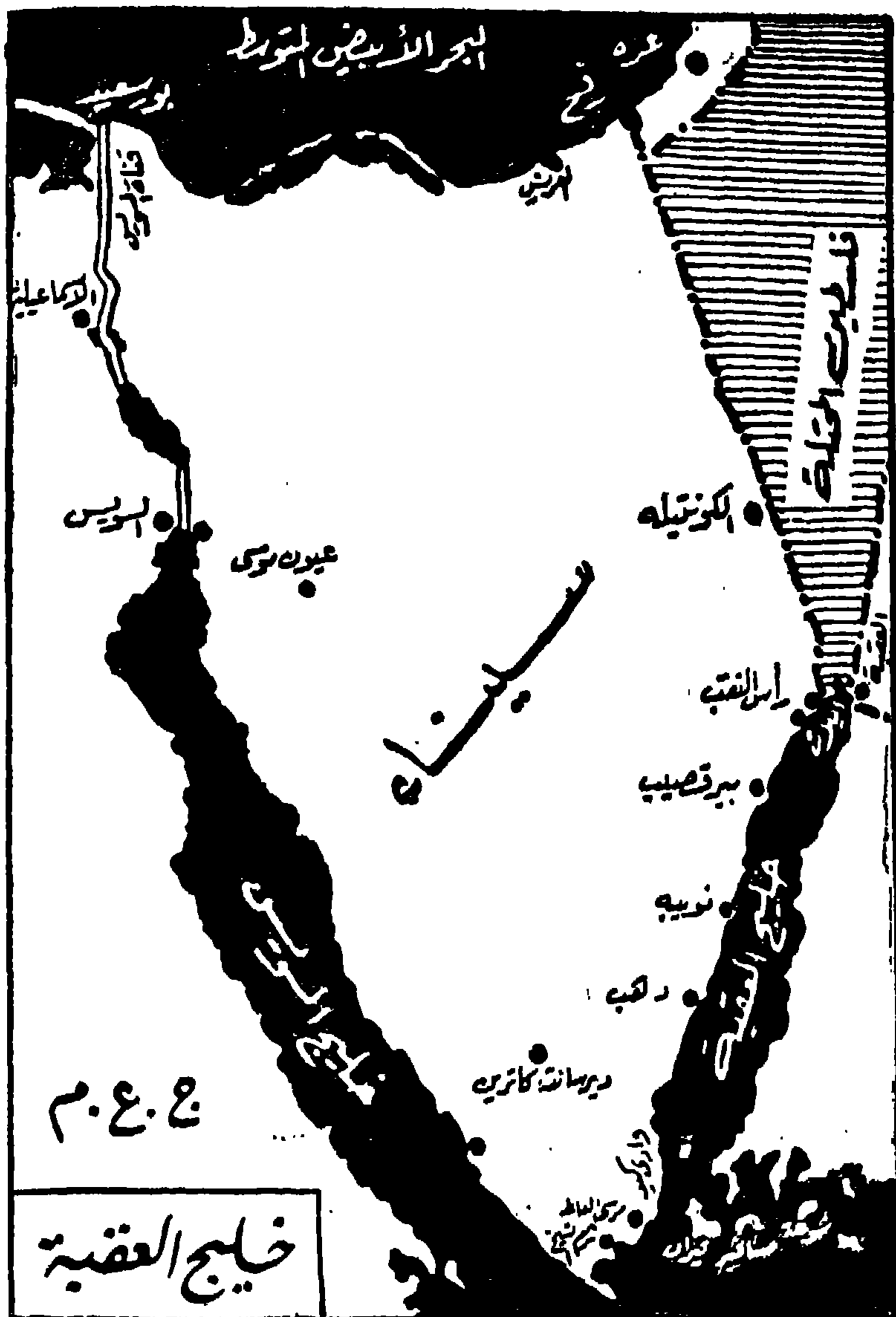
ولوطبقت نظرية الحق التاريخي المجرد حسب النظرية الصهيونية العدوانية،  
لما كان لدول أمريكا الشمالية والجنوبية ودول تركيا وإيطاليا وأسبانيا والمجر  
واستراليا وغيرها من دول العالم ، حق ثابت في أراضيها التي تقوم عليها منذ  
مئات أو آلاف السنين . لأن هذه الأرض كانت في العصور الغابرة ملكاً  
لأقوام أخرى ، أو لأنها خضعت في فترة سابقة من التاريخ لحكم أقوام أخرى  
فاتحة أو غازية أو حاكمة .

#### ( ٤ )

\* غير أن هذا الذي لا ينطبق على عرف أو قانون أو أخلاق في مجتمعنا  
الدولي الحاضر ، والذي يناقض كل قواعد علم الاجتماع والحقوق الدستورية ،  
والذي يخالف كل أحكام القانون الدولي وعوامل تكوين الأمم ، والذي  
يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية ، وهو الذي إدعته الصهيونية  
في فلسطين .. وهو الذي استندت إليه في إغتصاب فلسطين ، وطرد شعبها  
منها ، وفرض إسرائيل على أرضها .. وهو الذي تستند إليه الآن في عدوانها  
على الدول العربية .. وفي تمسكها باحتلال الأراضي العربية .. وفي تحقيق أطماعها  
التوسعية الاستعمارية بإقامة إسرائيل .. من الفرات إلى النيل .. !!

# القسم الأول

عدوان يونيو الإسرائيلي  
والقانون الدولي



## الأصول والفروع في الأزمّة

مرة أخرى نضطر في هذا الكتاب إلى ترديد قضية «الأصول والفروع» في مشكلة الشرق الأوسط الراهنة . ومرة أخرى نجد أنفسنا مضطرين للتأكيد من جديد بأن المشكلة الأساسية في أزمة الشرق الأوسط ، هي مشكلة «فرض إسرائيل» في قلب الوطن العربي ، على حساب الحقوق والآمال العربية ، وعلى أشلاء اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة في وطنهم فلسطين .

وأن العدوان الإسرائيلي يوم ٥ يونيو على الدول العربية ، وقضية «قوة الطوارئ» الدولية « وقضية «خليج العقبة ومضيق تيران» ، التي بررت إسرائيل بهما عدوانها المذكور ، واستندت على إجراءات مصر في هذه القضايا لتبرير تلك الحرب العدوانية ، ما هي كلها إلا مشكلات فرعية . تفرعت عن المشكلة الأساسية القائمة بوجود إسرائيل العدوانى منذ عام ١٩٤٨ في فلسطين . وانحلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ مشكلة أساسية مصطنعة ، لتبرير عدوانها الجديد ، وإضفاء صفة الشرعية على عدوانها الأصلي القديم ، الكامنة أصوله الأولى وجذوره العميقة في وجودها العدوانى ذاته .

فقضية قوة الطوارئ الدولية في سيناء ومضيق تيران ، كانت نتيجة مؤقتة للعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، الذى دبرته ونفذته إسرائيل بالاشتراك مع الحكومتين الانكليزية والفرنسية بعد تأميم قناة السويس . وعدوان إسرائيل على مصر عام ١٩٥٦ ، كان بحسب الادعاءات الاسرائيلية ، نتيجة لمنع مصر لاسرائيل من المرور في قناة السويس وخليج العقبة ومضيق تيران . ومنع مصر لاسرائيل من المرور في هذه الممرات المائية المصرية ، كانت نتيجة

لحالة الحرب القائمة بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ . وقيام الحرب بين مصر وإسرائيل عام ١٩٤٨ ، كان نتيجة للعدوان الصهيوني الامبريالي على عرب فلسطين وطردهم من بلادهم وفرض إسرائيل في وطنهم وعلى حساب حقوقهم لمشروعة .. !

فقضية خليج العقبة ومضيق تيران ، التي استندت إليها إسرائيل في شن حرب يونيو ١٩٦٧ ضد الدول العربية ، ليست في حقيقتها مشكلة الشرق الأوسط الأساسية . وإنما هي مشكلة فرعية متفرعة عن المشكلة الأساسية ، حاولت إسرائيل من خلالها إيهام الرأي العام العالمي ، السياسى والحقوقى ، بأنها هي المشكلة الأساسية . وحاولت طرحها مجردة عن أصولها القانونية والدولية ، لتتهم مصر أمام الرأي العام العالمي بأنها هي البادئة بالعدوان ، ولتظهر في عدوانها المدبر أنها الضحية التي استعملت حق الدفاع المشروع .

ونحن في هذه الدراسة الموجزة ، سنناقش أسباب حرب يونيو العدوانية في ضوء القوانين والأعراف الدولية . محاولين ربط جذورها الأصلية بوقائعها الصحيحة ، وربطها معاً بالأحكام القانونية والدولية المختصة .

# قضية خليج العقبة ومضيق تيران

( ١ )

إن خليج العقبة خليج عربي تاريخي ، يقع منذ القديم ومن كل أطرافه في قلب الأرض العربية ، بين المملكة السعودية والأردن ومصر وفلسطين . وهو منذ عام ٦٣٣م الطريق التاريخي والطبيعي للحجاج المسلمين إلى مكة ، القادمين منهم من الشمال حيث سوريا وآسيا الصغرى ، أو من الغرب حيث مصر والشمال الأفريقي .

ويزيد طول خليج العقبة عن المئة ميل ، ويتراوح عرضه بين ثلاثة أميال في الشمال وبين سبعة عشر ميلا في الوسط . ويبلغ عرض مدخله عند طرفه الجنوبي ستة أميال ، تقسمها جزيرة تيران إلى قسمين . الأول يقع بين الجزيرة والأراضي المصرية ، وعرضه أربعة أميال ، وهو القسم الصالح للملاحة . والثاني يقع بين الجزيرة والأراضي السعودية ، وهو قسم مرجاني غير صالح للملاحة .

أما جزيرة « صنافير » فتقع إلى الشرق من جزيرة « تيران » التي تتوسط مدخل الخليج بعرض خمسة أميال وطول سبعة أميال . والجزيرتان سعوديتان في الأصل ، تنازلت عنهما الحكومة السعودية إلى مصر عام ١٩٥٠ . وقامت مصر في ذلك العام باحتلالها ، وضمها إلى مراكزها الساحلية وقواعدها العسكرية الدفاعية .

و « شرم الشيخ » أرض مصرية خالصة ، تقع على ساحل خليج العقبة الغربي التابع لمصر في مقابل جزيرة تيران ، وتشكل معها منذ أقدم عصور التاريخ المدخل الرئيسي لخليج العقبة .

وعلى هذا الأساس تكون المسافة بين جزيرة تيران وساحل شرم الشيخ المصريين عند مدخل خليج العقبة ، هي بموجب أية مقاييس دولية مياه إقليمية مصرية عربية . لأنها لا تتجاوز الثلاثة أميال بعداً عن ساحل سيناء ، ولا الثلاثة أميال بعداً عن شاطئ تيران . ولأن الجمهورية العربية المتحدة حددت عام ١٩٥٨ مياهها الإقليمية بإثنى عشر ميلاً بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٠/٩٥٨ ، الذي أعلن وأبلغ بكل الطرق الرسمية .

أما طرف الخليج الشمالى فتشغله الأراضي الأردنية بطول أربعة أميال -- قبل تعديل الحدود الأردنية السعودية عام ٩٦٥ ، والأراضي الفلسطينية بطول ستة أميال .

وقد ظل الوضع في الخليج عربياً دون منازعة أو معارضة ، منذ عام ٦٣٣ م على الأقل حتى عام ١٩٤٩ وقيام إسرائيل في فلسطين . فقد كانت الدول العربية والاسلامية المتعاقبة تمارس حق السيادة على ممراته المائية مباشرة ومنفردة ، ومارسته بريطانيا مع العرب على الساحل الفلسطينى بحكم انتدابها من عصبة الأمم على فلسطين ونياابة عن شعب فلسطين العربى ، من عام ١٩٢٢ وحتى إنتهاء الانتداب عام ١٩٤٨ .

### ( ٣ )

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ونتيجة للعدوان الصهيونى على عرب فلسطين ، دخلت الدول العربية المجاورة لفلسطين ، ومنها مصر ، فى حرب مع العصابات الصهيونية ، التى أعلنت نفسها إبتداء من ذلك اليوم دولة فى فلسطين ، وأطلقت على هذه الدولة اسم « إسرائيل » .

غير أن مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة تدخلتا بعد نشوب



هذه الحرب ، وفرضنا خلال الثلث الأول من عام ١٩٤٩ « هدنة حربية مؤقتة » بين الدول العربية وإسرائيل . ووقعت هذه الهدنة بين مصر وإسرائيل في ٢٤ فبراير ( شباط ) ١٩٤٩ ، دون أن يكون لإسرائيل حينذاك أى وجود على خليج العقبة أو فى أى جزء من أجزائه .

ولكن إسرائيل تمكنت فى ١٠ مارس ١٩٤٩ بدون وجه حق ، وخلافا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية والهدنة الحربية ، من احتلال منطقة « أم الرشراش » العربية على الساحل الفلسطينى على قمة خليج العقبة الشمالية . وأنشأت فيها « ميناء إيلات » بجوار « ميناء العقبة » الأردنى ، الذى هو الميناء العربى الطبيعى على هذا الخليج العربى التاريخى .

ولقد أثبت وسيط الأمم المتحدة « رالف بانس » آنذاك ، فى برقيته لرئيس مجلس الأمن أن استيلاء إسرائيل على هذه المنطقة العربية من شواطئ خليج العقبة ، إنما تم خلافا لأحكام الهدنة . غير أن إسرائيل استمرت فى العدوان ، ومجلس الأمن اكتفى بتسجيل مخالفة إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ولقرار التقسيم الذى قامت على أساسه إسرائيل .

ورداً على احتلال إسرائيل لبلدة أم الرشراش العربية الفلسطينية على خليج العقبة ، وتطبيقاً لأحكام حالة الحرب القائمة منذ ١٥ مايو ١٩٤٨ بين مصر وإسرائيل ، طبقت مصر على إسرائيل ابتداء من منتصف عام ١٩٤٩ مبدأ « عدم المرور » من مضيق تيران ، وطبقت مبدأ « المرور البرى » على السفن الأخرى الزاهية عبر المضيق إلى إسرائيل .

ومنذ عام ١٩٤٩ ظل هذا الوضع قائماً فى خليج العقبة ومضيق تيران ، إستناداً إلى الحقوق الوطنية والدولية لمصر فى مياهها الإقليمية . وظل معترفاً بهذا

الحق لمصر من جميع الدول البحرية ، رغم احتجاجات إسرائيل وتواطؤ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . فمارست مصر هذا الحق عملياً على عدة سفن تتبع جنسيات مختلفة . منها السفينة الدانماركية « أندرياسبوري » والسفينة الانجليزية « هيلكا » ، اللتين أوقفتها يوم ١٠ مارس ( آذار ) ١٩٥٣ وأخضعتهما للتحقيق والتفتيش في حولتهما إلى إسرائيل . ومنها السفينة الأمريكية « ألبون » التي تعرضت للتحقيق يوم ٣ ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٥٣ ، والسفينة الانجليزية « أمبايرروش » التي تعرضت للحجز والتفتيش من قبل السلطات المصرية عندما خالفت في ٢١ ديسمبر تعليمات المرور .

غير أن إسرائيل ظلت تردد عدم شرعية اجراءات الحكومة المصرية ضد مرورها والمرور اليها في مضيق تيران ، وتدعى أن حالة الحرب غير موجودة بينها ومصر ، وأن الهدنة المؤقتة عام ١٩٤٩ قد أنهت هذه الحالة وأزالت كل نتائجها . ثم ادعت أن خليج العقبة ومضيق تيران ، هي ممرات مائية دولية مفتوحة للمرور الحر لجميع السفن .

#### ( ٤ )

وفي أواخر عام ١٩٥٦ ، وبعد تأميم مصر لقناة السويس ، شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عدوانها الثلاثي الغادر المعروف على مصر ، لتحقيق بالقوة ما عجزت عن فرضه على مصر خلافاً للقوانين والأعراف الدولية . فاحتلت بريطانيا وفرنسا ميناء بور سعيد ، واحتلت إسرائيل قسماً من سيناء وفيه جزيرتا تيران وصنافير وميناء شرم الشيخ عند مدخل خليج العقبة .

وقد حاولت إسرائيل كثيراً تأجيل انسحابها من هذه المناطق تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، والقاضي بإزالة آثار العدوان

دون أية مكاسب المعتدين . مشترطة وضع قوات دولية على هذه الممرات المائية لحماية حرية الملاحة فيها ، وعلى الحدود بينها وبين مصر لحمايتها من القذائيين الفلسطينيين من أبناء اللاجئين . وقام وزير خارجية الولايات المتحدة دالاس ، رغم قرار الأمم المتحدة الصريح بالانسحاب دون شرط ، بإرسال خطاب إلى ماير وزيرة خارجية إسرائيل في ١١ فبراير ١٩٥٧ ، يؤيد المزاعم والشروط الإسرائيلية .

غير أن الأمين العام للأمم المتحدة أوضح للجمعية العمومية بتقرير قدمه يوم ٢٦ فبراير ١٩٥٧ ، رفضه لمطالب إسرائيل . مؤكدا : «أن قوة الطوارئ الدولية ليس من مهمتها ممارسة حل أى قضية سياسية أو قانونية بين مصر وإسرائيل . وإنما تنحصر مهمتها فى منع الأعمال الحربية بين الدولتين ، وأنه لن يكون من مهمة هذه القوات كفالة حرية الملاحة فى مضيق تيران وخليج العقبة . » .

وبعد ذلك انسحبت القوات الإسرائيلية دون الحصول على أية مكاسب نتيجة للعدوان ، ودون تسجيل أية مزايا أو حقوق جديدة لإسرائيل فى خليج العقبة ومضيق تيران .. ووضعت قوة الطوارئ الدولية على هذه الممرات ، بناء على موافقة مصر الحرة ، وللغايات التى حددها الأمين العام للجمعية العمومية فى تقريره المقدم خلال فبراير ١٩٥٧ .

( ٥ )

وفى ٢٣ مايو ١٩٦٧ عندما تزايد الخطر الإسرائيلى ضد سوريا نتيجة للحشود العسكرية الإسرائيلية على حدودها وحدود الأردن ، وبعد أن اتضحت معالم المؤامرة الامبريالية الصهيونية على حركة التحرير العربية ودورها المستقلة المعادية

للامبريالية الأمريكية ، قامت الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بتنفيذاً لالتزاماتها العربية باتخاذ إجراءات الأمن الوطنية والعربية اللازمة . فطلبت إلى سكرتير الأمم المتحدة إنهاء عمل القوات الدولية في الأرضى المصرية عملاً باتفاقها الودى معه عام ١٩٥٧ .

ولقد أيد السكرتير العام للأمم المتحدة هذا الطلب ، واعترف لمصر بحقوقها الكامل فى السيادة على أراضيها ومياها الإقليمية . وقامت مصر تجاه الأخطار الاسرائيلية المحدقة ، بإعادة ممارسة حقوق سيادتها على المياه التابعة لها فى خليج العقبة ومضيق تيران . وأعادت قواتها لهذه المنطقة ، وتعليماتها للسفن الزاهبة لاسرائيل . فعاد بذلك إلى خليج العقبة ومضيق تيران وضعهما القانونى السابق للعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وزال بعودة هذا الوضع آخر أثر من آثار ذلك العدوان . وعادت حالة الحرب القائمة بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ والموقوفة بالهدنة الحربية عام ١٩٤٩ ، تحكم العلاقة بين البلدين من جديد .

## ( ٦ )

غير أن إسرائيل التى قامت على العدوان وعاشت بالعدوان وتوسعت بآثار العدوان ، راحت تملأ الدنيا عويلاً مما أسمته « بالعدوان المصرى الجديد » .. وتصم آذان العالم بوصف ما أسمته « بالخطر المصرى الدائم على إسرائيل » .. وتغمر العالم دعاية لادعائها ، بأن خليج العقبة ومضيق تيران ممرات دولية مفتوحة للمرور الحر لسفن جميع الدول ومنها إسرائيل .

وتلقت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إدعاءات إسرائيل ، وراحتا تنشرانها وتؤكدان شرعيتها وتهولان بأخطار الاجراءات المصرية . بل لقد أعلنت الدولتان : أن ما قامت به الجمهورية العربية المتحدة إبتداء من ٢٣ مارس

( آذار ) ١٩٦٧ ، من ممارسة لحقوق سيادتها على أراضيها في سيناء وعلى  
مياها الإقليمية في خليج العقبة ومضيق تيران ، هو عمل غير مشروع .. !!

وعلى الرغم من طرح القضية برمتها أمام مجلس الأمن ، وعلى الرغم من  
استمرار مجلس الأمن في مناقشة الادعاءات الاسرائيلية ، وقبل أن تصدر المنظمة  
الدولية قرارها حول هذا الموضوع ، فاجأت اسرائيل العالم بهجومها النادر  
الشامل على مصر وسوريا والأردن صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ . . ولم تكتف  
باحتلال خليج العقبة ومضيق تيران ، بل احتلت كل سيناء حتى قناة السويس ،  
وكل الضفة الغربية وقطاع غزة وهما البقية الباقية من فلسطين ، وكل مرتفعات  
الجولان السورية . . ولم تكتف إسرائيل بعد العدوان والاحتلال بطلب حق  
المرور من خليج العقبة ومضيق تيران ، بل راحت تضم الأراضي العربية إلى  
إسرائيل ، وتطرد العرب سكانها الشرعيين إلى خارج حدود فلسطين . وتقيم  
المستعمرات فيها وتستورد المهاجرين لسكنها ، مسفرة عن أهدافها وأطماعها  
الحقيقية ، ومتحدية بمحاسن الأمن والجمعية العمومية والرأي العام العالي .

## قضية خليج العقبة والقانون الدولي

إن الإدعاءات الصهيونية الأنجلو أمريكية بدولية خليج العقبة ومضيق تيران، وبمخضوعهما للملاحة الدولية المفتوحة والحرّة ، هي إدعاءات استعمارية عدوانية. تستهدف إنتهاك حقوق مصر بالسيادة على أراضيها ومياهاها الإقليمية ، ومنازعة الدول العربية سيادتها الوطنية والتاريخية على خليج العقبة . وتشكل خرقاً فاضحاً لحقوق السيادة وأحكام القانون الدولي .

ولقد أوضحنا في بحث « قضية خليج العقبة ومضيق تيران » من هذا القسم، الأهداف العدوانية والاستعمارية للإدعاءات الاسرائيلية الأنجلو أمريكية في هذه القضية العربية العادلة . وسنحاول في بحثنا هذا مناقشة الجوانب القانونية لهذه الادعاءات . ومن أجل الالمام بالموضوع من كل أطرافه ، فسيكون ترتيب بحثنا كالتالي :

- ١ — وضع خليج العقبة في القانون الدولي .
- ٢ — الوضع القانوني لمضيق تيران .
- ٣ — الوضع القانوني بين مصر واسرائيل .
- ٤ — طبيعة حرب يونيو في القانون الدولي .

( ١ )

### الوضع القانوني لخليج العقبة

إن خليج العقبة خليج عربي تاريخي ، يخضع للسيادة العربية المشتركة للدول العربية الواقعة عليه . ومياهاه مياه عربية داخلية ولا تعتبر من أعالي البحار. وذلك للأسباب التالية :

(١) يقع خليج العقبة من كل أطرافه ضمن الأراضي العربية ، منذ الثلث الأول من القرن السابع الميلادي على الأقل حتى بعد قيام إسرائيل بالحرب والعدوان عام ٩٤٩ . ولقد مارس العرب سيادتهم الكاملة عليه وفي مياهه طيلة هذه الفترة ، وبلا أدنى معارضة أو منازعة .

فمنذ عام ٦٣٣م وحتى عام ١٥١٦م ، مارست دول الخلافة العربية المتعاقبة هذه السيادة على الخليج . ومن عام ١٥١٦م وحتى عام ١٩١٨م ، مارسها دولة الخلافة العثمانية ، التي كانت الأقطار العربية الواقعة على الخليج تشكل جزءاً أصلياً منها ، وكان شعبها يشكل جزءاً أصلياً أيضاً من شعب دولة الخلافة الإسلامية .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ واستقلال أجزاء دولة الخلافة ، انتقلت هذه السيادة إلى الدول العربية التي قامت على أطراف الخليج . ولم تكن إسرائيل بأي شكل من الأشكال في عداد الدول التي استقلت عن الدولة العثمانية ، أو التي قامت على أي جزء من أجزاء الخليج . فقد مارست مصر والسعودية والأردن مباشرة سيادتها على الخليج ، ونابت بريطانيا عن شعب فلسطين بحكم انتدابها عليه من عصبة الأمم في المشاركة بهذه السيادة .

ولقد تمت هذه الممارسة بشكل كامل وبدون معارضة أو منازعة من أحد . فلم يكن العرب ولا حتى العالم يعرفون في تلك الفترة ، ما يسمى بالشعب اليهودي أو بدولة إسرائيل . وكان الخليج يعتبر طيلة تلك الفترة ميهاً عربية داخلية ، وطريقاً طبيعياً للحجاج المسلمين من الشمال والغرب إلى مكة في الحجاز ، وممرأ جغرافياً واقتصادياً بين المشرق العربي وأقطار المغرب العربي .

وظل وضع الخليج على هذا الشكل حتى قام الوجود الاسرائيلي الطارئ

والعدوانى عام ١٩٤٩ على قُتته الشمالية ، بالشكل الذى أوضحناه فى بحث « قضية خليج العقبة ومضيق تيران » ، ونتيجة للحرب القائمة بين العرب وإسرائيل والموقوفة بالهدنة الحربية منذ عام ١٩٤٩<sup>(١)</sup> .

ولقد جرى العرف الدولى على اعتبار مثل هذا الخليج خليجاً تاريخياً ، واعترف للدولة أو الدول التى استمر وضعها التاريخى على مثل هذه الخلجان مدة من الزمن دون معارضة أو منازعة بحق السيادة الكاملة على مياه هذا الخليج<sup>(٢)</sup> .

وأقرت محكمة العدل الدولية لأمريكا الوسطى فى قضية « خليج فونسكا » عام ١٩١٧ : « أن هذا الخليج يخضع للسيادة المشتركة للدول الواقعة عليه ، وهى سلفادور ونيكاراغوا وهندراس باعتباره خليجاً تاريخياً » . وقد نشر هذا الحكم مفصلاً فى المجلة الأمريكية للقانون الدولى ( الجزء الحادى عشر لعام ١٩١٧ ص ٦٧٤ ) .

ولقد جرى العرف الدولى أيضاً على الاعتراف بسيادة الدول الكاملة على الخلجان التاريخية الواقعة عليها ، حتى ولو زادت فتحة هذه الخلجان على ( ٢٤ ) ميلاً . وقضايا خلجان : « كانكال أو غرانفيل » فى فرنسا ، و « قناة بريستول » بانكلترا ، و « خليج هودس » بكندا ، و « خليج فنلندا » و « خليج دلادر » بالولايات المتحدة ، و « خليج تونس » وغيرها ، أيدت كلها موقف الدول

---

(١) أنظر الباب الثانى من هذا القسم من الكتاب ( قضية العقبة وتيران ) .

(٢) القانون الدولى للبحار ، كولومبس .



العربية باعتبار خليج العقبة خليجاً تاريخياً يخضع لسيادة الدول العربية المشتركة والكاملة على أطرافه<sup>(١)</sup>.

(ب) وكذلك فإن خليج العقبة خليج وطنى عربى ، ومياهه مياه عربية داخلية . فطوله (١٠٠) ميل ، وعرضه يتراوح بين (٣-١٧) ميلاً ، ولا يزيد اتساع مدخله على (٦) أميال ، غطت « جزيرة تيران » بعرضها البالغ (٥) أميال معظم هذا المدخل وقسمته الى قسمين ، وجعلت ممر « الانترا برايس » الصالح للمرور منه لا يزيد اتساعه على (٣٠) من الميل فقط . وهى تقع بين هذه الجزيرة وبين صخور ساحل سيناء ، لأن القسم الشرقى من الممر مرجأنى كثير الصخور لا يصلح للملاحة .

فتطبيقاً لأية أحكام للمياه الدولية ، وبموجب أية مقاييس من مقاييس المياه الإقليمية ، يتأكد أن مياه هذا المدخل الوحيد للخليج هى مياه إقليمية عربية وأن حق السيادة عليه وعلى المرور منه هو ملك كامل للجمهورية العربية المتحدة التى تملك اليابسة على طرفيه الشرقى والغربى . فأقل مسافة للمياه الإقليمية هى ثلاثة أميال ، ومدخل الخليج يقل حتى عن هذه المسافة . هذا مع العلم بأن مسافة المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية وللجمهورية العربية المتحدة، هى (١٢) ميلاً . فهى تستغرق كل مياه الخليج حتى فى أوسع أجزائه ، الأمر الذى لا يجعل أى مجال لأى ادعاء بوجود مياه دولية فى هذا الخليج .

---

(١) — مذكرة أمانة الأمم المتحدة عن الخليجان التاريخية لعام ١٩٥٧ .

— القانون الدولى العام . د . محمد حافظ غانم .

— قرار محكمة العدل الدولية فى قضية المصايد عام ١٩٥١ حول اعتبار الخليجان النرويجية خليجاً تاريخياً .

وكذلك فإن المادة (٧) من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ ، وقرار « المحكمة الدائمة للتحكيم » في قضية مصايد شمال الأطلسي بين إنجلترا وأمريكا عام ١٩١٠ ، قررتا أن أقصى حد لفتحة الخليج الوطنى هو ( ٢٤ ) ميلا . وفتحة خليج العقبة هى أقل من ذلك بكثير ، فهو خليج وطنى .

ولقد قررت قواعد القانون الدولى وأعرافه أن مياه الخليج الوطنى مياه داخلية ، لا تتمتع سفن الدول الأجنبية فيها بحق المرور الحر المفتوح . وقضت هذه القواعد والأعراف بحق الدولة أو الدول صاحبة حق السيادة فى الخليج الوطنى ، أن تقصر حق الصيد فيه على مواطنيها ، وأن تمارس كل حقوق السيادة التشريعية والقضائية والإدارية على السفن والأشخاص والأشياء فى هذا الخليج<sup>(١)</sup> .

وتطبيقاً لهذه المبادئ الدولية والقانونية فإن مياه خليج العقبة ومدخله هى مياه عربية داخلية ، وأن مرور السفن فيه يخضع للإجراءات والقواعد والتعليمات الموضوعة من الدولة أو الدول العربية صاحبة حق السيادة .

## ( ٢ )

### الوضع القانونى لمضائق تيران

وكذلك فإن ادعاء إسرائيل والدول الإمبريالية الضالعة معها ، بأن مضائق تيران هى مضائق دولية ، هو ادعاء استعمارى عدوانى محض ، لا يستند إلى أى حكم أو مبدأ قانونى أو دولى . لأن القواعد الخاصة بالمضائق الدولية لا تنطبق

---

(١) القواعد العامة للخلجان الوطنية . القانون الدولى العام - د محمد حافظ غانم .

إطلاقاً على تيران. ولأن مضائق تيران لا تصل بين أى جزئين من أعلى البحار.  
وذلك للأسباب التالية :

(١) أن محكمة العدل الدولية حددت بقرارها الصادر عام ١٩٤٩ فى قضية  
« مضيق كورفو » طبيعة المضائق الدولية ، واشترطت شرطين أساسيين لاعتبار  
أى مضيق مضيقاً دولياً . وهما :

١ — أن يكون المضيق موصلاً بين بحرين عامين . أى كمضيق جبل طارق  
الذى يوصل بين المحيط والبحر الأبيض المتوسط .

٢ — أن يكون المضيق وطنياً ولكنه يستعمل فى السابق كماء دولية ، دون  
اعتراض صاحب حق السيادة على هذا الاستعمال<sup>(١)</sup> .

\* غير أن مضيق تيران مضيق داخلى ، يصل بين طرفين لبحر واحد هو  
البحر الأحمر ، ولا يصل إطلاقاً بين بحرين عامين . ونظرة واحدة إلى الخريطة  
تكفى لإثبات هذه الواقعة القانونية الأساسية فى الموضوع .

\* وكذلك فإن هذا المضيق لم يستعمل قط للملاحة الدولية الحرة المفتوحة ،  
بل ظل دائماً مضيقاً عربياً وطنياً دون اعتراض أو منازعة من أى طرف من  
الأطراف . فلقد إشتطت إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، عدم تطبيق أحكام  
المرور الدولى فى قناة السويس على الخلجان والممرات الوطنية فى البحر الأحمر ،  
وكان منها خليج العقبة ومضيق تيران .

أما الاحتجاج بالمعارضة الاسرائيلية والمرور فى المضيق عام ١٩٥٦/١٩٥٧ ، فهو  
مردود بحالة الحرب القائمة بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، وبظروف

---

(١) مطبوعات محكمة العدل الدولية لعام ١٩٤٩ .

العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . فلم يقبل العرب فى أى لحظة مزاعم إسرائيل ومطالبها بحق المرور . ولم يتأخروا مرة خلال هذه الفترة عن منازعة كل اعتراض على عدم دوليه مضيق تيران .

ولعل فى ما أوردناه عن تطور قضية خليج العقبة وتيران فى الباب الثانى من هذا القسم ، ما يكفى لإثبات الموقف المصرى المتصلب تجاه مزاعم إسرائيل ومطالب الدول البحرية . ولعل فيه أيضا ما يعطى الدليل القاطع على ممارسة مصر لحقوق سيادتها كاملة على هذا المضيق ، وخصوصا قضية الباخرة « أمباير روش » الانكليزية عام ١٩٥٠ .

(ب) إن المادة ( ١٦ ) من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ ، التى حاولت إسباغ الصفة الدولية « على المضائق التى تصل جزءاً من أعالى البحار بالمياه الإقليمية التابعة لدولة من الدول » .. ، هى جزء من محاولة الادعاءات الصهيونية الامبريالية لفرض سيطرتها الاستعمارية العدوانية على المياه العربية ، تحت ستار الشرعية الزائفة . وهى لا تغير بحال من الأحوال صفة مضائق تيران الوطنية للأسباب التالية :

١ — لأنها جاءت فى محاولة مكشوفة لتغيير قواعد القانون الدولى المقررة بشأن المضائق لمصلحة أطرافها وموقعيها . وهى لا تعتبر تدويناً للعرف الدولى المستقر ، ولا تعبر عن قواعد دولية مقبولة . وجاءت مخالفة حتى إلى ما ذهبت إليه لجنة القانون الدولى فى تعريف المضائق<sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر رأى ( فينيك ) فى كتابه ( القانون الدولى - نيويورك ١٩٦٥ حول إتفاقية جنيف ومضيق تيران ) .

٢ — ان هذه الاتفاقية عقدت تحت تأثير أحداث الشرق الأوسط خلال عامي ٩٥٦، ٩٥٧، وبعد فشل ما يسمى « بالدول البحرية » بإرجاع سيطرتها على قنال السويس ، وباخفاق عدوانها المسلح على مصر عام ١٩٥٦ . وبعد فشل كل محاولاتها لتسجيل حقوق لاسرائيل في خليج العقبة ومضيق تيران ، سواء كنتيجة لعدوان عام ٩٥٦ ، أو بواسطة الأمم المتحدة كشرط للانسحاب .

٣ — أن الجمهورية العربية المتحدة صاحبة حق السيادة على مضيق تيران لم تكن طرفا في هذه الاتفاقية . وقد رفضت الانضمام اليها ، واتهمتها بالخروج على العرف الدولي ، وباستهداف مساندة اسرائيل عن طريق وضعها كقاعدة لا تنطبق إلا على مدخل خليج العقبة ومضيق تيران .. !

فمضيق تيران مضيق داخلي وغير دولي ، ومياهه التي لاتصل لمسافة ثلاثة أميال هي مياه مصرية إقليمية بإجماع قواعد القانون الدولي وآراء الفقهاء . وهو لا يصل بأي شكل من الأشكال بين جزئين من أعالي البحار . وللادة (١٦) من اتفاقية جنيف لعام ٩٥٨ ، لا تاتزم غير أطرافها وموقعيها لمخالفتها للقواعد الدولية المقررة ولطعنها بالفرض والمصلحة .

( ٣ )

### الوضع القانوني بين مصر وإسرائيل

وعلى الرغم من كل القواعد والأحكام والأعراف الدولية السابقة ، التي تثبت أن خليج العقبة ومضيق تيران مياه وطنية داخلية للعرب ، وحتى لو طبقت عليها « مبادئ البحر الأقليمي والمنطقة المجاورة » ، فان الإدعاءات الصهيونية

الامبريالية فيهما تخالف أبسط مبادئ السلامة الوطنية وأحكام القانون الدولي وذلك للأسباب التالية :

(أ) لأن حالة الحرب هي التي تحكم العلاقة القانونية القائمة منذ عام ١٩٤٨ بين مصر واسرائيل ، والتي تأكدت عام ١٩٥٦ .

(ب) لأن وجود حالة الحرب يعطى مصر جميع حقوق المحاربين في مضيق تيران على السفن الاسرائيلية وعلى السفن الأجنبية الذاهبة إليها .

\*

\* \*

إن المزايم الاسرائيلية القائلة بأن « اتفاقية الهدنة الحربية لعام ١٩٤٩ » بين مصر واسرائيل قد أنهت حالة الحرب القائمة منذ عام ١٩٤٨ بين البلدين ، هي مزايم باطلة ومنافية للقواعد الدولية . فالهدنة لا تنهى حالة الحرب القائمة ، لا قانونياً ولا واقعياً . بل انها توقفها إيقافاً مع استمرار قواعد حالة الحرب في حكم أعمال المتحاربين والعلاقة بينهما ، وفي حكم علاقة المحايدين معها أو مع أى طرف منهما<sup>(١)</sup> .

وعلى فرض أن حالة الحرب القائمة عام ١٩٤٨ ، قد انتهت جدلاً بهدنة عام ١٩٤٩ على حد مزايم اسرائيل ، فإن عدوان اسرائيل على مصر عام ١٩٥٦ قد أعاد حالة الحرب من جديد بينهما . فأصبحت كل العلاقات بينهما محكومة لحالة الحرب ، عند إثارة موضوع خليج العقبة وتيران عام ١٩٦٧ . وأصبح لمصر حق ممارسة كل حقوق المحاربين في مياهها الإقليمية ومضيق تيران<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المجلة الأمريكية للقانون الدولي - هوارد ليفي - جزء (٥٠) عام ١٩٥٦ .

(٢) القانون الدولي - أوبنهايم - جزء (٢) .

ولقد تأيد هذا الوضع في قرار لمحكمة الاستئناف الاتحادية الأمريكية صدر في ١١/١١/٩٥٨ في قضية تعويض بسبب الغاء رحلة السفن عبر قناة السويس أثناء العدوان الاسرائيلي الانجليزى الفرنسى على مصر عام ٩٥٦ . وقد جاء في هذا القرار : « أن الوضع القائم بين مصر ودول فرنسا وبريطانيا عام ٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى ، وضع تنطبق عليه كل مقاييس الحرب بنظر القانون الدولى .. (١) » .



ومادامت حالة الحرب هى التى تحكم العلاقة القانونية بين مصر وإسرائيل ، فإن قواعد القانون الدولى وأعرافه تعطى مصر ممارسة جميع حقوق المتحاربين ضد إسرائيل وفى مضيق تيران وعلى مياهها الإقليمية . وأبرز هذه الحقوق هى :

١ — حق حظر ومصادرة المواد الاستراتيجية .

٢ — حق ضبط السفن التجارية والحربية للعدو ومصادرتها .

٣ — حق فرض الحصار البحرى .

٤ — حق التفتيش والضبط .

وقد مارست مصر هذه الحقوق قبل عام ٩٥٦ وبعد هذا العام ، وشكلت محكمة خاصة هى « مجلس الغنائم » بتاريخ ١٩٤٨/٧/٨ وبموجب الإعلان القانونى رقم (٣٨) . ومارس هذا المجلس حل المنازعات التى نشأت بين الحكومة المصرية وأصحاب السفن المحايدة أثناء ممارسة هذه الحقوق .

ولا عبرة من وجهة نظر القانون الدولى بما تم من مرور السفن الإسرائيلية

---

(١) السيادة العربية على خليج العقبة وتيران - د . صلاح الدباغ .

عام ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى على مصر وخلال وجود قوات الطوارئ الدولية . ذلك لأن هذا المرور المؤقت كان فى ظل العدوان والاحتلال ، وهو لا يكسب حقاً مشروعاً فى السيادة . ولأن الأمم المتحدة نفسها أدانت إسرائيل بهذا العدوان ، ورفضت اشتراط انسحابها من سيناء عام ١٩٥٧ بالاعتراف بحقها فى المرور من مضيق تيران وباستعمالها لخليج العقبة .

\*\*\*

ثم ان الزعم بانتفاء حالات الحرب بعد قيام الأمم المتحدة ، يرد عليه ثلاثة أمور : الأول : نص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ، التى تؤكدمشروعية الحرب الدفاعية . ومصر والعرب يعتبرون حربهم مع إسرائيل حرباً دفاعية . حيث أن مصر وكل الدول العربية ملتزمة بمقتضى ميثاق الجامعة العربية بالدفاع عن حقوق شعب فلسطين العربى المجاور لها والذى تعرض للهجوم الصهيونى عام ١٩٤٨ . وكذلك لأن إسرائيل لم تقم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، والصادرة عام ١٩٤٩ بعودة اللاجئين . بل استمرت فى ممارسة العدوان ضد حقوق شعب فلسطين .

وما دامت هذه الحرب قائمة ، فمن حق مصر ممارسة جميع حقوق المتحاربين ضد إسرائيل ، وفرض الإشراف على المرور فى مضيق تيران وممارسة حقوق السيادة على خليج العقبة ..

والثانى : أن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ ، حددت فى المادة (١٤) حق مرور السفن فى البحار الإقليمية بمبادئ عامة لحالات السلم ، منها :

١ — المرور البرى .

٢ — عدم الاضرار بأمن دولة الساحل .

٣ — تقييد المرور بقواعد المرور الدولى .



ومع الاحتفاظ برأينا حول هذه الاتفاقية وعدم إلزامها لغير أطرافها ، فإن مبادئها لا تحرم دولة الساحل حق اتخاذ إجراءات السلامة الوطنية في زمن السلم ، ولكنها لا يمكن أن تحول دون تطبيق قواعد المرور البحري الدولية زمن الحرب . فمن حق مصر وهى فى حالة حرب دفاعية مع إسرائيل ، أن تمنع سفنها من المرور فى مياهها الإقليمية ، وأن تراقب كل السفن الأجنبية المارة بهذه المياه إلى شواطئ إسرائيل بالتحقيق والتفتيش لمنع وصول أى مواد استراتيجية إليها . لأن مرور إسرائيل لا يمكن أن يكون بريثا فى مياه مصر الإقليمية .

والثالث : إن إسرائيل نفسها اعترفت لمصر بهذا الحق . وذلك عندما تم الاتفاق فى لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية المشتركة عام ١٩٥٣ بحضور مراقبى الهدنة من الأمم المتحدة ، على عدم دخول مرور السفن التابعة لإسرائيل فى المياه الإقليمية المصرية .

فالعلاقة القانونية القائمة بين مصر وإسرائيل كانت وما زالت علاقة حالة الحرب . وأعراف حالة الحرب وليس قواعد حالة السلم هى التى يجب أن تحكم هذه العلاقة ، فيما يتعاقب بخليج العقبة ومضيق تيران ، فى أى نزاع قانونى بين مصر وإسرائيل .

( ٢ )

### طبيعة حرب يونيو والقانون الدولى

لقد ثبت من الدراسة السابقة لقضية « خليج العقبة ومضيق تيران » فى ضوء القوانين والأعراف الدوائية ، أن خليج العقبة ومضيق تيران يخضعان خضوعا كاملا للسيادة العربية ، وأن الوجود الاسرائيلى على خليج العقبة أمر

غير مشروع ، ولا يكسب إسرائيل تحت كل الاعتبارات والظروف أية حقوق مشروعة في الاشتراك بالسيادة على خليج العقبة أو بالمرور الحر المفتوح من مضيق تيران .

وثبت من هذه الدراسة أيضاً ، أن كل ما قامت به الجمهورية العربية المتحدة منذ عام ١٩٤٩ ، ضد مرور إسرائيل في هذه الممرات العربية الداخلية وخلال هذه المياه العربية الاقليمية ، كان في حدود أحكام القانون الدولي وفي نطاق حقوقها الوطنية والقانونية والدولية . وأن قرارها الذي أصدرته في ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، بإنهاء عمل قوة الطوارئ الدولية ، وبممارسة حق سيادتها على مضيق تيران وميناء شرم الشيخ المصريين ، ومنعها السفن الاسرائيلية من المرور في مياهها الاقليمية ، كان أيضاً عملاً مشروعاً . يتفق مع أحكام القانون الدولي ومع سلامتها الوطنية ، وينسجم كل الانسجام مع حقوق المتحاربين التي كفلتها القواعد والأعراف الدولية .

غير أن إسرائيل التي جادلت في هذه الحقوق العربية الواضحة قبل عام ١٩٥٦ وشنت عدوانها المسلح آنذاك لتغيير هذه الحقوق بالقوة والعدوان ، كررت نفس المأساة عام ١٩٦٧ .

فبينما لا يزال الجدل القانوني قائماً حول وضع خليج العقبة ومضيق تيران ، بعد قرار الجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٢٢ مايو ١٩٦٧ . وبينما لا تزال مؤسسات الأمم المتحدة تنظر في المنازعات التي نشأت بين مصر وإسرائيل حول هذا القرار ، بناء على طلب إسرائيل .. فاجأت إسرائيل صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ مصر وسوريا والأردن والعالم بهجومها العدواني الفادر المعروف . معلنه أيضاً هذه المرة ، عزمها على تغيير هذه الحقوق العربية ، وإصرارها على فرض شروطها.

العدوانية ، بالقوة المسلحة وليس عن طريق الأمم المتحدة أو القانون الدولي .

وخلافا لادعاءاتها بتبرير هذا العدوان بالوضع في خليج العقبة ومضيق تيران ، فإنها احتلت كل الأجزاء الباقية من فلسطين ، وكل أرض سيناء المصرية ، وكل مرتفعات الجولان السورية . ثم أعلنت ضم القدس إلى عاصمتها ، وألحقت كل الأراضي المحتلة بتنظيماتها الإدارية الاسرائيلية .

ومنذ عام وإسرائيل تمارس في الأرض المحتلة وضد سكانها ، أبشع جرائم القتل والتعذيب والإبادة والتهجير الجماعية . ومنذ سنة وإسرائيل تتحدى قرارات الأمم المتحدة والرأي العام العالمي ، وتعلن رفضها للانسحاب وتمسكها بضم الأراضي المحتلة .

\* \* \*

إن الحرب التي قامت إسرائيل بشنها ضد الدول العربية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ حرب عدوانية ، ليس لها ما يبررها ، ولا يمكن اعتبارها بحال من الأحوال حرباً دفاعية . فهي ضربة في صميم ميثاق الأمم المتحدة ، ولطخة سوداء في جبين مقاصدها ومبادئها ، وانتهاك صارخ لكل مبادئ القانون الدولي والسلم العالمي والقيم الانسانية والأخلاقية .

فبينما نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة : « إن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها هي حفظ السلم والأمن الدولي » .. أثبتت إسرائيل ، وهي عضو الأمم المتحدة ومخلوقها الغريب ، رفضها لهذا المبدأ وانتهيا كما له نصاً وروحاً .

وبينما حدد الميثاق وسائله لحفظ السلم والأمن الدوليين « باتخاذ التدابير المشتركة لمنع ما يهدد السلم وإزالته .. وبالتذرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ

العدل والقانون الدولي . أثبتت إسرائيل عضو المنظمة والمشاركة في تطبيق ميثاقها ، أنها تؤمن بالعدوان بدلا من السلم .. وأنها تتذرع بالقوة والعنف لحل المنازعات الدولية .. وأنها لا تؤمن بمبادئ العدل والقانون الدولي .

وبينما تعلن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة : « بأن دول الأمم المتحدة وقد آلت على نفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي جلبت على الإنسانية أحزاناً لا توصف .. » ، جاءت إسرائيل عضو المنظمة بعدوانها يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لتثبت للأمم المتحدة وللإنسانية جمعاء بأنها تعمل على جر العالم إلى حرب جديدة .. وبأنها بتنكرها للأمم المتحدة ولقراراتها وللنظام الدولي ، تسير بخطى حثيثة نحو جر الإنسانية إلى ويلات جديدة وأحزان جديدة .

\* \* \*

وأن الحرب التي أعدت لها إسرائيل ونفذتها غدراً وعدواناً يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، خلافا لميثاق الأمم المتحدة ، وتجاهلا لمؤسساتها التي كانت لاتزال تناقش قضية خليج العقبة ومضيق تيران وهي مبررات إسرائيل لهذا العدوان ، تشكل بمقتضى أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأحكام محكمة نورمبرج الدولية ، جرائم أساسية ضد السلام ، وضد الإنسانية ، وضد الشعوب العربية وحقوقها في السيادة والاستقلال .

\* \* \*

أما مخالفات إسرائيل لشرائع الحرب ضد المدنيين وحقوقهم في الأراضي المحتلة ، فقد خصصنا لها القسم التالى من هذا الكتاب .

# القسم الخامس

الإحتلال الإسرائيلي  
والقانون الدولي



# الإجراءات الإسرائيلية في الأرض المحتلة

تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلية منذ حربها العدوانية في ٥ يونيو ١٩٦٧ وحتى الآن ، بسلسلة من الاجراءات التعسفية ، الإدارية والتنظيمية والقانونية والتشريعية ، ضد الأوضاع الوطنية والمقررة من قبل في الأراضي العربية المحتلة . مستهدفة من وراء هذه الاجراءات محور صفة هذه المناطق العربية ، وصبغها بالصبغة اليهودية الاسرائيلية ، وضمها بالتالي إلى الأراضي الاسرائيلية المحتلة . منذ عام ١٩٤٨ .

وتمارس سلطات إسرائيل منذ قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في تلك الحرب العدوانية ، أبشع جرائم القتل والتعذيب والاعتقال المهن والنهب والتهجير الجماعية ، ضد المدنيين العرب وحقوقهم الطبيعية والقانونية . وتقوم يوميا باقتراف جرائم الاضطهاد السياسي والاجتماعي والفكري والعنصري ، ضد المنظمات العربية السياسية والنقابية والمهنية ، وضد المثقفين والعمال والطلاب في كل الأراضي العربية المحتلة . متخذة من سلطات الاحتلال سنداً لسلطات كيفية مطلقة في التصرف بالمناطق المحتلة ، ومعتبرة انتصار العدوان تقويضا مطلقا لها باستعباد المواطنين العرب وانتهاك كل حقوقهم المقررة .<sup>(١)</sup>

وترفض سلطات الاحتلال الاسرائيلي أى احتجاج أو طعن من المدنيين العرب ، ضد هذه الاجراءات . وترفض أى إجراء أو طلب أو قرار ضدها ، أو بشأنها ، من أى منظمة شعبية دولية أو من مجلس الأمن الدولي والجمعية

---

(١) أنظر بحث « الوضع في الشرق الأوسط » من القسم الأول للكتاب .

العمومية للأمم المتحدة . وكان اعتقال وطرد مفتي المسلمين وعمدة القدس ومسئولي المنظمات العربية من الأرض المحتلة ، هو جوابها على طعن المدنيين العرب ضد هذه الاجراءات.. وكان إعلانها برفض: قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر خلال أكتوبر ١٩٦٧ ضد ضم مدينة القدس العربية الأردنية إلى القدس اليهودية المحتلة ، وقرار مجلس الأمن الصادر خلال ابريل ١٩٦٨ بمنعها من إقامة العرض العسكري في مدينة القدس الأردنية ، وقرار مجلس الأمن الصادر في مايو ١٩٦٨ بإلغاء إجراءات إسرائيل بضم القدس الأردنية إليها ، هو جوابها أيضاً على تدخل المنظمة الدولية ضد هذه الاجراءات التعسفية .

وكما رفضت إسرائيل أى تدخل أوطعن حول هذه الاجراءات من المدنيين العرب والجمعية العمومية ومجلس الأمن ، رفضت أيضاً قبول أى لجنة أو مبعوث من الأمم المتحدة أو سكرتيرها العام أو رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية ، للتحقيق في أوضاع المدنيين والمعتقلين ومعسكرات التهجير والتعذيب في الأراضي العربية . ودأبت تعلن بكل تحد عن إجراءاتها بطرد العرب واستيراد المهاجرين اليهود ، وعن هدم القرى والبيوت ومصادرة الأراضي العربية وإقامة المستعمرات السكنية عليها لإيواء المهاجرين .

ووجدت إسرائيل في هذا الجو الدولي ، الذي أصبح فيه الحق الذي لا تحميه القوة نوعاً من الفلسفة والوهم والخيال ، الفرصة سانحة لمزيد من الاجراءات والجرائم ، للتخلص من العرب في المناطق المحتلة ، ولتحقيق حلمها التوسعي الاستعماري بإقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل . . . ووجدت إسرائيل في الوقت نفسه بين الدول الكبرى والكتاب والسياسيين والحقوقيين من يؤيد هذه الاجراءات النازية ، ومن ينفي خضوع المناطق المحتلة



لأية أحكام أو مبادئ أو موثيق قانونية أو إنسانية أو دولية ، غير أحكام ومبادئ الاحتلال الاسرائيلية .. !

\* والموضوع المطروح في هذا البحث القانوني الآن ، هو :

١ — هل أن إسرائيل حرة التصرف في المناطق المحتلة وبمصير سكانها المدنيين نتيجة لاقتصار العدوان ووقوع الاحتلال ، أم هي تخضع لأحكام قانونية وأعراف دولية في ممارسة هذا الاحتلال .. ؟

٢ — ما هو الضابط القانوني ، والمقيّم الشرعي والحقوقى ، للقوانين والقرارات والاجراءات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .. ؟

٣ — هل يخضع المدنيون العرب في المناطق المحتلة إلى أى معاملة غير قانونية وغير إنسانية ، خلافا لقوانين مناطقهم السابقة على الاحتلال وشرائع وأعراف الحرب ، نتيجة للعدوان والاحتلال الاسرائيلي .. ؟

\* إن أى قانون أو عرف دولي لا يمكن أن يجعل من العدوان والاحتلال سنداً لسلطات كيفية واختصاصات مطلقة ، يمارسها المحتل ضد الوضع القائم في المناطق المحتلة أو ضد حقوق المدنيين الطبيعية والوطنية والقانونية المقررة . بل إن القواعد العامة والأساسية في القوانين والأعراف الدولية ، ومبادئ الاعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وأحكام نورمبرج وطوكيو واستوكهولم الدولية المقررة ، هي وليس الاحتلال ، الضابط والمقيّم القانوني والدولي والشرعي لحقوق المحتل وواجباته في المناطق المحتلة وتجاه سكانها المدنيين .

وفي هذا القسم من الكتاب سنناقش هذا الموضوع على الشكل التالى :

١ — الوضع القانوني للاحتلال الاسرائيلي .

٢ — حقوق المدنيين في المناطق المحتلة .

٣ — الاجراءات الاسرائيلية والقانون الدولي .

# الوضع القانوني للاحتلال الاسرائيلي

إن أحكام القانون الدولي العام . اعترفت بالاحتلال الحربي كواقعة قانونية مؤقتة في نطاق قواعدها العامة والأساسية . ولكنها في الوقت نفسه رتبت على الاحتلال خلال فترته المؤقتة ، واجبات محددة تجاه المناطق المحتلة وسكانها المدنيين . كما أنها أعطت هذا الاحتلال أيضاً حقوقاً محددة ومقننة على الأرض والسكان .

ولقد ميز القانون الدولي بين نوعين من الاحتلال ، هما :

١ — الاحتلال الكامل ، الذي استتب الأمر فيه للسلطات المحتلة دون أى مقاومة نظامية أو شعبية .

٢ — والاحتلال غير المستقر ، الذي لا زالت معه سلطات الاحتلال تواجه المقاومة في الاقليم المحتل ، سواء أ كانت هذه المقاومة نظامية أو شعبية .

وتبعاً لذلك قننت الحقوق الدولية حقوقاً إضافية للمدنيين المقاومين في المناطق المحتلة . فأضيفت عليهم صفة المحاربين ، وقضت بتمتعهم بكل الحقوق المترتبة على هذا الوضع القائم .

وما دمننا في صدد تحديد الوضع القانوني للاحتلال الاسرائيلي في الأراضي العربية ، فسنعالج في هذا القسم حقوق وواجبات الاحتلال فقط . تاركين تحديد نوعيته وحقوق المدنيين المقاومين إلى القسم السادس ، الذي سنخصصه « للمقاومة العربية والقانون الدولي » .

## واجبات وحقوق الاحتلال الحربى

لقد تضمنت « لائحة لاهاى للحرب البرية » فى قسمها الثالث وفى المواد (٤٢ — ٥٦) موضوع الاحتلال الحربى ، وحددت واجبات وحقوق سلطات الاحتلال فى الأراضى المحتلة (١) . وسنحاول فى هذا الباب استعراض المبادئ القانونية والدولية لهذه الواجبات والحقوق ، تاركين موضوع مناقشة الاجراءات اليهودية فى ضوءها وعلى أساس أحكامها إلى الباب الرابع من هذا القسم وهو الخاص « بجرائم الاحتلال الاسرائيلى والقانون الدولى .

### أولا — الواجبات الأساسية للاحتلال :

١ — إن الصفة الأساسية للاحتلال الحربى ، هى أنه « مؤقت ومحدود الأجل » ويجب أن ينتهى بانتهاء الحرب ، أما بعودة الإقليم إلى سيادته الأصلية.. أو بتسوية النزاع الذى أدى إلى الاحتلال بالطرق السلمية، وفقا لواجبات واختصاصات مجلس الأمن المحددة فى المواد : (٢٤) ، (٢٥) ، (٢٦) ، (٢٧) ، (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة . . أو بالتدابير اللازمة التى يجب أن يتخذها المجلس إذا لم تفد الوسائل السلمية ضد المعتدى ، لحفظ السلم والأمن الدولى وإعادة الأمر إلى نصابه . وذلك وفقاً لاختصاصاته وصلاحياته المنصوص عليها فى المواد : (٣٩) ، (٤٠) ، (٤١) ، (٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة ( المادة ٤٢ من اللائحة ) .

٢ — والصفة الثانية الأساسية له ، أنه لا يمكن أن يرتب للسلطات المحتلة أية حقوق أو آثار . على حق السيادة الأصلية للمناطق المحتلة . بل يبقى حق

(١) لائحة لاهاى هى مجموعة قوانين وأعراف الحرب البرية التى أقرتها الدول فى مؤتمر لاهاى: عام ١٨٩٩ ، وعام ١٩٠٧ وأرقتها بالاتفاقية الدولية المسماة بهذا الاسم.

السيادة قانونيا ودوليا على المناطق المحتلة للدولة الأصلية صاحبة الاقليم ،  
وللدولة المحتلة حق ممارسة هذه السيادة نيابة عنها أثناء فترة الاحتلال ،  
ووفق المبادئ الدولية المحددة في لائحة لاهاي .

٣ -- ولا يجوز للدولة المحتلة أن تضم أو تعلن ضم المناطق المحتلة كلها أو بعضها  
إليها بأي شكل من الأشكال بدون اتفاق وقبل التسوية النهائية . وكل  
إجراء من هذا القبيل تتخذه الدولة المحتلة تحت أى إعتبارات من جانب  
واحد ، هو إجراء باطل . ولا يترتب على مثل هذا الاجراء أى أثر قانوني  
أو شرعى أو دولي ( المادة ٤٣ من اللائحة ) .

٤ — وعلى سلطات الاحتلال اتخاذ الاجراءات العاجلة لاعادة النظام والقانون  
إلى ما كانا عليه فى الأرض المحتلة . وعليها أن تحترم فى كل ذلك ،  
الأوضاع القانونية والادارية والوطنية والتشريعية والمالية المعمول بها  
قبل الاحتلال فى المناطق المحتلة . ولا يجوز لها إلغاء هذه الأوضاع أو  
إيقاف نفاذها أو تعديلها ، كلها أو بعضها ، إلا عند الضرورة الملحة .

وفى كل الحالات لا يجوز لسلطات الاحتلال المساس بالقوانين  
المدنية والتجارية والجنائية أو بالحقوق والاعراف الوطنية . ولا المساس  
أيضا بقواعد الضرائب وإيرادات الدولة الأصلية . وعليها صرفها فى الحدود  
ووفق القواعد التى كانت تصرفها فيها الدولة الأصلية ( المواد ٤٣ ، ٤٤ ،  
٤٨ ، ٤٩ من اللائحة ) .

٥ — وعلى الدولة المحتلة إحترام السلطة القضائية القائمة فى الأرض المحتلة وحقوقها  
فى العمل وحريتها فى القضاء . وللسلطة القضائية الحق الكامل فى تنفيذ

القوانين والأنظمة الأصلية ، وإصدار الأحكام باسم دولتها السابقة ووفق قوانينها ولوائمها وبلغتها الوطنية .

٦ — ولا يجوز لسلطات الاحتلال الاستيلاء على عقارات الدولة الأصلية المملوكة .  
وعليها واجب إدارتها واستغلالها وفق القواعد السابقة للاستغلال ، مع الالتزام بصيانتها والحفاظة عليها . وكذلك لا يجوز لها الاستيلاء على عقارات الأفراد إلا لحاجة الجيش المحتل الضرورية ، ومقابل الثمن ووفق قوانين الاستيلاء المعمول بها سابقاً في الأرض المحتلة .

٧ — ولا يجوز لسلطات الاحتلال بأي وجه من الوجوه التعرض بأي شكل من الأشكال ، للعقارات والمنشآت المخصصة للعبادة أو للأعمال الخيرية أو للتعليم أو للعلوم والفنون . وتجرى في حكمها تماماً ، الآثار التاريخية والمتحف العلمية والفنية . سواء كانت هذه العقارات للدولة الأصلية أو للهيئات أو للأفراد . ( المواد ٥٣ ، ٥٥ من اللائحة ) .

### ثانياً — حقوق الاحتلال الحربى :

وكما تضمنت لائحة لاهاى فى قسمها الثانى وموادها (٤٢ - ٥٦) واجبات الاحتلال الأساسية تجاه الأرضى المحتلة ؛ تضمنت أيضاً حقوق الاحتلال فى الأرضى المحتلة مقابل هذه الواجبات . وأهم هذه الحقوق ، هى :

١ — رتبت شرائع وأعراف الحرب لسلطات الاحتلال فى مقابل إحتفاظ الأقليم المحتل بسيادة دولته الأصلية ، حق ممارسة هذه السيادة نيابة عن الدولة الأصلية ، بالشكل التالى :

(١) إما عن طريق إدارة الأقليم القائمة أثناء وقوع الاحتلال بإبقائها كما

هى تحت إشرافه وتوجيهه ، وبما تقتضيه مصالح الدولة المحتلة .

(ب) وأما باستبدالها بإدارة جديدة تنظمها وتعينها الدولة المحتلة لخدمة مصالحها وتنفيذ رغباتها . ولكن فى الحدود والمبادئ الموضحة فى الواجبات الأساسية للاحتلال الحربى . ( المادة ٤٣ من اللائحة ) .

٢ — وفى مقابل إلزام سلطات احتلال باحترام القوانين المعمول بها فى المناطق المحتلة قبل الاحتلال ، رتبت لائحة لاهى للدولة المحتلة الحقوق التالية :

(١) جواز تحصيل ضرائب نقدية جديدة من المنطقة المحتلة ، لغايات سد حاجة إدارة الاقليم المحتل أو حاجات جيش الاحتلال الملحة . على أن يراعى فى تحصيلها الطرق المحددة بالقوانين والانظمة الوطنية ، وأن تعطى إيصالات رسمية فى مقابلها ، وأن لا تفرض هذه الضرائب إلا بأمر خطى من القائد الأعلى لقوات الاحتلال وعلى مسؤوليته . ( المواد : ٤٩ ، ٥٠ من لائحة لاهى ) .

(ب) جواز تعديل أو استبدال قوانين الصحافة والاجتماعات العامة والتجنيد ، والقوانين ذات الصفة العامة التى تؤثر على إدارة الاحتلال للاقليم .

٣ — وفى مقابل احترام الاحتلال لبقاء السلطة القضائية الوطنية والقوانين المدنية والتجارية والجنائية على ما كانت عليه قبل الاحتلال ، من حيث الوجود والاختصاص ، فقد رتبت لائحة لاهى للدولة المحتلة الحقوق التالية :

(١) جواز إنشاء محاكم استثنائية إلى جانب محاكم المنطقة المحتلة الأصلية . تختص بالنظر والتقرير فى جرائم أفراد جيش الاحتلال ، وفى الجرائم الموجهة إليهم ، وفى القضايا المتعلقة بالعمل ضد سلامة الدولة .

(ب) جواز إصدار التشريعات العسكرية الخاصة بهذه الجرائم وبتشكيل المحاكم الاستثنائية .

٣ — وفي مقابل إلزام دولة الاحتلال باحترام ملكية الدولة الأصلية للعقارات والمنشآت وصيانتها واستغلالها ، أجازت اللأئحة لسلطات الاحتلال :  
(١) الاستيلاء على أموال الدولة الأصلية المنقولة من نقد وسندات وقيم مستحقة .

(ب) الاستيلاء على مستودعات الأسلحة ووسائل النقل ومخازن التموين وكل ما يمكن أن يستعمل في المجهود الحربي ( المواد ٥٣ ، ٥٥ ) .

#### ثالثاً — المخالفات والعقوبات :

وقد حرصت « لأئحة لاهاي للحرب البرية » على تأكيد الصفة الإلزامية لهذه المبادئ والقواعد الدولية من قبل كل الدول . فنصت المادة (٥٦) من اللأئحة على اعتبار مخالفتها عملاً محظوراً في الأعراف الدولية ، وقررت مبدأ العقوبة على ارتكاب مثل هذه المخالفات بمقتضى القوانين الدولية .

وسنناقش في باب « المخالفات الاسرائيلية والقانون الدولي » في هذا القسم من الكتاب ، مبادئ هذه العقوبات وشكلها وحدودها وموضوعها بالنسبة للدولة أو السلطات أو الأفراد .

## حقوق المدنيين في الأراضي المحتلة

إن ما سجلناه من واجبات على الاحتلال وحقوق عليه في الأراضي المحتلة وإزاء المواطنين فيها ، مستمد مما قرره وقننته إتفاقية لاهاي في لأمتهما للحرب البرية وفق قرارات مؤتمر لاهاي وحتى عام ١٩٠٧ فقط . وعلى الرغم من اعتماد هذه اللائحة كقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي المعاصر ، إلا أنه قد وضعت لأرائح واتفاقيات ومواثيق جديدة بعد هذا التاريخ . فتضاعفت بذلك واجبات الاحتلال وقيدت سلطانه ، وزادت بذلك حقوق المناطق المحتلة وسكانها المدنيين . حتى أصبح الاحتلال عدواناً مجوجاً في حد ذاته ومهما كانت أسبابه ومبرراته . وغدا حدثاً طارئاً يجب أن تنتهى إستثنائياته ضد المواطنين وتزول تناقضاته مع الأساس والأصل ، بمجرد إنتهاء الأعمال الحربية التي فرضته .

فقد صدرت بعد لائحة لاهاي « إتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩ واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، التي أضافت قواعد وأحكام دولية جديدة لصالح المدنيين زمن الحرب وفي ظروف الاحتلال . وصدر ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، الذي رتب أيضاً قواعد وأحكام جديدة في العلاقات الدولية زمن السلم والحرب ، وفي العلاقة بين الدولة والمواطنين . وصدر أيضاً الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، الذى أكد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإيمان كل الشعوب « بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة الفرد وقدره . . وبحقوق الاسرة البشرية المتساوية والثابتة . . وأن هذه كلها تمثل أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم . »



فكانت كل هذه المواثيق الدولية ضمانات جديدة إضيفت إلى الضمانات التي وضعتها لائحة لاهاي ضد الاحتلال الحربي ، وحقوقا جديدة للمدنيين أضيفت إلى حقوقهم المدونة في اللائحة المذكورة .

فلقد تقننت حقوق المواطنين تجاه الاحتلال بمقتضى هذه القواعد الدولية بالمبادئ التالية :

١ — على سلطات الاحتلال إحترام حياة المواطنين في المناطق المحتلة ، واحترام شرفهم ومعتقداتهم وعباداتهم وأعرافهم وتقاليدهم ، واحترام حقوقهم الطبيعية والانسانية والقانونية ، واحترام حق ملكيتهم للأموال المنقولة وغير المنقولة .

ولا يجوز لسلطات الاحتلال أن تطلب من المواطنين في المناطق المحتلة الولاء لها أو لدولتها ، أو أن تسكنهم بحلف يمين الطاعة والولاء لها أو لسلطاتها ، أو أن تطلب منهم معلومات عسكرية أو دفاعية خاصة ببلادهم أو جيشها بأي وجه من الوجوه . ( لائحة لاهاي للحرب البرية . المواد : ٤٤ — ٤٦ . والمادة ٢٣ ، ٥١ من اتفاقية جنيف ) .

٢ — لا يجوز لسلطات الاحتلال أن تسخر المواطنين في المناطق المحتلة أو تطلب إليهم القيام بأي خدمات إجبارية ، إلا ما يلزم لإدارة منطقتهم وسد حاجات سلطة الاحتلال الملحة والمتعلقة بهذه الإدارة . وفي كل الحالات يجب أن لا يجبر المواطنون في الأرض المحتلة على الاشتراك بالأعمال الحربية مباشرة أو غير مباشرة . ولا يعتبر من الأعمال الحربية إصلاح المنشآت والطرق والجسور وشئون التموين .

ولكن الطلب إلى المدنيين في المناطق المحتلة العمل في فتح الطرق

الجديدة لجيش الاحتلال ، أو بناء الاستحكامات والمنشآت العسكرية الجديدة ، فهو من صميم إشراك المدنيين في الأعمال الحربية ضد دولتهم . وهو محرم على سلطات الاحتلال ، ومخالف للقواعد الدولية المقررة ( المادة ٥٢ - من لائحة لاهاي ، والمادة ٥١ - من اتفاقية جنيف الرابعة . أغسطس ١٩٤٩ ) .

٣ - لا يجوز لسلطات الاحتلال تطبيق أحكام العقوبات المشتركة ضد المدنيين في المناطق المحتلة ، ولا إنزال العقوبات على أكثر من الفاعلين الأصليين ذاتهم في كل حادث مقاومة لسلطات الاحتلال .

وفي كل الحالات لا يجوز لسلطات الاحتلال ، بأي شكل من الأشكال ، فرض العقوبات الجماعية بأي نوع من أنواعها على مجموع السكان المدنيين ، أو على سكان منطقة من مناطقهم ، أو على جماعة منهم ، باعتبارهم متضامنين أو متكافلين بأعمال المقاومة ضد الاحتلال ، أو باعتبارهم مسئولين عن أعمال المقاومة وفعاليتها ، أو باعتبارهم ملزمين باظهار الفاعلين من بينهم . ( المواد ٣ ، ٥ - من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، والمادة ٥٠ - من لائحة لاهاي )

٤ - تحرم على سلطات الاحتلال تحريماً مطلقاً كل أعمال القتل المباشر أو غير المباشر وبكل أشكاله ، إبتداء من الذبح إلى الاعدام العاجل حتى التعذيب والصلب والتشويه والمعاملات القاسية جسدياً ونفسياً . ( المادة ٢٣/ب من إتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ . والمواد : ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ) .

٥ - يحرم على سلطات الاحتلال تحريماً مطلقاً إحتجاز المدنيين في المناطق المحتلة

بصفة رهائن ، أو اعتقالهم إعتقالات غير قضائي ، أو مس كراماتهم الشخصية أو الإنسانية أو الوطنية ، أو إيقاف تطبيق الحقوق المدنية والداخلية المرعية إنتقاماً منهم . ( ٢٣/هـ . لاهاي . و - ٥٠ - لاهاي . والمواد - ٢٢ - وما بعدها من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ) .

٦ - يجب على سلطات الحرب والاحتلال أن تؤمن للمدنيين في المناطق المحتلة : « حرمة وكرامة الانسان واعتباره الشخصى ، وذلك بأن تضع حقوقه الخاصة والذاتية وحرياته الأساسية ، التى يفقد الانسان إنسانيته ووجوده بدونها ، بعيداً عن كل تعرض أو مساس لها... » . (مقدمة مشروع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩) .

٧ - يحرم على سلطات الحرب والاحتلال إجبار المدنيين في المناطق المحتلة على ترك محال إقامتهم والاقامة في مراكز خاصة أو في مجمعات مخصوصة ، تحت أى شعار من شعارات الأمن أو أى إدعاء من إدعاءات الاستراتيجية . ويعتبر مثل هذا الاجراء عملاً مهيناً للمدنيين ومخالفاً لحقوقهم الدولية المقررة . ولا يتوافق نصاً أو روحاً مع واجب سلطات الاحتلال ، بإقامة « المناطق الصحية الآمنة » للجرحى والمقعدين والعجز والأطفال دون الخامسة عشرة والحبالي . ( المواد : - ١٣ ، ١٤ ، ١٥ - من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ - الفصل الثانى - ) .

٨ - يحرم على سلطات الاحتلال إجبار المدنيين في المناطق المحتلة على الانتقال من مناطقهم إلى مناطق أخرى ، فردياً أو جماعياً . وممنوع على سلطات الاحتلال اللجوء بأى وسيلة إلى إخلاء أى منطقة محتلة إخلاء كلياً أو جزئياً . أو تهجير السكان منها إلى مناطق محتلة أخرى أو خارج الحدود .

وفي حالة إنتهاء الحرب يكون هذا التحريم قاطعاً لعدم الضرورة إليه ،  
ولوضوح النوايا العدائية والانتقامية والتوسعية فيه ضد ملكية الإقليم  
المحتل وضد حقوق سكانه المدنيين ، وهى أمور مقررة الاحترام بمقتضى  
أحكام لاهائى الدولية . أما فى حالة إستمرار الأعمال الحربية النظامية ،  
الهجومية والدفاعية ، فيجوز تحت أقسى الشروط ومؤقتاً إخلاء بعض المناطق  
كلياً أو جزئياً ، بشرط تأمين وسائل الانتقال وأما كن الإقامة المناسبة ،  
وإمكانية العودة غير المهنية ( المادة — ٤٩ — من اتفاقية جنيف لعام  
١٩٤٩ . الفصل الثالث — الأراضي المحتلة ) .

٩ — يجب على السلطة المحتلة احترام ( حقوق العمال ) وحرىاتهم وأنظمتهم وعقودهم  
الخاصة بالعمل ، الرعاية والقائمة ، فى المناطق المحتلة . ولا يجوز لسلطات  
الاحتلال إكراه العمال والمواطنين على الانخراط فى خدمة قواتها المسلحة  
أو مساعدتها . ولا يجوز لها بأى شكل من الأشكال مصادرة الأيدى  
العاملة ، ولا تنظيمها طوعاً أو إكراهاً بأشكال فرق عمالية عسكرية أو  
شبه عسكرية .

وكل طلب أو إجراء أو تشريع يهدف إلى أى غاية من هذه الغايات ،  
أو يؤدى إلى نشر البطالة بين العمال ، أو إلى تقليص إمكانيات العمل فى  
المناطق المحتلة ، بقصد إجبار العمال وإخضاعهم لرغبات سلطات الاحتلال ،  
هو عمل محرم . يجوز للعمال معارضته ، والتقدم بالشكوى ضده إلى كل  
الجهات المختصة ( المواد : — ٥١ ، ٥٢ — من اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ ) .

١٠ — يجب على سلطات الاحتلال إحترام ( حقوق التلاميذ والطلاب ) فى التعلم  
والدراسة فى مدارسهم الوطنية الخاصة ، وحسب برامجهم القومية المقررة ،

ووفق قواعدهم وأعرافهم وبلغتهم القومية القائمة قبل الاحتلال .

ولا يجوز لسلطات الاحتلال، إيقاف أو إلغاء أو تعديل أو إستبدال أى أمر من هذه الأمور. بل إن من واجبها توفير أحسن السبل لرعايتهم ومعيشتهم وممارستهم حقوقهم وحرياتهم ، وأحسن الوسائل لتمكين المسئولين عنهم من توفير أقرب الطرق لتعليمهم وتربيتهم ، حسب قواعدهم ومعتقداتهم القومية الخاصة . ( المادة — ٥٠ — من اتفاقية جنيف — مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ) .

١١ — يجب على سلطات الاحتلال إحترام (حقوق المنظمات الوطنية) فى الأراضى المحتلة . ولا يجوز لها الجنوح إطلاقاً إلى أى نوع من أنواع الانتقام منها أو التمييز بينها ، بسبب نشاطها فى الحرب . ( المادة — ١٤ / ج — من اتفاقية جنيف ) .

١٢ — يجب على ساطات الاحتلال ضمان ( الحرية والديمقراطية ) للأشخاص والمنظمات فى المناطق المحتلة . وكذلك ضمان تسهيل المراسلات والانتقال والاتصال فى المناطق المحتلة . [ المواد : — ١٤ ، ٢٧ — من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ] .

## الالتزام والتنفيذ

إن حقوق المواطنين فى الأراضى المحتلة ، أصبحت الآن تشكل واجبات على الدولة المحتلة ، تتجاوز فى وزنها وإلزامها أطار القواعد والمواثيق الدولية ، وتصل إلى درجة الأوامر الإيجابية الملزمة لكل أعضاء المجتمع الدولى ، تحت قوة رأى العام العالمى ومسئولية الأمم المتحدة ، وبتأثير انبثاقها من منابع

ومبادئ عالمية وإنسانية ، أقرتها الاتفاقات الدولية ، وأكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وجاءت المادة (١٥٨) من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ لتؤكد :

أنه لا قيمة ولا مفعول لكل الادعاءات الافتراضية ضد هذه الواجبات الأساسية الملزمة لكل الأمم المتعدنة إزاء حقوق الناس الأساسية والعامة . لأنها نابعة ومستمدة من الواقع الإنساني والاستعمال الجارى بين الأمم ، ومن الشرائع السماوية ومتطلبات الضمير العالمى .

وجاءت أحكام نورمبرج وطوكيو الدولية ، ومحكمة برتردراسل الشعبية العالمية ، مؤكدة إصرار الضمير العالمى على حماية هذه الحقوق للبشر . ومصممة على مطاردة منتهكيها . ومحاكمتهم . وإدانتهم . ومعاقبتهم . حتى النهاية .

# الجرائم الإسرائيلية والقانون الدولي

إن إسرائيل عضو في الأمم المتحدة . وقد قبلت عضويتها عام ١٩٤٩ ، مشروطة باحترامها لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . فهي بالتالي ملزمة باحترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية . ومسئولة عن أعمالها بمقتضى أحكام القانون الدولي وواجباته . وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المدرجة في المادة الأولى من الميثاق والموضحة في فقراته الأربع .

وإن مدى مسئولية إسرائيل عن أعمالها في المناطق المحتلة . يمكن أن تستخلص من مدى احترامها للواجبات التي فرضت عليها وللحقوق التي قررت للمدنيين في هذه المناطق . بمقتضى أحكام القانون الدولي ولائحة لاهاي واتفاقيات جنيف ، التي أوردناها في البابين السابقين من هذا القسم .

لقد استعرضنا في بحث «الوضع في الشرق الأوسط» بالقسم الأول من هذا الكتاب ، بعض الاجراءات التعسفية التي قامت ولا تزال تقوم بها إسرائيل في المناطق المحتلة . وسنستعرض الآن إجراءات إسرائيل في ضوء واجباتها الدولية المحددة في لائحة لاهاي للحرب البرية ، وتصرفاتها إزاء حقوق المدنيين وفقاً لما قرره اللائحة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف .

## الواجبات والمخالفات

١ — على الرغم من أن الاحتلال الحربي إجراء مؤقت ومحدود الأجل يجب أن ينتهي بانتهاء الحرب ، وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٧ القاضي بانسحابها من الأراضي المحتلة ، فإن الاحتلال

الاسرائيلي لا يزال قائماً .. وإن إسرائيل لا تزال تعلن رفضها للانسحاب والقرار ، وتمسكها بالأراضي المحتلة .

٢ — وعلى الرغم من تحريم القانون الدولي ضم المناطق المحتلة كلياً أو جزئياً للدولة المحتلة ، فإن إسرائيل أعلنت ضم مدينة القدس الأردنية إليها ضمّاً كاملاً . وأعلنت ضم المناطق المحتلة الأخرى إلى تقسيماتها الإدارية ، وغير أسماءها إلى أسماء إسرائيلية . وأنشأت فيها مستعمرات يهودية سكنية ، تمهيداً لضمها نهائياً إليها .

وعلى الرغم من قرار الجمعية العمومية عام ١٩٦٧ وقرار مجلس الأمن الأخير الصادر في ١٩٦٨/٥/٢١ . بطلت إلغاء إجراءات ضم القدس إليها ، فإنها رفضت احترام هذين القرارين أو تنفيذهما واستمرت في ضم المدينة العربية إليها .

٣ — وقامت إسرائيل خلافاً لواجب احترام القوانين والعقائد والهيئات القضائية والشعبية الوطنية ، بوضع القوانين السالبة لمضمون القوانين الوطنية ، وتشكيل المحاكم الاستثنائية والعسكرية الملغية لاختصاصات المحاكم الوطنية ، وإصدار الأوامر العرفية والعسكرية المحرمة لكل نشاطات الهيئات والمنظمات العمالية والقضائية والشعبية <sup>(١)</sup> .

وكانت إجراءاتها المغطاة بثياب العمران والتنظيم والسياحة ، إنتهاكاً لأماكن العبادة العربية ، وسلباً للآثار التاريخية والتحف العلمية ، وسرقة

---

(١) أنظر سجل الشكاوى الأردنية ضد إجراءات إسرائيل لدى مجلس الأمن وقرارات المجلس بشأنها .



للأراضي العربية الحكومية والخاصة ، خلافا لأحكام لأئحة لاهاي  
وللقوانين الوطنية <sup>(١)</sup> .

٤ — وإن شروط العمل التي وضعتها إسرائيل للعمال العرب ، ومنها ضرورة  
ضرورة انتسابهم لمنظمات العمل اليهودية ، وبرامج الدراسة الاسرائيلية  
وتعلم اللغة اليهودية التي وضعتها للطلاب العرب في المناطق المحتلة ، تشكل  
إنتهاكا صارخا للاعلان العالمي لحقوق الانسان واعتداءً سافراً على أحكام  
لأئحة لاهاي واتفاقية جنيف .

٥ — وان قوانين العقوبات المشتركة والجماعية ، التي تطبقها إسرائيل ضد  
المدنيين بالاعتقال والاقامة الاجبارية في المعسكرات الخاصة ، وضد المدن  
والقرى بنسف العمارات والمنازل بشكل جماعي ، تشكل أبشع الجرائم  
ضد مبادئ الحق والحرية والقانون المقررة والمرعية في المناطق المحتلة .

وان أعمال القتل والتعذيب والتشويه ، وإهانة الكرامة الانسانية ،  
وأعمال التهجير والطرده ، التي ترتكبها إسرائيل في المناطق المحتلة ،  
تشكل جريمة قتل جماعية . وتجعل من القواعد الدولية لدى إسرائيل  
مجرد قصاصات من الورق ، يفترى عليها ، ويمكن تجاهلها أو تمزيقها  
عند الضرورة <sup>(٢)</sup> .

---

(١) الشكوى الأردنية ضد أعمال إسرائيل في المسجد الأقصى ، والشكوى  
السورية ضد سرقة إسرائيل للآثار العربية .

(٢) أنظر تقرير وكالة الغوث الدولية ، وتقرير ممثل الصليب الأحمر الدولي  
للسكرتير العام للأمم المتحدة . حول عدد المهجرين إلى خارج الحدود وحول الرهائن  
العربية لدى إسرائيل .

— تصريحات المسئولين الإسرائيليين عن أعمال نسف المنازل والعقوبات المشتركة .

٦ — فإن أوامر « منع التجول » و « تحديد الانتقال » القائمة باستمرار في المناطق المحتلة ، ومراكز التفتيش والمراقبة المنتشرة في كل مكان منها ، ومعسكرات الاعتقال المملوءة بالشباب باستمرار ، تجعل من مبادئ الحرية والديمقراطية ومن حرمة وكرامة الانسان في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، ألفاظاً جامدة لا معنى لها ، وتجعل من القانون الدولي وكل لوائحه ومواثيقه واتفاقياته بخصوص حماية المدنيين في المناطق المحتلة حبراً على ورق .

إن إسرائيل تقوم علناً وبكل تحد وصراحة ، بالتنكر لواجباتها الدولية ، وبالاعتداء على القواعد الدولية ، وبانتهاكها وانتهاك كل حكم فيها ، وبالتمرد على الأمم المتحدة . وسجل الأمم المتحدة بشكاواه المقدمة من الدول العربية ، وبقرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن ، وبخطب وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين المحفوظة فيه ، كافية لاثبات الصفة الاجرامية في تصرفات إسرائيل ضد المدنيين في المناطق المحتلة .

### المخالفات والعقوبات في القانون الدولي

إهتم القانون الدولي بمعالجة مخالفات وجرائم الحرب ، بقدر اهتمامه بتحديد واجبات الدول وحقوق الشعوب فيها . فقررت القواعد الدولية حق إنزال العقوبة على الدول المخالفة لهذه الحقوق والواجبات ، وعلى الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد المدنيين . وفيما يلي نورد عرضاً لهذه العقوبات وتطورها التاريخي .

١ — حددت « اتفاقية لاهاي الحرب البرية » في المادتين ( ٢ ، ٤ ) نوعين من العقوبات على مخالفة شرائع الحرب :

(أ) عقوبات عامة . توقع على الدولة المخالفة ذاتها . وذلك بأفعال القوة المائلة لأفعالها ، لارغامها على احترام قواعد الحرب والالتزام بحقوق المدنيين . وقد أجاز القانون الدولي للدولة المعتدى على مناطقها ومواطنيها ، القيام بمثل هذه الأعمال الرادعة أو التهديد بالقيام بها كما حدث بين الحلفاء وألمانيا وإيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية ، بالغارات والتهديد باستعمال الأسلحة السامة والفتاكة كما قررت القواعد الدولية واجب تنفيذ هذا الاجراء الرادع من قبل المجتمع الدولي ، وهي طبعاً الموقعة على اتفاقية لاهاى آنذاك .

(ب) عقوبات خاصة وشخصية . وهى التى يجب أن توقع على الأشخاص المسئولين عن اقتراف الجرائم ضد المدنيين فى المناطق المحتلة ، مباشرة أو بواسطة أوامرهم وسياساتهم وتعليماتهم الرسمية أو الشخصية .

٢ - وقوت «معاهدة فرسايلى» بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) هذه القواعد الدولية بقواعد جديدة ، أشد صرامة وأوقع أثراً على المخالفين لقواعد الحرب وعلى المجرمين بحق الشعوب . واهتمت بشكل خاص (بالعقوبات الشخصية) ، وطرق إنزالها وضرورة تنفيذها .

فقد أدت فظائع تلك الحرب التى ارتكبت ضد المدنيين فى المناطق المحتلة ، إلى مطالبة رأى العام العالمى بمعاقبة المسئولين عنها . فقررت (المادة ٢٢٨) من معاهدة فرساي :

« حق محاكمة كل مخالف لشرائع وأعراف الحرب ، ومعاقبته بالعقوبة المقررة لمثل فعله فى قوانين دول الحلفاء العسكرية » .

وقرر مجلس الحلفاء في الوقت نفسه محاكمة إمبراطور ألمانيا وكل المسؤولين الألمان عن المخالفات والجرائم المنسوبة إليهم مباشرة أو بواسطة أوامرهم الرسمية والشخصية ( المادة ٢٢٧ من معاهدة فرساي ) .

٣ — وأدت الجرائم والفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين ، والتي انتهكت كل المبادئ القانونية والإنسانية والأخلاقية خلال الحرب العالمية الثانية ، إلى الإصرار أكثر فأكثر على معاقبة المخالفين والجرمين والمسؤولين عنها . فبادرت دول الحلفاء ابتداء من عام ١٩٤٣ بتقوية ( العقوبات الشخصية ) ضدهم في القواعد الدولية ، واتخذت وقررت المبادئ والإجراءات التالية :

( أ ) تصريح موسكو لعام ١٩٤٣ : ففي ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣ أصدرت دول الحلفاء القرار التالي :

« إرسال الضباط وأعضاء الحزب النازي المسؤولين مباشرة عن الفظائع ضد المدنيين في الدول المحتلة إلى أراضي الدول التي وقعت فيها جرائمهم ، ومحاكمتهم في هذه الأراضي على أفعالهم ووفق قوانين تلك الأراضي والبلاد » .

( ب ) إتفاق لندن لعام ١٩٤٥ :

وبالنسبة لكبار المسؤولين الألمان ، الذين اعتبرت جرائمهم ( عامة ) و ( شاملة ) لكل الدول المحتلة ، فقد أقر الحلفاء إتفاقاً دولياً خاصاً بشأنهم ، أبرموه ووقعوه في لندن في ٨ أغسطس ١٩٤٥ . وقد تقرر فيه ما يلي :

« تشكيل محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الذين لا ترتبط جرائمهم ببلد أو مكان جغرافي معين ، والذين اتهموا مباشرة أو بصفتهم أعضاء في هيئات حكومية أو رسمية ، أو بالصفتين معاً ، بارتكاب هذه الجرائم . »

### (ج) محكمة نورمبرج الدولية :

وقد أرفق بهذا الاتفاق ( نظام تشكيل هذه المحكمة الدولية ) ، و ( نظام المحكمة ) ، و ( العقوبات المقررة للأفعال ) ، واعتبرت جزءاً من الاتفاق .

وقد تقرر أن تكون ( برلين ) المركز الرئيسى ( للمحكمة الدولية ) ، على أن تنعقد فى دورة انعقادها الأولى فى مدينة ( نورمبرج ) .

وقد نفذ بالفعل مضمون ( تصريح موسكو ) ومضمون ( اتفاق لندن ) . وعقدت ( محاكمات نورمبرج ) التاريخية ، وأصدرت أحكامها ضد ( مجرمى الحرب ) ، وقررت المبادئ والقواعد الدولية التالية ، التى أصبحت جزءاً من ( شرائع وأعراف الحرب ) وجزءاً من ( العقوبات الدولية ضد مجرمى الحرب ) . المادة ٦ من أحكام نورمبرج .

فقد قررت ثلاثة أنواع من جرائم الحرب هى :

١ - الجرائم ضد السلام .

٢ - جرائم الحرب .

٣ - الجرائم ضد الإنسانية .

وقد عرفت المحكمة ( الجرائم ضد السلام ) : « بأنها التخطيط والتجهيز والإعداد لشن حرب عدوانية ، أو حرب مخالفة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، أو المشاركة فى الخطة العامة لمثل هذه الحروب التآمرية . »

وعرفت المحكمة ( جرائم الحرب ) بأنها : « انتهاك شرائع وأعراف وقوانين الحرب الدولية المرعية ، واقتراف أى جريمة أخرى غير هذه الجرائم من قبل سلطات الاحتلال أو أفرادها ضد المدنيين وفى الأراضى المحتلة » .

وعرفت المحكمة (الجرائم ضد الانسانية) بأنها «جرائم القتل، والابادة، والتهجير، والارهاب، والاعتقال، والاستعباد السياسى، والاضطهاد الدينى والعنصرى والسياسى والاجتماعى، والتعذيب، سواء كانت فردية أو جماعية، وسواء كانت متطابقة وغير متطابقة مع قوانين الدولة المحلية» .

٤ — وجاء (ميثاق الأمم المتحدة) عام ١٩٤٥، فأكد كل هذه المبادئ والتزم بها وألزم بها أعضاء المنظمة الدولية، باعتبارها من (مصادر القانون الدولى) ومن (حقوق الانسان العامة والأساسية)، التى قرر الميثاق «أن إحترامها وإئناء العلاقات الودية بين الدول وحل المنازعات الدولية على أساسها، هو من صميم مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها» . (ديباجة الميثاق والمادة ١ منه).

وعلى الرغم من أن الميثاق قد حدد فى اختصاصات مجلس الأمن الدولى وفى المواد من (٢٩ — ٤٣) من الميثاق، شكل العقوبات الدولية على الخالفات بشكل عام، فإن هيئة الأمم المتحدة تعمل بشكل خاص على وضع قواعد خاصة وثابتة ومفصلة، لتحديد الأفعال المجرمة فى حالات الحرب والاحتلال . وذلك تبعاً لقوانين الحرب وأعرافها المقررة . وتعمل أيضاً على تحديد العقوبات المقابلة لهذه الأفعال على المسؤولين عنها، وطريقة محاكمتهم، وتشكيل هيئة قضائية دولية دائمة ذات اختصاصات جنائية (مشروعات الأمم المتحدة) .

### إجرامية إسرائيل فى الاراضى المحتلة

إن الوقائع الواردة فيما تقدم، تثبت مخالفة الإجراءات الاسرائيلية فى المناطق المحتلة لقوانين وأعراف الحرب، المحددة فى اتفاقية لاهى لعام ١٩٠٧ وفى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٢٩ وعام ١٩٤٩ . وتؤكد تعارض هذه الاجراءات

الاسرائيلية مع واجبات إسرائيل الدولية في المناطق المحتلة من جهة ، ومناقشتها  
كلياً لحقوق المدنيين القانونية والطبيعية والدولية والإنسانية والقومية فيها من  
جهة ثانية .

وأن الأحكام والقواعد الدولية الخاصة بمعاينة مخالفات قوانين الحرب، والمثبتة  
في لائحة لاهاي للحرب البرية ومعاهدة فرساي لعام ١٩١٩ وتصريح موسكو  
لعام ٩٤٣ واتفاقية لندن لعام ٩٤٥ ، والمؤيدة بميثاق الأمم المتحدة والإعلان  
العالمي لحقوق الإنسان ، تنطق كلها نصاً وروحاً على المخالفات الاسرائيلية في  
المناطق المحتلة بل وتصل بها إلى درجة الجرائم ضد الإنسانية وضد السلام ،  
ودرجة جرائم القتل والابادة والتهجير الجماعية .

فعدوانها المفاجيء الغادر الذي أعدت له وجهازته بالأسلحة الفتاكة ونفذته  
يوم ٥ يونيو على الأرض المصرية والسورية والأردنية ، خلافاً لقرارات الأمم  
المتحدة التي قامت على أساسها وأثناء بحث مبررات هذا الهجوم من قبل مجلس  
الأمن الدولي ، هو جريمة ضد سلام الشرق الأوسط الذي هو جزء من سلام  
العالم وهو في ظروفه وأسبابه وأساليبه ونتائجه ، يقع تحت طائلة المادة (٦) من  
الأحكام التي استحدثتها محكمة نورمبرج المشكلة تنفيذاً لاتفاقية لندن الدولية  
المعقودة عام ٩٤٥ ، لتقنين جرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها ، على ضوء  
القواعد والأحكام الدولية التي أشرنا إليها في بحث المخالفات والعقوبات .

وجرائم القتل والابادة والاضطهاد والنهب والتهجير والاعتقال وضم  
الأراضي ، التي مارسها وتمارسها إسرائيل في المناطق المحتلة وضد سكانها المدنيين  
خلافاً لأحكام اتفاقية لاهاي واتفاقيات جنيف وحقوق الإنسان ، تشكل سلسلة

من الجرائم ضد الانسانية . وتقع أيضاً تحت طائلة الفقرة (٣) من المادة (٦) من أحكام نورمبرج الدولية المستحدثة .

وجرائم التعذيب والاغتيال والتشويه والعقوبات المشتركة والجماعية، وجرائم خلق البطالة بين العمال وتغيير برامج الدراسة ولغة التدريس والقوانين الوطنية، وجرائم سرقة الأراضي والآثار والتحف التاريخية والفنية والعلمية ، التي مارسها وتمارسها إسرائيل ضد المدنيين وفي المناطق المحتلة وضد الأسرى من رجال المقاومة العربية ، تكون كلها انتهاكاً لأحكام لاهاي واتفاقيات جنيف وحقوق الانسان الأساسية . وتشكل سلسلة متصلة من جرائم الحرب ، التي تقع طائلة العقاب بمقتضى المادة (٦) من جرائم الحرب المستحدثة في أحكام محكمة نورمبرج الدولية .

في ضوء هذه الحقائق الثابتة والقواعد القانونية والدولية المقررة ، تصبح إجرامية إسرائيل في الأراضي المحتلة وضد سكانها المدنيين ، وضد الانسانية والسلام ، ثابتة ومقررة .

وفي ضوء ما تقدم أيضاً ، فإن إدانة إسرائيل والمسؤولين فيها بجريمة مخالفة قوانين الحرب وحقوق الانسان ، ومحاكمتهم على هذه الجرائم ، وإنزال العقوبات ضدهم ، تصبح كلها أموراً تختمها القوانين الدولية . وبعد قيام المنظمة الدولية ، تصبح الأمم المتحدة ملزمة بالقيام بهذا الواجب وتنفيذه . لأنها الآن هي التي تمثل المجتمع الدولي ، وهي أداة حماية حرية أعضائه وأمنهم وحقوقهم ، وهي وسيلة ردع ومعاقبة المعتدين على قوانين هذا المجتمع وقيمه وأعرافه وأمنه واستقراره .

وإذا لم تقم المنظمة الدولية بهذا الواجب الأساسي من واجبات مجلس الأمن



الدولى ، فإن من حق المواطنين المعتدى عليهم فى المناطق المحتلة الدفاع عن أنفسهم وحقوقهم المشروعة بكل الوسائل . ومن حق دولهم صاحبة حق السيادة على المناطق المحتلة كذلك ، أن تقوم بالمقابل بكل أعمال الردع ضد المجرمين . بل وأن تلجأ إلى كل وسائل الدفاع والمقاومة ، لإيقاف هذه الجرائم ، وحماية مواطنيها ، وحفظ حقوقها وحقوقهم المشروعة .

فبدأ المقاومة ضد الاحتلال وتعصفه وجرائمه ، وضد المسئولين عن هذا التعسف وهذه الجرائم ، مبدأ أقرته القواعد الدولية كجزء من العقوبات ضد مخالفى قوانين الحرب وضد المعتدين على حقوق المدنيين فى المناطق المحتلة . ومن هنا نبتت أول مانبتت (مشروعية حركات المقاومة الشعبية فى المناطق المحتلة).



# القسم السادس

المقاومة العربية  
والقانون الدولي

## المندوان الصهيوني بالخسرات



## فلسطين

(من ١٩١٧ - ١٩٢٢)

(.) اليهود في فلسطين

(الأبيض) - العرب في فلسطين

نتيجة لهذا التاريخ الطويل من العدوان الصهيوني المتأدي والمستمر على شعب فلسطين وعلى الأراضي والحقوق العربية في الشرق الأوسط ، تقوم الآن على الأرض العربية المحتلة حركة مقاومة شعبية منظمة . تناضل ضد العدوان الاسرائيلي القائم في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ ، وتكافح ضد الاحتلال الاسرائيلي الجديد وجرائمه في الأراضي المحتلة منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ .

ولقد أدى تعاظم هذه المقاومة العربية الفلسطينية واشتدادها ضد العدوان والاحتلال الاسرائيلي رغم قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ، إلى طرح عدة قضايا وتساؤلات قانونية ونضالية وإنسانية . تتصل كلها اتصالاً مباشراً بأحكام القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان من جهة ، وبحريات الشعوب وحقوقها في الدفاع عن النفس وتقرير المصير من جهة ثانية .

وكانت أولى القضايا والتساؤلات المثارة ، تدور حول الصفة القانونية والشرعية لحركة المقاومة وأفرادها ، بالنسبة لشرائع وأعراف الحرب خاصة وبالنسبة لقواعد وأحكام القانون الدولي على وجه العموم . وكانت القضية المطروحة بشكل ملح ، بعد العدوان الاسرائيلي على الأردن خلال مارس ١٩٦٨ بحجة مهاجمة قواعد المقاومة فيها ، تدور في جملها وحوارها وتساؤلاتها ، حول الصفة القانونية والدولية لأسرى المقاومة وجرحاها لدى سلطات إسرائيل المعتدية . هل هم مجرمون عاديون .. أم يجب اعتبارهم من المحاربين ، الذين يخضعون لقوانين وأعراف الحرب ، ويتمتعون بالحقوق المقررة لأسرى وجرحى القوات المحاربة بمقتضى هذه القوانين والقواعد القانونية الدولية .. ؟



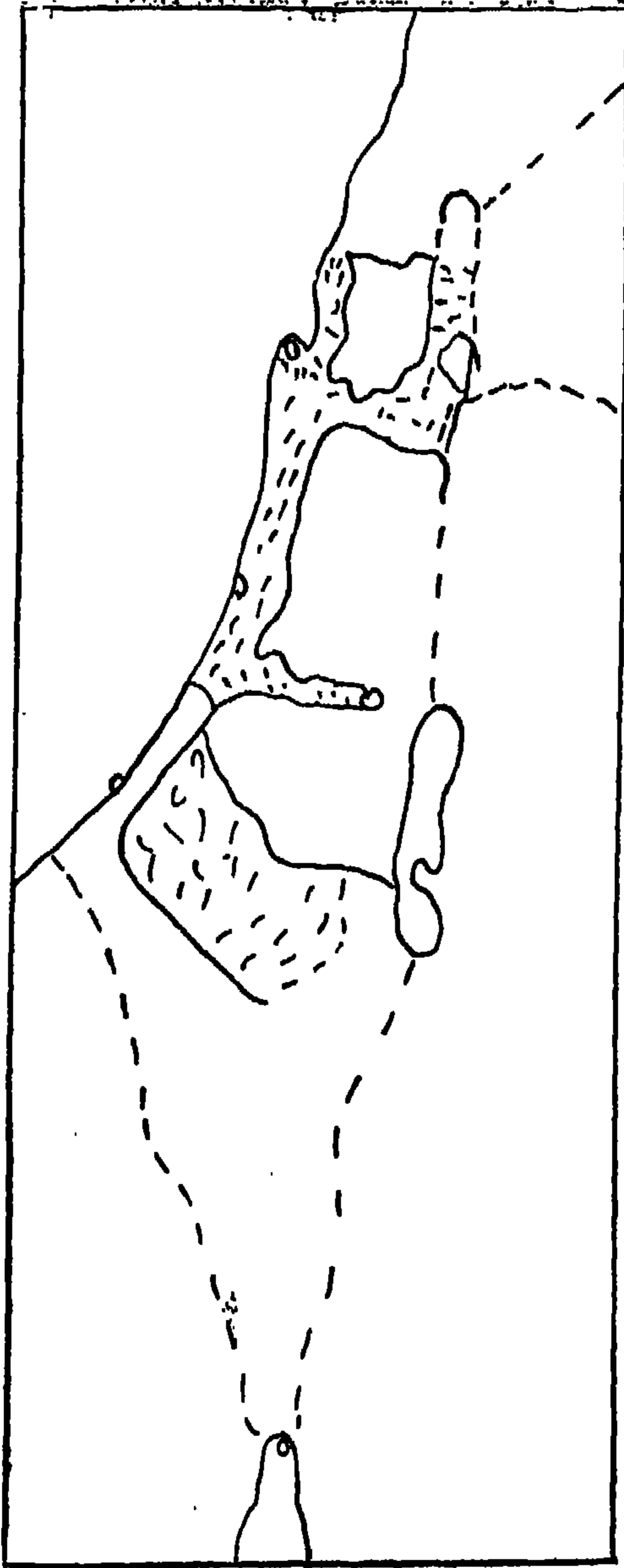
مشروع  
تقسيم فلسطين البريطاني  
عام ١٩٣٧  
(١) المنطقة العربية  
(٢) اليهودية  
(٣) منطقة الانتداب

إن سلطات إسرائيل المحتلة ترفض حتى الآن الاعتراف لحركة المقاومة العربية الفلسطينية بأى وجود شرعى ، أو بأية حقوق قانونية ودولية . وتعامل أسرى هذه الحركة وجرحاها بمنتهى الوحشية واللاإنسانية ، وتقتل أفرادها غدرًا بعد التعذيب والتشويه تحت ستار المحاكمات العسكرية الصورية والفاشية . وتسلك إسرائيل وحليفها الامبريالية الآن كل السبل الدعائية الموجهة استعماريًا ، لتشويه هذه الحركة الوطنية المشروعة ، ولتضليل الرأى العام العالمى عن حقيقتها النضالية وأهدافها التحررية المشروعة ، وتعمل إسرائيل والامبريالية بكل الوسائل على تسخير كل الأفكار القانونية المزيفة والمخرقة ، لإلصاق صفات الارهاب والتخريب والتسلل بهذه الحركة القانونية المشروعة وبأفرادها المحاربين من أجل الحق وتقرير المصير .

وسنحاول فى هذا القسم من الكتاب ، مناقشة موضوع حركة المقاومة العربية الفلسطينية من كل جوانبها، الموضوعية والشكلية ، والقانونية والدولية . وسنعمل على ربط جذورها الأصلية بواقعها القائم ، وربط هذا الواقع بأحكامه المختصة فى قوانين وأعراف الحرب وبحقوق المقاومين المقررة فى القواعد والمواثيق الدولية . مظهرين شرعية هذه الحركة وقانونيتها ، ومثبتين حقها وحق أفرادها بكل حقوق المحاربين الدولية الملزمة .

واستيفاء للبحث سيكون مبوباً فى هذا القسم على الشكل التالى :

- أولاً — العدوان الصهيونى وحق الدفاع العربى .
- ثانياً — الوضع القانونى لحركة المقاومة .
- ثالثاً — شرعية المقاومة العربية وقانونيتها .
- رابعاً — حقوق المقاومين العرب فى القانون الدولى .



## فلسطين

عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨

(::) - يمثل الاحتلال اليهودي

بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وبين

انسحاب بريطانيا في ١٤ مايو

١٩٤٨



# العدوان الاسرائيلي وحق الدفاع العربي

إذا كان المجتمع الدولي الذي نعيش فيه اليوم في ظل الأمم المتحدة ، لم يتوصل بعد عمل اثنين وعشرين عاما إلى وضع تعريف جامع شامل واضح للعدوان ، فإن الشعوب المعتدى عليها قد أقرت بإيمانها بحقوق الإنسان الأساسية صور هذا العدوان الظاهرة والخفية .

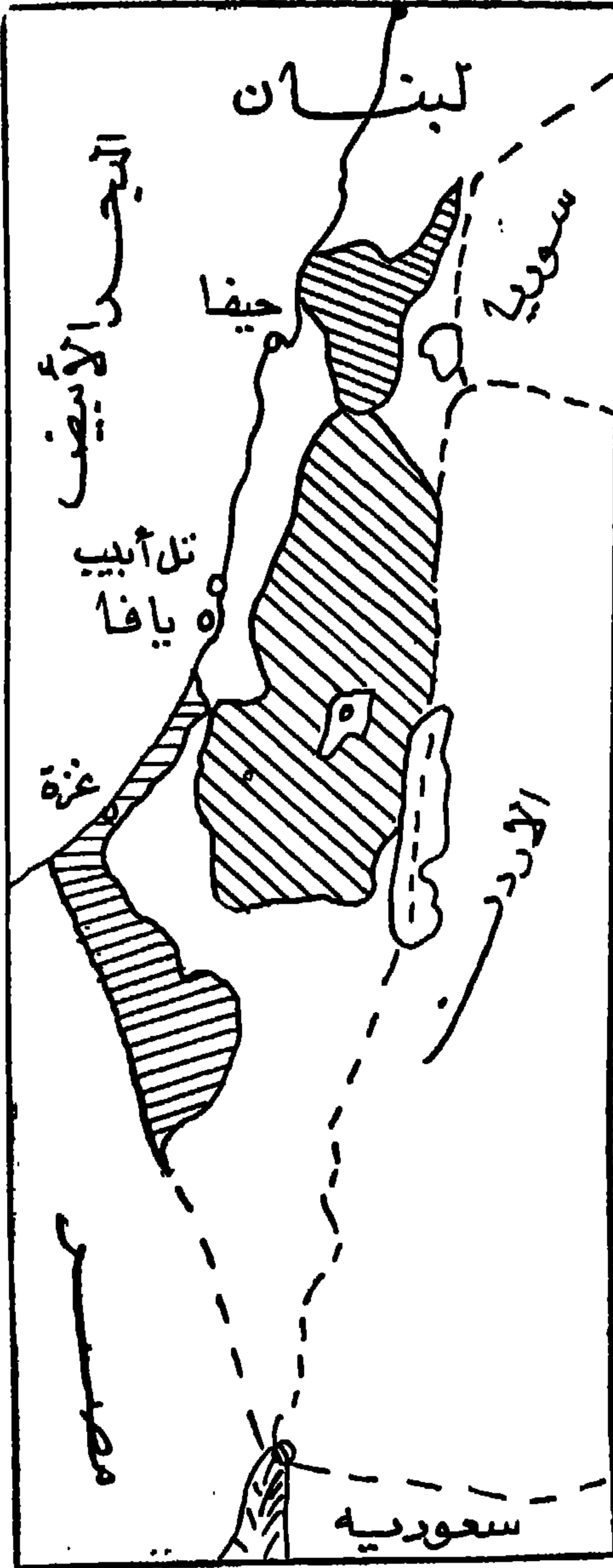
وإذا كان المجتمع الدولي الذي لا يزال يعيش الآن ، بين بقايا شريعة الغاب التي يمارسها الاستعمار في ظل القانون الدولي وبين كفاح الإنسانية من أجل سيادة الحق والحرية والسلام في العالم ، لم يتوصل بعد إلى تحديد العدوان وحق الدفاع ، فإن الشعوب المعتدى عليها قد حددت بإيمانها بروح القانون الدولي وأهدافه ، وبكفاحها التحرري المتواصل ، طبيعة هذا العدوان ، وأشكاله ، وشرعية حق الدفاع وأساليبه .

ومهما كان رأى إسرائيل وسيدتها الامبريالية في حق شعب فلسطين العربي بالدفاع عن وطنه وحرية وحقه في تقرير المصير ، فإنه قد مارس هذا الحق عملياً منذ بدأت عمليات غزو أرضه وتهجيده وإبادته . ومهما كان حكم إسرائيل وأسيادها الامبرياليون على نصوص القانون الدولي وأحكامه ، فإن شعب فلسطين يرى في روح هذه النصوص ، عدوانية إسرائيل الاجرامية ، وحقه المشروع في مجابهة هذه العدوانية ، دفاعاً عن نفسه وتحريراً لأرضه المقتصبة <sup>(١)</sup> .

فان هذه السلسلة الطويلة من العدوان عليه ، التي بدأت بشعار « الوطن

---

(١) أنظر تطور العدوان الصهيوني على فلسطين بالخرائط المرفقة بهذا البحث .



## فلسطين

في مشروع التقسيم

في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧

(//) يمثل القسم العرقي

(الأبيض) - يمثل القسم اليهودي

(□) - المنطقة الدولية

الروحي ليهود العالم في فلسطين» عام ١٩١٧ . وتطورت إلى « غزو صهيوني منظم » ، ثم إلى « تقسيم فلسطين » و « فرض إسرائيل » عام ١٩٤٨ ، وانتهت باحتلال إسرائيل لكل فلسطين وطرد شعبها منها عام ١٩٦٧ ، لا يمكن أن تعرّف في مفهوم القانون الدولي وروحه إلا أنها عدوان كامل ضد وجوده ووطنه . فلا القوانين والأعراف الدولية ، ولا الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ولا ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، يمكنها أن تسمى هذا الغزو الأجنبي لفلسطين بأنه تقرير المصير ليهود العالم في فلسطين .. أو أن تسمى تهجير شعب فلسطين من وطنه . بأنه دفاع اسرائيلي مشروع .. !!

وأن تلك السلسلة الطويلة من الجرائم الصهيونية ضد وجوده وحقوقه الطبيعية ، التي بدأت بشعار « التعايش السلمي بين العرب والمهاجرين اليهود » في ظل الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢ . وتطورت الى « عمليات ناشون » لذبح العرب وإبادتهم وتهجيرهم واغتصاب أراضيهم وممتلكاتهم عام ١٩٤٨ . وانتهت إلى حرمانهم من حق العودة إلى أوطانهم والحكم عليهم بالحياة والتناسل والموت كلاجئين مشردين ، لا يمكن أن تفسر في مفهوم القانون الدولي وروحه إلا أنها من أعنف جرائم القتل والإبادة والتهجير في التاريخ الإنساني الحديث . فلا القواعد الدولية ولا قوانين الحرب ولا ميثاق الأمم المتحدة ولا مبادئ حقوق الإنسان ، يمكنها مجتمعة أن تسمى هذه الجرائم الإنسانية المروعة « عمليات حربية » ، أو « إجراءات أمن قومي » « أو تنظيمات ادارية » ..!!<sup>(١)</sup> .

وكذلك فإن هذه السلسلة الطويلة من الظلم والحرمان والمآسى والتشريد ،

---

(١) أنظر بحث ( اللاجئين ) في باب « تجميد المشكلة » في القسم الأول من الكتاب .

مشروع  
 الوسيط الدولي برنادوت  
 لتقسيم فلسطين  
 يونيو ١٩٤٨ (الهيئة الأولى)  
 (١) المنطقة العربية  
 (٢) اليهودية



التي فرضتها إسرائيل طيلة عشرين عاماً على مليون ونصف مليون لاجئ فلسطيني مطرود من وطنه ، والتي تفرضها الآن ومنذ عدوان يونيو ١٩٦٧ على اخوانهم في الأراضي المحتلة ، لا يمكن أيضاً للقانون الدولي الا أن يقرر بأنها من أبشع الجرائم ضد الشعوب والانسانية في تاريخ المجتمع الدولي الحديث.

ومهما كانت حجة إسرائيل وأسيادها الأمبرياليون بالإستناد إلى الأمم المتحدة وقراراتها واختصاصاتها في معالجة هذه الأمور ، فإن شعب فلسطين قد تأكد خلال عشرين عاماً من الاعتماد على الأمم المتحدة مما تأكدت منه شعوب الجزائر وفيتنام وأنجولا وجنوب أفريقيا وروديسيا ، التي عانت أو تعاني الآن نفس المصير . فإن أبشع أنواع الغزو وأفظع أنواع العدوان على أوطان الشعوب وحرياتها ، قد وقعت في ظل الأمم المتحدة الوصية على حريات الشعوب ، وفي ظل ميثاقها الحامي للقانون الدولي والحارس على روحه وتطبيقه . وتمت وتركزت وأستقرت على مرأى ومسمع الأمم المتحدة ، وفي ظل أسف مجلس الأمن .. وقراراته المجردة . وهو الحارس للميثاق ضد الانتهاك ، وللقانون ضد العدوان ..!

فإن تلك السلسلة الطويلة من قرارات الأمم المتحدة ، التي صدرت منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٨ ، تحت شعار معالجة هذه الأوضاع العدوانية ضد شعب فلسطين ، إنتهت الآن إلى تكريس العدوان الصهيوني على كل فلسطين، وتثبيت واقع اللاجئين الفلسطينيين البائس خارج حدود وطنهم فلسطين .

إن قرار الأمم المتحدة الصادر بإقامة دولة عربية ومنطقة دولية إلى جانب إسرائيل في فلسطين عام ١٩٤٧ ، انتهى إلى قسام إسرائيل على كل فلسطين عام ١٩٦٧ . . . وقرار الأمم المتحدة القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين عام ١٩٤٩ ، انتهى بتثبيتهم حيث هم وأضاف إليهم مئات الآلاف من



## فلسطين

عند المدينة الحرة  
(فبراير ١٩٤٩)  
(//) تمثل الاحتلال الاسرائيلي  
للأجزاء العربية بموجب قرار  
التقسيم لعام ١٩٤٧  
(///) - تمثل القسم اليهودي بموجب  
قرار التقسيم لعام ١٩٤٧  
(الأبيض) - تمثل الأجزاء العربية  
المتبقية من فلسطين  
في ٥ يونيو ١٩٦٧

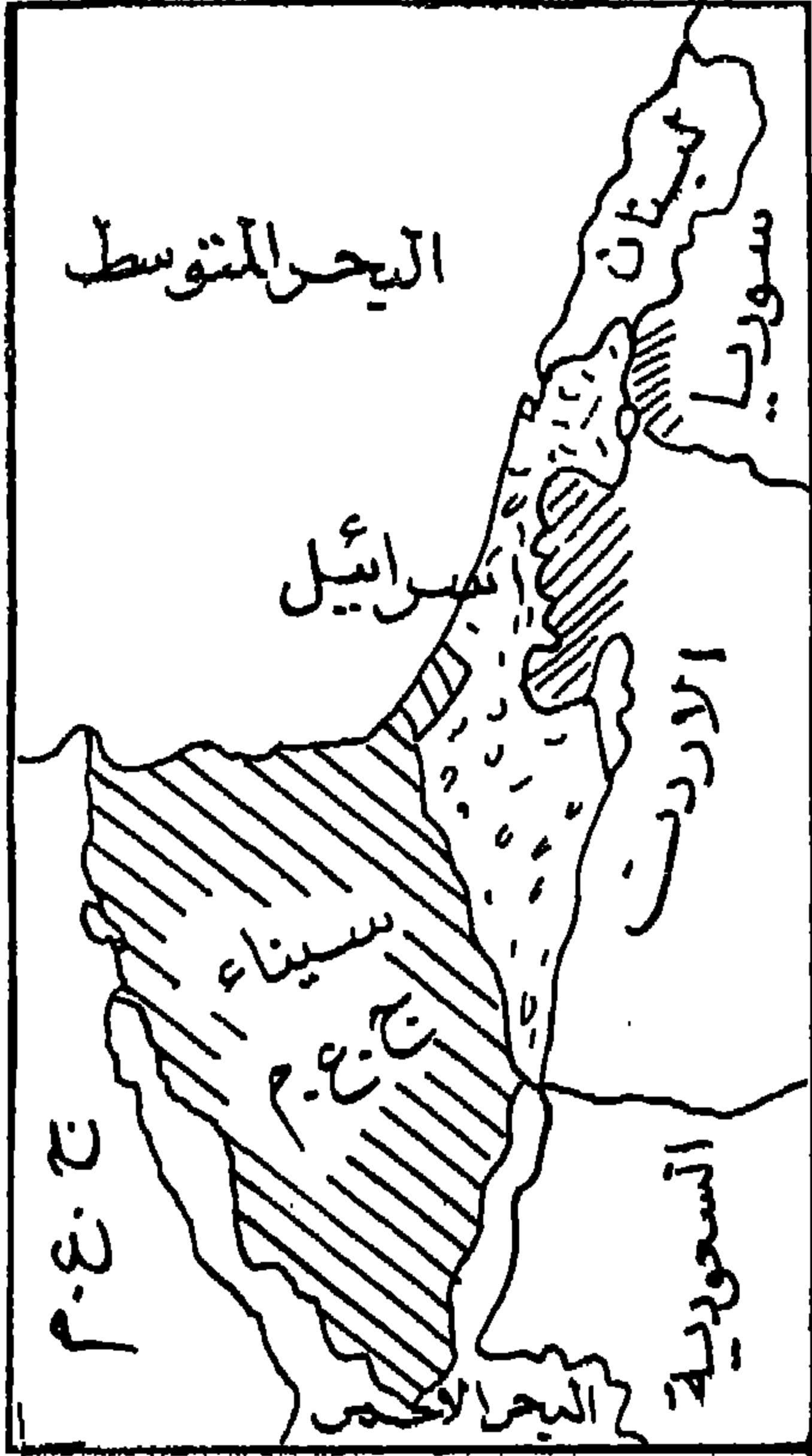
اللاجئين الجدد عام ١٩٦٧ . . . وقرار الأمم المتحدة بفرض إسرائيل في جزء من فلسطين عام ١٩٤٧ ، انتهى بقيامها عدوانا واحتلالا على سيناء المصرية والجولان السورية والضفة الغربية الأردنية وقطاع غزة وكل فلسطين عام ١٩٦٧ . . . ١١<sup>(١)</sup>

إن إنقلاب أوضاع فلسطين رأساً على عقب في ظل الأمم المتحدة وخلاقاً لقراراتها ، لا يمكن أن يفسر في مفهوم القانون الدولي وروحه ، إلا أنه تخل من الأمم المتحدة عن واجباتها في مواجهة العدوان ، وعجز أو تعاجر من هيئاتها المسئولة عن حماية الحق والقانون وحقوق الإنسان . وإن سكوت الأمم المتحدة على الاستعمار الصهيوني يمارس العدوان ويبنى ثماره ، لا يمكن أن يوصف في مفهوم القانون الدولي وروحه ، إلا أنه ترك من الأمم المتحدة ، بقصد أو غير قصد ، للقوة والعنف والجريمة دون رادع في المنازعات الدولية . وتكريس لهذه المبادئ المحرمة والمعاقبة في القانون الدولي ، ولمكاسبها ، وآثارها ، تستقر وتنمو طيلة عشرين عاماً في الشرق الأوسط وضد شعب فلسطين .

وإن عجز الأمم المتحدة عن مجابهة العدوان المحرم ، وتحليلها عن حماية الحق والقانون وسلامة الشعوب ، وهي الممثلة الآن للمجتمع الدولي والمسئولة عن سلامة الإنسانية وقوانينها وأعرافها وحق الشعوب ، لا يعني بأي حال في القانون الدولي ترك هذه المبادئ نهياً للعنف والقوة . أو ترك الشعوب لقمة سائغة للعدوان . بل إن القانون الدولي نفسه . في قواعده قبل قيام الأمم المتحدة وفي ميثاق الأمم المتحدة بعد إقراره ، أعطى الشعوب والدول إختصاص ممارسة حق

---

(١) أنظر بحث « تطور المشكلة » في القسم الأول .



## العدوان الاسرائيلي

١١ يونيو ١٩٦٧

(٠٠) - اسرائيل تحت

يونيو ١٩٦٧

(١١) - المناطق المحتلة من

قبل اسرائيل بعد عدوان

يونيو ١٩٦٧



الدفاع عن النفس عند التعرض للعدوان ، وعند تقاعس الهيئة الدولية المختصة عن مجابهة وإزالة آثاره .

فلقد أقرت إتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ في المادتين ( ١ ، ٢ ) هذا الحق وأكدته ، واعتبرته حقاً طبيعياً من حقوق البشر كافة ، وحقاً أساسياً من حقوق الدول والشعوب . وأقره ميثاق الأمم المتحدة في المادة ( ٥١ ) من مواده وأكد فيه حق ممارسته عند التعرض للعدوان ، وإلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لمواجهة العدوان والقضاء عليه وإزالته ... !

وما دام مجلس الأمن لم يتخذ حتى الآن مثل هذه التدابير اللازمة لمواجهة العدوان الإسرائيلي على أرض وشعب فلسطين ، رغم مرور عشرين عاماً على قرارات الأمم المتحدة بإقامة دولة عربية بجانب إسرائيل في فلسطين وبعودة اللاجئين إلى فلسطين ، فإن من حق شعب فلسطين والشعوب العربية والدول العربية ، فراداً أو جماعات ، ممارسة حق الدفاع عن النفس ضد العدوان والتوسع والخطر الإسرائيلي . ( المادة ٥١ ) من ميثاق الأمم المتحدة .

\* \* \*

ولقد مارس شعب فلسطين هذا الحق الطبيعي بشكل وآخر ، منذ بدء العدوان الصهيوني وحارسه الاحتلال البريطاني وحتى الآن . فكان كفاحه ضد العدوان مما يعتبر بحق مثلاً في كفاح الشعوب المعتدى عليها ، وكانت تضحياته خلال الخمسين عاماً الماضية ، وهي عمر العدوان الصهيوني في الشرق الأوسط ، في مجابهة هذا العدوان ، تاريخاً مشرفاً لهذا الكفاح ، وجذوراً عميقة تغذي فروع المتلاحقة باستمرار بالإيمان والعزم والتصميم على النصر والتحرير . فكانت ثوراته المسلحة المتلاحقة ضد الغزو الصهيوني المنظم بحماية

الانتداب البريطاني ، هي التي أفست على بريطانيا تسليم فلسطين خالية من الغرب للصهيونية العالمية حتى عام ١٩٣٥ ، كما أثبت رئيس دولة اسرائيل الأسبق ( وايزمن ) في مذكراته . وكانت أساليب نضاله السلبية والمسلحة ، هي التي أجبرت بريطانيا على إصدار أكثر من عشرين مشروعاً لحل قضية فلسطين ، خلافاً لاتفاقها مع الصهيونية العالمية . وهي التي جعلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن يتراجعان عن مشروع قرار التقسيم عام ١٩٤٨<sup>(١)</sup> .

وإن إيمان اللاجئين الفلسطينيين بوطنهم وحقهم فيه ، هو الذي حكم سياسة الشرق الأوسط ومواقف حكوماتها منذ عام ١٩٤٨ . وهو الذي يحكم الآن بقوة أزمة الشرق الأوسط ، ومحاولات حلها لصالح الوجود الإسرائيلي العدواني في وطنهم فلسطين .

فالمقاومة العربية الفلسطينية القائمة الآن في وجه إسرائيل ، هي صورة الكفاح الفلسطيني الجديدة ضد العدوان . وكفاحها البطولي القائم الآن في الأرض المحتلة ، هو التعبير العملي لشعب فلسطين عن ممارسته لحق الدفاع المشروع ضد العدوان الاسرائيلي القائم على أرضه . وبرنامج هذه المقاومة الذي يتلخص بالتحرير وعودة اللاجئين ، هو هدف شعب فلسطين ، وهو غاية كفاحه .. ا

فالهدف مشروع ، تفره القوانين والأعراف الدولية .. والغاية إنسانية تباركها شرعة حقوق الانسان .. والكفاح عادل وشرعي ، تزكيه قوانين وأعراف الحرب ، ويدعمه حق الدفاع وحق تقرير المصير ، وتحميه وترعاه اتفاقيات لاهاي وجنيف الدولية ، المرعية والمقررة .

---

(١) أنظر بحث « تطور المشكلة ووثائقها الدولية » في القسم الأول ( الأرضية القانونية للأزمة ) .

## الوضع القانوني لحركات المقاومة

مهما حاولت إسرائيل وسيدتها الامبريالية تجريد حركة المقاومة العربية الفلسطينية من شرعيتها القانونية وحقوقها الدولية ، فإن أحكام القانون الدولي وأعرافه ومبادئه ، تثبت هذه الشرعية والحقوق ، وتدمغ هذه المحاولة بالافتراء والتضليل . فحركة المقاومة ليست حدثاً جديداً في تاريخ الشعوب ، ولا هي واقعة قانونية مستحدثة في الحقوق الدولية .

فمنذ تدوين وتقنين قواعد الحرب وأعرافها ، دونت معها قوانين وأعراف حركات المقاومة المنظمة . ومع تطور قوانين الحرب ، كانت تتطور أيضاً قوانين حركات المقاومة . حتى أصبحت الآن ومنذ عام ١٩٤٩ حركات مشروعة بها من كل الأطراف الدولية ، ولها ولأفرادها ما للمحاربين من حقوق ، وعليها وعليهم ما على المحاربين من واجبات .

وسنستعرض في هذا الباب أوضاع هذه الحركات القانونية ومراحل تطورها، وما استقرت عليه أخيراً بالنسبة لأحكام القانون الدولي المرعية .

### القواعد القانونية للمقاومة

تخضع حركات المقاومة الشعبية المنظمة إلى نفس القواعد التي تحكم الحرب البرية في القانون الدولي . وهي : إتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ ولأئمة الحرب البرية المرفقة بها ، واتفاقية جنيف المعقودة في ٢٧ تموز ( يوليو ) ١٩٢٩ ، واتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ ، وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٩ .

وينخضع الأطراف المختصون في هذه المواثيق الدولية المذكورة ، من حيث الالتزام والتنفيذ والمسئولية ، إلى ذات القواعد المحددة للمخالفات والعقوبات فيها ، وإلى قواعد العقوبات الأخرى المدونة في تصريح موسكو لعام ١٩٤٣ ، واتفاقية لندن لعام ١٩٤٥ ، وأحكام محكمة نورمبرج الدولية المستحدثة ، وميثاق الأمم المتحدة .

وسنستعرض القواعد القانونية للمقاومة فقط في هذا الباب ، تاركين استعراض قواعد الالتزام والتنفيذ والمسئولية لبحثها مع « حقوق المقاومة في القانون الدولي » .

### (١) المقاومة في لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ :

عرفت لائحة لاهاي القوات البرية التي تخضع لقوانين الحرب وأعرافها بأنها :

١ — القوات النظامية .

٢ — القوات المتطوعة .

٣ — الشعب القائم في وجه العدو .

١ — وعرفت المادة (١) من اللائحة ( القوات المتطوعة ) : بأنها مجموعة لأفراد الذين يناضلون بدافع من وطنيتهم مع جيش الدولة النظامي أو بجانبه ، وذلك بمهاجمة دوريات العدو ومؤخرة جيوشه ومواصلاته وتموينه ومعسكراته . وقررت أن مثل هؤلاء المناضلين يعتبرون بحكم القوات النظامية ، وتمتد إليهم صفة المحاربين وكل حقوقهم وواجباتهم في حالة الأسر والجرح ، إذا توفرت فيهم ولهم الشروط التالية :

١ — يكون لهم رئيس مسئول .

٢ — أن يحملوا علامة مميزة ظاهرة .

٣ — أن يحملوا سلاحهم علناً .

٤ — أن يلتزموا في نضالهم بقوانين وأعراف الحرب .

وقررت اللائحة في ( المادة الأولى ) المذكورة : أن هذه الحقوق تسرى على المتطوعين من مواطني الدولة الواقعة في حالة حرب مع العدو ، وعلى المتطوعين من مواطني دول أخرى حتى ولو لم تكن طرفاً في النزاع . ولا يستثنى من هذا الحكم سوى رعايا الدولة طرف النزاع إذا تطوعوا في صفوف الأعداء ، فيعاملوا كخونة لا كمحاربين .

٢ — وعرفت المادة (٢) من لائحة لاهاي « الشعب القائم في وجه العدو » بأنه : مجموعة المواطنين من سكان الأراضى المحتلة والمهاجرة من قبل العدو ، الذين حملوا السلاح وتقدموا لقتال العدو . سواء كان ذلك بأمر من حكومتهم ، أو بدافع من وطنيتهم وواجبهم . وسواء كان ذلك أثناء تغلب الجيوش النظامية على الغزو وإيقافه ، أو بعد عجزها عن الوقوف في وجه العدو وتهديده بالغزو والاحتلال .

وقررت (المادة الثانية) المذكورة أن هؤلاء المواطنين المقاتلين يعتبرون في حكم القوات النظامية بالنسبة للقانون الدولي ، وتمتد إليهم وعليهم صفة المحاربين . فيتمتعون بكل حقوق المحاربين عند الأسر والجرح ، بشرط أن تتوفر فيهم الشروط التالية :

١ — أن يحملوا سلاحهم علناً .

٢ — أن يتقيدوا بقوانين الحرب وأعرافها .

٣ — أن لا يكون كامل الاقليم قد احتل واستتب الأمر للمحتل دون قتال أو مقاومة .

٣ - وإزالة لكل التباس في الشرط الثالث المتقدم ، فإن المادة (٤٢) من لائحة لاهاي نفسها ، عرفت « الاحتلال الحربى » بأنه : الاحتلال الكامل لأراضى الدولة العدو من قبل قوات الدولة المحتلة ، واستتاب الأمر لسلطاتها فيه ومباشرة دون أى استمرار فى القتال أو المقاومة . أما اقتحام أراضى العدو والدخول فيها مع استمرار حالة الحرب أو القتال أو قيام المقاومة ، فلا يعنى اعتبار الاقليم محتلاً لغايات ( المادة الثانية ) من اللائحة . ثم جاءت المادة ( ٤ ) من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ ، التى سنأتى على ذكرها فأزالت أى التباس .

ولقد جرت الدول والأعراف الدولية منذ القرن التاسع عشر على اعتبار « القوات المتطوعة » و « الشعب القائم فى وجه العدو » ، حركات مقاومة شعبية منظمة . واعتبرت أفرادها بحكم المحاربين ، وقضت لهم بكل حقوق المحاربين عند الوقوع فى الأسر أو عند الإصابة بالجراح . وعلى هذا أيضاً جرى اجتهاد الفقه الدولى وإجماع شراح القانون الدولى <sup>(١)</sup> .

#### (ب) المقاومة فى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ :

ولقد جاءت اتفاقيات جنيف أعم وأشمل وأوضح فى إثبات شرعية « المقاومة الشعبية المنظمة » ، وفى تحديد صفتها الحربية الدولية ، وفى تسجيل حقوقها كفئة أصلية من الفئات المحاربة .

فقد عدت المادة (٤) من ( الاتفاقية الثالثة ) من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ الأشخاص الذين يعتبرون (أسرى حرب) بمقتضى قوانين الحرب وأعرافها، فنصت على ما يلى :

---

(١) الوثيقة الدولية - جزء ٢ فوشي .

١ — أعضاء القوات المسلحة والملحقون بهم والمساعدون .

٢ — أعضاء الفئات الأخرى من الملحقين وهم : المتطوعون ومنهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة ، التي تعمل داخل أرضها أو خارجها ، وحتى لو كانت هذه الأرض واقعة تحت الاحتلال ، فهي تعد طرفاً في النزاع ، بشرط أن تتوفر لهؤلاء المتطوعين بما فيهم أعضاء حركات المقاومة المنتظمين الشروط التالية :

(أ) أن يكون على رأسهم شخص مسئول عن أتباعه .

(ب) أن يكون لهم علامة مميزة ثابتة يمكن التعرف عليها خلال مسافة كافية .

(ج) أن يحملوا السلاح علناً .

(د) أن يلتزموا بعملياتهم بقواعد وأعراف الحرب .

فكانت الفقرة (٢) من المادة (٤) المذكورة واضحة وصريحة في تحديد شرعية «حركات المقاومة» ، وفي إثبات صفتها الحربية الدولية ، وفي إقرار كل حقوق المحاربين لها ولأعضائها . وجاءت أيضاً مكملية لأحكام المواد : ١ ، ٢ ، ٣ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ ، ومزيلة لكل التباس يمكن أن يرد على أحكامها .

فقد اعتبرت إتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ كل حركات المقاومة المنظمة من ضمن القوات الحربية ، وأقرت لها كل حقوق المحاربين . . . سواء كانت تعمل داخل أرضها أو خارجها . . . وسواء كانت أرضها محتلة إحتلالاً كاملاً ، أم

لا تزال مسرحاً للقتال بين القوات النظامية . . .

إن القانون الدولي إعترف صراحة بحركات المقاومة المنظمة كهيئات دولية مشروعة ، واعترف لها بكل حقوق المحاربين . وأكثر من ذلك فقد اعترف « للشعب القائم في وجه العدو » وحتى ولو لم يكن منظماً بنفس الحقوق .

## شرعية المقاومة العربية وقانونيتها الدولية

إن حركة المقاومة العربية الفلسطينية ، منسجمة كل الانسجام مع جميع الشروط اللازم توفرها لحركات المقاومة ، بمقتضى المادتين « ١ ، ٢ » من لأئحة لاهاي للحرب البرية لعام ١٩٠٧ ، والمادة « ٤ » من الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . وهى تبعاً لذلك حركة مشروعة ، يجب اعتبار أفرادها فى حكم القوات النظامية بالنسبة للقانون الدولى ، ويجب امتداد صفة المحاربين إلى أسراهم وجرحاهم .

فحركة المقاومة العربية حركة وطنية منظمة . تضم حتى الآن ثلاث منظمات رئيسية ، معروفة للعرب جميعاً وللرأى العام العالمى وحتى لإسرائيل ، التى تردد أسمائها وتعدد معاركها فى إذاعتها وصحافتها وتصريحات مسئولياتها فى كل يوم . وهى منظمة «فتح» و«منظمة التحرير الفلسطينية» و«الجبهة الشعبية» . وهى تعمل منذ قيامها بتنسيق وتعاون لهدف واحد ، هو تحرير وطنها فلسطين من الاحتلال الاسرائيلى وإعطاء شعبها حق تقرير المصير .

وتتوفر فى حركة المقاومة العربية الفلسطينية وفى كل منظمة من منظماتها الثلاث ، كل الشرائط القانونية المطلوبة . فلكل منها رئيس معروف مسئول عن أتباعه . ولكل منها لباسها الخاص وعلامتها المميزة الظاهرة . ولكل منها برنامجها الوطنى المنشور ، وتنظيماتها السياسية والعسكرية ، ونشراتها الدورية ، وقادتها المعترف بهم شعبياً وعسكرياً ورسمياً ، من كل الشعب الفلسطينى ، ومن مختلف فئات الأمة العربية ، ومن الدول العربية وعدد كبير من دول العالم المتحررة .



ولقد أثبتت كلها حملها السلاح علناً وباستمرار ، في قواعدها الظاهرة، وفي معاركها اليومية باستمرار مع قوات الاحتلال الاسرائيلية ، وفي مواقف أسراها وجرحاها أمام السلطات والمحاكم السورية الاسرائيلية . كما أثبتت في كل عملياتها وباعتراف البلاغات الاسرائيلية ، إلزامها الدقيق بقوانين وأعراف الحرب الدولية .

وإن «معركة الكرامة» التي خاضتها إسرائيل مع «حركة المقاومة العربية» يوم ٢١ مارس ١٩٦٨ ، وحشدت لها الآلاف من جنودها والمئات من آلياتها المدرعة والعشرات من طائراتها المقاتلة والقاذفة والحاملة للجنود ، أثبتت رغم الأسلوب العدواني الغادر الذي اتبعته إسرائيل ، أن هذه الحركة تتمتع بكل صفات وأخلاق والتزامات المحاربين . بينما أثبتت هذه المعركة تجرد إسرائيل من أى صفة من هذه الصفات . فقد مارست إسرائيل ضد أفراد المقاومة والمواطنين المدنيين ، كل أساليب الاغتيال والتشويه والخطف وأخذ الرهائن، وصلب الأسرى وخلع ملابسهم وبتز أجزائهم ثم قتلهم رمياً بالرصاص .

### بطلان المزاعم الاسرائيلية

غير أن إسرائيل والامبريالية ترفضان حتى الآن ، الاعتراف بشرعية المقاومة العربية وبحقوقها القانونية والدولية . وتتذرعان في انتهاك هذه الحقوق ، وفي اغتيال أفراد المقاومة وتعذيبهم وتشويههم ومس كرامتهم الوطنية والشخصية ، بأسباب مضللة للرأى العام ومخالفة للقواعد الدولية المقررة والمرعية .

(١) وأول هذا الادعاءات الكاذبة على الرأى العام ، والافتراءات البشعة على القانون الدولى ، أن حركة المقاومة العربية لاتمثل دولة قائمة . وأنها لاتتنمى لدولة قائمة اشتركت في التوقيع على اتفاقيات جنيف .

غير أن الرجوع إلى هذه الاتفاقيات ومضمونها وأهدافها ، يظهر بوضوح لكل ضمير حي أنها ليست معاهدة خاصة رتبت حقوقاً خاصة معينة بين طرفين مخصوصين . إنما كانت فظائع الحروب وويلات العدوان ومآسى الظلم على البشر والإنسانية ، هي أسباب وضعها . وكانت محاولات التخفيف من هذه الفظائع والويلات ، وإخضاع ظروف المتحاربين ووسائلهم إلى قواعد إنسانية مقننة ، هي أهدافها الكاملة .

فهي إتفاقيات اعتبرها الفقه القانوني والدولي مستوحاة من الضمير العالمي ، فأقرها بالإجماع ، واعتبرها من الاتفاقيات ذات الصفة الانسانية . فهي ملزمة حتماً إلى كل الموقعين عليها ، ولكنها ملزمة بصورة أعم وأشمل إلى كل من يدخل في رعاية الحقوق الدولية العامة ويكون من أتباعها . بل وبأبعد مدى ، وأوسع حدود وأكثر موضوعية مما رتبته على أطرافها الأصليين ، إن لم يكن بمقدار مماثل لالتزامهم بها وبأحكامها . لأنها في نصها وروحها وأهدافها في حكم المبادئ العامة لحقوق الإنسان .

وإسرائيل تدعى أنها دولة ، وهي عضو في الأمم المتحدة ، ومن واجباتها احترام القواعد والمواثيق الدولية ذات المبادئ العامة والانسانية ، في علاقاتها وتصرفاتها الدولية . سواء وقعت عند إبرامها أم لم توقعها ، وسواء وقعها أو لم يوقعها الأطراف الآخرون .

٢ — وثاني هذه المزاعم الاسرائيلية المكشوفة ، أن الحرب بينها وبين العرب منتهية بوقف إطلاق النار . غير أن المادة (٢) المكررة في اتفاقيات جنيف الأربع ، وحالة الحرب المعلنة والقائمة بينها وبين الدول العربية حتى الآن ، والمعارك الحربية الناشئة باستمرار بينها وبين الأردن نتيجة هجماتها العدوانية رغم وقف إطلاق النار ، تفضح هذه المزاعم الواهية ، وتكشف حقيقة إسرائيل العدوانية .

فالمادة « الثانية » المكررة في كل اتفاقيات جنيف نصت على ما يلي :

« تطبق الاتفاقية الحاضرة في حالة إعلان حرب ، أو في كل نزاع مسلح ناشب بين طرفين أو عدة أطراف متشابكة ، حتى ولو أن حالة الحرب لم تكن معترف بها من طرف هذه الأطراف » .

وجاءت الفقرة « ٢ » من المادة « ٤ » من الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف ، فذكرت « حركات المقاومة المنظمة » باسمها كقوة من الفئات التي يجب أن تطبق على أفرادها أحكام هذه الاتفاقيات عند الجرح أو الوقوع بالأسر ، في حالة الحرب المعلنة أو النزاع المسلح دون اعلان .

فمهما كانت مزاعم إسرائيل ، فإن المقاومة العربية واقعة الآن في نزاع مسلح مع إسرائيل . وإسرائيل ملزمة بمقتضى ( المادة الثانية ) المذكورة بالاعتراف بكل الحقوق المدونة في هذه الاتفاقية لأسرى المقاومة العربية وجرحاها ، سواء إعترفت بقيام حالة الحرب أم لم تعترف . وكل تنكر لهذه الواجبات هو تنكر لقوانين الحرب وأعرافها . وكل مخالفة لقوانين الحرب هي جريمة من وجهة نظر القانون الدولي ، يجب محاكمة مرتكبها ومعاقبته .

٣ — وحتى لو ظلت إسرائيل تكابر بجرمان أفراد المقاومة العربية من حقوق المحاربين عند الجرح أو الأسر ، وتتمسك بمبدأ الدولة والدولية في وضعهم القائم ، فإن ( المادة الثالثة ) من الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف ، أقرت مبدأ إنسانياً وضميرياً يحكم القضايا التي تنشأ عن حالة حرب غير دولية ، ويخضع كل أطراف النزاع سواء كانوا من الفئات المحاربة الخاضعة لقوانين الحرب والمنتفعة بحقوقها أو من غيرهم ، لواجباته وحقوقه المقررة .

فقد اعتبرت المادة (٣) من الإتفاقية الثالثة ، حتى « الحروب الأهلية » ،  
« والحروب الداخلية » ، و « التحررية » ، « والثورات الوطنية » مشمولة  
كلها بقواعدها ، التي أعتبرتها « الحد الانساني الأدنى » الواجب التطبيق في  
كل نزاع مسلح . وأقرت على أطرافها واجبات محددة ، وحددت لضحاياها  
حقوقاً واضحة تجاه أطراف النزاع .

فنصت ( المادة الثالثة ) المذكورة على ما يلي : « في حالة نزاع مسلح نشب  
على أرض طرف من الأطراف العليا المتعاقدة ، وهو لا يحمل طابعاً دولياً ،  
يلتزم كل واحد من أطراف النزاع على أقل تقدير بتطبيق المبادئ التالية :

١ — الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في النزاع بما في ذلك أعضاء  
القوات المسلحة الذين ألقوا سلاحهم ،

والأشخاص الذين خرجوا من المعركة لجرح أو أسر أو إعتقال أو لأي  
سبب آخر ،

يجب أن يعاملوا في كل الظروف معاملة إنسانية لا تفرق ، دون تمييز لعرق  
أولون أو دين أو عقيدة أو جنس أو منشأ أو أى صفة أخرى مماثلة .

٢ — تحرم وتظل محرمة في كل وقت وفي كل مكان وتجاه الأشخاص  
المذكورين الأعمال التالية :

( ١ ) الاعتداء على الحياة وعلى السلامة البدنية . وخصوصاً القتل بكل أشكاله  
وأنواعه ، والتمثيل في الأجساد ، والبت في الأجزاء ، وأنواع المعاملات  
القاسية ، والتعذيب ، والصلب .

(ب) أخذ الرهائن .

(ج) التعرض إلى كرامة الأشخاص ، وعلى الأخص المعاملات المذلة والمهينة .  
(هـ) إصدار العقوبات بأنواعها وتنفيذها بدون حكم صادر عن محكمة قانونية رسمية ، مشكلة أصوليا ومتمتعة بالاختصاص والضمانات القانونية المعترف بها لدى الدول المتعدنة .

٣ — يجب العناية بالجرحى واستقبالهم للتداوى .

٤ — إن الحجة والمزاعم التي ترددها إسرائيل للتوصل من مسئوليتها الدولية والقانونية في عدم الاعتراف بالحقوق الدولية لأفراد المقاومة ، تشكل مخالفة جسيمة لقوانين وأعراف الحرب . وأن المتركزات الواهية والمضلة ، التي تركز إليها في اعتبار أفراد المقاومة العربية الفلسطينية مخربين .. وإرهابيين ... ، ومحاكمتهم على هذا الأساس . تشكل جريمة قتل جماعية بمقتضى قوانين وأعراف الحرب القديمة والمستحدثة .

وإن هذه المخالفات والجرائم الاسرائيلية توجب المحاكمة والعقوبة . بمقتضى لائحة لاهاي وأحكام محكمة نورمبرج الدولية . وإن تفضي المجتمع الدولي عن ذلك ، أو تجاهلت هيئاته الدولية ذات الاختصاص هذا الواجب الأساسي من واجباتها الدولية والقانونية والإنسانية ، فإن أحكام لاهاي نفسها تعطى ضحاياها وهم أفراد المقاومة حق إنزال العقوبات الرادعة ضد مخالفى قوانين الحرب . بل وتمطيهم حق المقابلة بالمثل ، حتى يرغم المخالف على إحترام واجباته وحقوق المقاومين<sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر بحث «المخالفات والعقوبات» . فصل « الجرائم الإسرائيلية والقانون الدولي » في القسم الخامس من هذا الكتاب .

فمن حق المقاومين العرب ، إذا استمرت إسرائيل في تنكرها لواجباتها  
وفي جرائمها ضد أسراهم وجرحاهم ، أن يمارسوا بأنفسهم معاقبة مرتكبي هذه  
الجرائم . ولكن بشرط استنفاد كل الوسائل القانونية والدولية ، عن طريق  
الصليب الأحمر الدولي وهيئات الأمم المتحدة . لأن التقيد بالتزام قوانين  
الحرب من قبل حركات المقاومة ، شرط أساسي من شروط شرعيتها وقانونيتها  
وتمتعها بحقوق المحاربين .

# حقوق المقاومين العرب في القانون الدولي

إن إعراف القانون الدولي لحركة المقاومة العربية الفلسطينية بصفة المحاربين، يثبت لهم كل حقوق الدولية التي تمتد إلى هذه الصفة ، أو تتبع لأفرادها بمقتضى القوانين والمواثيق والاعراف الدولية . وهى حقوق متقابلة تترتب للمقاومين العرب إزاء العدو ، وتترتب للعدو الإسرائيلى قبل المقاومين . وتختص فى المعاملة القانونية المقررة للمقاومين العرب من قبل العدو ، فى حالات : الأسر والجرح ، والمرض ، والقتل .

واقء تحددت هذه الحقوق المتقابلة فى لأئحة لاهى للحرب البرية لعام ١٩٠٧ . وتأكدت وتوضحت فى اتفاقية جنيف لعام ٩٢٩ ، وعام ١٩٤٩ . وسنستعرض هذه الحقوق واحداً بعد الآخر ، مع الإشارة إلى الحكم القانونى المؤيد لكل منها .

## ١ — أسر المقاومة

نتيجة للأعمال الانتقامية وسيادة مبادئ القتل أثناء الحروب فى الماضى ، دفعت كثرة الوفيات فى أسرى الدول والشعوب المتحاربة إلى تطوير العلاقات والحقوق الدولية ، وخاصة فيما يتعلق بالأسرى . فنمت الحقوق الدولية فى هذه الناحية وسيطرت عليها النظرة الإنسانية سيطرة تامة .

فرفع منذ القديم شعار : « أسير الحرب ليس مجرماً ، وإنما هو عدو فقط . حيل بينه وبين المساهمة فى النضال . فيجب أن يحترم وأن يعامل معاملة الانسان

ما دام أسيراً ، ويجب أن يطلق سراحه فور انتهاء القتال » . وكتب جان جاك روسو في العقد الاجتماعي يقول : « عندما يلتقي المقاتلون أسلحتهم ويعودوا إلى صفتهم كآدميين فقط ، لا يبقى لأحد بعد ذلك على حياتها حق أو سلطان » .

وتطورت حقوق الأسرى بعد ذلك حتى دونت عام ١٩٠٧ بلائحة لاهاي .

ثم جاءت اتفاقيات جنيف في المرحلة المعاصرة ، فأكملت وأوضحتها وأكدها . وأعطاها الصفات الانسانية المميزة والضمانات الدولية المناسبة .

ولقد عدت المواد : ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٣ ) من لائحة لاهاي ، والمادة ( ٤ ) من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ ، الأشخاص الذين يجب اعتبارهم أسرى حرب من بين الأطراف المتنازعة إذا وقعوا لدى الاعداء . فكان : أفراد القوات المتطوعة وأعضاء حركات المقاومة المنظمة وأفراد الشعب القائم في وجه العدو ، في عداد هؤلاء الأشخاص المتمتعين بحقوق الأسرى في القانون الدولي .

وعددت مصادر القانون الدولي المذكورة حقوق هؤلاء الأسرى على الشكل التالي :

- ١ — أن أسير الحرب هو أسير الحكومة التي وقع في أسر قواتها ، وليس أسير الأشخاص أو القوات التي وقع بين أيديها . وتبعاً لذلك فهو مجرد محتجز ، يجب أن يعامل معاملة إنسانية لا ثقة .. وأن يحمي من الانتقام والأعمال المذلة والهيينة والعنيفة .. وأن يوفر له ولشخصه وكرامته الاحترام اللازم .. وأن يسمح له بالاحتفاظ بكل أشياءه الخاصة ، باستثناء الأشياء الحربية كالسلاح والخراط .
- ( المادة ٢ — من لائحة لاهاي والمواد : ١٢ ، ١٦ من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ ) .
- ٢ — لا يجوز حبس الأسير في المحلات المخصصة للسجناء إلا للضرورة ، ويجب أن يخرج من السجن حال انتهاء هذه الضرورة . وعلى الدولة أن تراعى



فى المكان المخصص للأسير بعده عن منطقة القتال حفظاً لسلامته ( مادة ٥ لاهى و (٢١ — ٢٣) جنيف ) ( ٣ ) يجب مراعاة مركز الأسير الاجتماعى والقيادى والعسكرى فى العامل والمرتبات الشهرية ، التى يجب أن تصرف للأسرى من كل الفئات ، والتى تتراوح مقاديرها بين ( ٧ — ٧٥ ) فرنكا سويسرياً . ويجب تأمين المأكل والسكن والملابس له ، ولا يجوز إقطاع أى شىء من وجباته لأى سبب كان ( ١٧ ، ٧ . لاهى ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٥ ، ٢٨ جنيف ) .

٤ — يجب أن يعامل أسير الحرب طيلة فترة أسره معاملة إنسانية كريمة . وكل عمل ضده أو تخلف عن مساعدة له من قبل السلطة المعتقلة تؤدى إلى التسبب بوفاة أسير أو تعريض صحته لخطر جسيم ، هو عمل محرم ومحذور . ويعتبر مثل هذا العمل خرقاً فادحاً لأحكام القانون الدولى . ولا يجوز إطلاقاً تعذيب الأسير أو تشويه جسمه أو بتر عضو من أجزائه أو خلق عاهة فيه أو إجراء تجربة طبية أو علمية فى جسمه من أى نوع كان ، إذالم تبررها معالجة طبية صحيحة للأسير . ( المادة ١٣ جنيف ) .

٥ — تلتزم السلطة المعتقلة بتقديم الغذاء والدواء والعناية الطبية للأسير وحسبما تتطلب صحته ومعالجته مجاناً . ولا يجوز تشغيل الأسير بالأعمال المرهقة أو الحربية ، وعليها دفع الأجر المناسب عن أية أشغال أخرى ( المواد : ١٥ ، ٤٩ ، ٥٧ جنيف ، ٦ لاهى ) .

٦ — لا يجوز الانتقام من الأسير لاشتراكه فى النزاع ، ولا محاكمته على هذا الاشتراك . ويجب احترام كرامته الانسانية والأدبية عند الاستجواب والتحقيق . وكل اضطهاد معنوى أو مادى ضد الأسير بقصد الحصول على

معلومات منه أو حمله على التعاون مع السلطة المعتقلة ، هو عمل محرم ومحظور  
( المادة ١٧ جنيف ) .

٧ — إذا أخذ الأسير أثناء أسره بجرم جنائى أو جنحوى فيجوز محاكمته،  
ولكن بشرط أن يتوفر له الضمان فى تطبيق القواعد الخاصة بقضية نظامية أمام  
الحاكم العسكرية ، وأن تتوفر له الحماية القانونية الكافية ضد أى قرار كينى ،  
ومن أجل ممارسته لحقه فى الدفاع وفى تأمين وسائله. (المواد ١٩ ، ٨٢ لاهاي) .

٨ — على السلطات المعتقلة أن تسهل للأسير إمكانية المراسلة واستلام  
الرسائل والطرود والحوالات النقدية . ( ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٣ — ٧٧ اتفاقية جنيف  
الثالثة لعام ١٩٤٩ ) .

## ٢ — جرحى ومرضى المقاومة

وحددت اتفاقيات جنيف لعام ١٨٦٤ وعام ١٩٠٦ ، طرق العناية بالجرحى  
 والمرضى من أطراف النزاع المسلح . ثم جاءت اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩ ، فعدلت  
الاتفاقيات السابقة وأكملتها . ولكن الاتفاقية الأولى من اتفاقيات جنيف  
لعام ١٩٤٩ ، وضعت الأسس الصحيحة لهذه العناية ووسعتها وأكدها فى  
نطاق الحقوق الدولية . وقد حددت الالتزامات الدولية تجاه الجرحى والمرضى  
من أطراف النزاع بما يلى :

١ — فرضت المواد : ٣ ، ١٢ ، ١٥ من اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ ،  
واجب العناية والحماية على الجرحى والمرضى الذين يصابون أثناء النزاع المسلح  
بغض النظر عن جنسياتهم . وألزمت الطرف المسيطر على ساحة النزاع بالعناية  
بهم وزرايتهم وحمايتهم من كل اعتداء أو نأر أو انتقام أو إهانة أو إهمال .

٢ — أقرت المادة ( ١٤ ) من اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ ، اعتبار الجرحى والمرضى الذين يقعون في أرض العدو أسرى حرب . وأوجبت معاملتهم على هذا الأساس ، وأعطتهم حق التمتع بكل الحقوق الممنوحة لأسرى الحرب في القانون الدولي .

٣ — وأوجبت المواد من ( ١٩ — ٢٣ ) من الاتفاقية المذكورة على كل أطراف النزاع ، حماية المنشآت الصحية الثابتة والمتنقلة ومستشفيات الميدان من كل اعتداء . وذلك حماية للجرحى والمرضى وللأشخاص الذين يتولون العناية بهم . واشترطت عدم استخدام ذلك لغايات العمليات الحربية .

### ٣ — القتلى من أعضاء المقاومة

وحددت الاتفاقيات المذكورة واجبات المقاومين القتلى بما يلي :

١ — على كل أطراف النزاع الامتناع بأي شكل من الأشكال عن تشويه جثث قتلى النزاع ، أو نهب أشياءهم ونقودهم وحليهم . وعليهم العمل بكل وسيلة لإعادة هذه الأشياء إلى ذويهم حيثما أمكن .

٢ — على كل أطراف النزاع أن يبعثوا كل للآخر بأسرع فرصة ممكنة بأسماء القتلى الذين سقطوا في أرضه ، وبكل الوثائق والأشياء الدالة على شخصياتهم . وأن يقوم كل طرف بدفن القتلى في أماكن معينة وقبور معروفة ووفق سجلات ثابتة .

### المخالفات والعقوبات

هذه هي الحقوق العامة والأساسية للمقاومين العرب لدى العدو الاسرائيلي . أوجبتها قوانين وأعراف الحرب ، وضمنت تنفيذها ومعاقبة مخالفها قواعد القانون الدولي القائمة والمرعية .

ومهما حاولت إسرائيل التنصل من الاعتراف بهذه الحقوق الدولية المقررة، فهي ملزمة بها مادياً وأدبياً، تجاه القانون الدولي والضمير العالمي. ومهما تنكرت إسرائيل لهذه الحقوق، وتحت أى اعتبارات كانت، فإن هذا التنكر هو مخالفة جسيمة لاتفاقيات جنيف الدولية وأحكامها المقررة.

ومهما حاولت إسرائيل تبرير مخالفتها لهذه الاتفاقيات وبأى حجة كانت، فإن معاملتها لأسرى المقاومين العرب وجرحاهم بخلاف أحكامها، هو جريمة ضد الإنسانية. تخضع لمبادئ العقوبة المقررة فى القانون الدولي، على إسرائيل عامة وعلى مرتكبي هذه الجرائم من سلطاتها وأفرادها بشكل مخصوص.

وأن العقوبة الدولية المقررة لمثل هذه الجرائم، وعلى الدولة والأشخاص الذين يقترفونها، واضحة ومحددة. تحكمها مبادئ اتفاقية لاهاى لعام ١٩٠٧، وتصريح موسكو لعام ١٩٤٣، واتفاقية لندن لعام ١٩٤٥، والأحكام الدولية المستحدثة من إجراءات محكمة نورمبرج الدولية، التى حاكمت مجرمى الحرب النازيين بمثل التهم الموجهة الآن إلى إسرائيل، نتيجة جرائمها ضد المقاومين العرب وأسراهم وجرحاهم. (١)

---

(١) إنظر بحث (إجرامية إسرائيل فى الأرض المحتلة) القسم الخامس من الكتاب.

# القسم الثاني

الحل الخامس  
والحلون السطحية



## الحل الحاسم والحلول السطحية

إن ما استعرضناه في الأقسام السابقة من وقائع تاريخية وسياسية ودولية ، تضع أمام الباحث عن الحقيقة جذور أزمة الشرق الأوسط الحقيقية . ممثلة بفرض الكيان الاسرائيلي العدواني والعنصرى الغريب فى فلسطين .. وبمجموع اللاجئين الفلسطينيين الذين طردهم هذا الكيان من أوطانهم ، واستولى على ممتلكاتهم ، وحكم عليهم بالحياة منذ عشرين عاما مشردين بائسين .

وإن ما عرفناه فى هذه الأقسام السابقة من مبادئ وأحكام ووقائع قانونية ودولية ، يكشف للمراقب المنصف مدى العدوان الرهيب ، الذى تعرض له شعب فلسطين نتيجة لفرض إسرائيل ، والذى مارسته إسرائيل فى الشرق الأوسط تثبيتاً لكيانها العدواني وتحقيقاً لتوسعاتها الاستعمارية .

فالأصل فى قضية الشرق الأوسط وأزمته ، هو عدوانية الوجود الاسرائيلي ذاته ، وليس مجرد عدوان يونيو ١٩٦٧ الاسرائيلي وآثاره ، ومشكلة الشرق الأوسط الحقيقية ، هى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم فى وطنهم وتقرير مصيرهم ، وليست مجرد تصفية الاحتلال الاسرائيلي الأخير وإزالة آثاره .. !

فكل تسوية لا تستهدف هذا الأصل بالحل العادل ، ستظل تسوية سطحية للأزمة وحلا مؤقتاً للمشكلة . وكل تسوية لهذا الأصل لا يقرها شعب فلسطين ، واللاجئون منهم بشكل مخصوص ، لن تكون إلا تعميقاً للأزمة وتشميلاً لآثارها وازدياداً لأخطارها فى منطقة الشرق الأوسط .

إن الأزمة لم تتكون بعدوان يونيو الاسرائيلي حتى تنتهى بانتفاء آثاره ،

وإنما تكونت منذ الغزو الصهيوني وفرض إسرائيل وطرد اللاجئين . وكان عدوان يونيو كما كان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، نتيجة من نتائجها وأثراً من آثار تصاعدها واشتدادها . فمعالجة الغزو الصهيوني وآثاره هي المعالجة الصحيحة ، إن كان المقصود إيجاد حل دائم ونهائي للأزمة .

إن إسرائيل تدرك بطبيعتها العدوانية هذه الحقيقة الصارخة في أزمة الشرق الأوسط ، ولذلك تعلق كل تفاهم وانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، على شرط الاعتراف بها وبشرعية عدوانها القائم منذ عام ١٩٤٨ .

وأن شعب فلسطين يدرك أيضاً بوعيه الوطني وحسه النضالي وتجربته المريرة ومأساته العميقة ، هذه الحقيقة الأساسية في قضيته المصيرية . ويدرك أيضاً بوعي أكبر وحس أكثر ، محاولة إسرائيل المكشوفة للمساومة على وطنه وحقه ومصيره ، مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو ١٩٦٧ .

ومهما كانت ظروف الدول العربية ، فإنها تدرك أيضاً هذه الحقيقة . وتدرك أكثر منها ، عدم اختصاصها في التصرف بمصير فلسطين وحق شعب فلسطين ، وعدم شرعية وتنفيذ هذا التصرف مع وجود شعب فلسطين ، بملايينه الثلاثة وبإيمانه الثابت بوطنه وبكفاحه البطولي القاسي لتحرير هذا الوطن واسترداداه .

ومن أجل إظهار هذه الحقائق الأساسية في أزمة الشرق الأوسط ، أعلن الكفاح الفلسطيني بلسان ممثلي حركة مقاومته : أن شعب فلسطين لا يعترف بأي تسوية لأزمة الشرق الأوسط تتم على حساب حقه المشروع في وطنه فلسطين .. وأن كفاحه ضد العدوان الصهيوني على وطنه ، قائم قبل عدوان



يونيو واحتلال الأراضي العربية .. وسيظل هذا الكفاح قائماً ، سواء أزيلت آثار هذا الاحتلال أم لم تزل ، حتى يتم تحرير الأجزاء الفلسطينية السليبة من الاستعمار الصهيوني ، وحتى يتحقق لشعب فلسطين حقه في العودة إلى أرضه وحقه الكامل في تقرير مصيره .. ١

\*\*\*

هذه هي حقيقة أزمة الشرق الأوسط ، وهذا هو واقعها الحقيقي لدى أطرافها المعنية . فما هي التسوية التي يمكن أن تحقق للشرق الأوسط سلباً دائماً .. ولازمته حلاً نهائياً ؟

إن انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ ، سيعيد الوضع في الشرق الأوسط إلى ما كان عليه قبل هذا العدوان الأخير . ولكنه كما أوضحنا ، لن ينه الأزمات الأصلية ولن يحقق الحل النهائي والسلام الدائم ، ما دام الكيان العدواني التوسعي العنصري لإسرائيل قائماً على أرض فلسطين ، وما دام مليون ونصف مليون لاجئ من شعب فلسطين سيظلون في ظروفهم القاسية خارج أوطانهم وبيوتهم وبعيداً عن مزارعهم وممتلكاتهم .

فأحداث العشرين عاماً الماضية في الشرق الأوسط ، أثبتت أن كفاح هؤلاء اللاجئين العادل من أجل العودة إلى أوطانهم ، كان وراء كل التغيرات في الدول العربية . وكان السبب الرئيسي في كل الأزمات الدولية في الشرق الأوسط . وهو الآن يقف منتصباً بشباب المقاومة الفلسطينية المسلحة ، يسيطر على الاتجاهات العربية في محاولات حل الأزمة السلمية . وسيظل كذلك ولو تحققت مئة تسوية سطحية مؤقتة للأزمة بين الدول العربية وإسرائيل .

فما هو الحل العادل الممكن إذن لمشكلة فلسطين وأزمة الشرق الأوسط ،  
الذى ينهى المشكلة ويحل الأزمة ويحقق السلام الدائم .. ؟

إنه يتلخص فى إعتقادى فى عبارة واحدة ، هى : « التحرير .. وتقرير  
المصير . »

تحرير فلسطين من الكيان الصهيونى العدوانى .. ومن الحكم الصهيونى  
الاستعمارى .. ومن الروح العسكرية الصهيونية العدوانية .. ومن السياسة  
العنصرية اللا إنسانية .

وتحرير اللاجئين الفلسطينيين من الظلم ، والبطوس ، والحرمان ، والتشرد ..  
وتمكنهم من ممارسة حقهم الطبيعى فى العودة إلى وطنهم ، وأرضهم ، ومدنهم  
وقراهم ، وبيوتهم ، وممتلكاتهم المغتصبة فى فلسطين .

ثم إعطاء الشعب حقه الطبيعى فى تقرير مصيره ، ليعبر عن رأيه فى حياته  
ومستقبله فى فلسطين ، بكل إرادته الحرة المستقلة .

هذا هو الحل الذى يمكن أن ينهى المشكلة ويحل الأزمة . أما تقسيم فلسطين  
وإعطاء الصهيونية الاستعمارية العنصرية ولو موضع قدم فيها ، أو إقامة دولة  
عربية ودولة اسرائيلية على أرضها ، أو حل قضية اللاجئين على أساس توطينهم  
خارج فلسطين ، فلن تؤدي فى الواقع إلا إلى تعميق الأزمة فى الشرق الأوسط  
وتصعيد الصراع بين شعب فلسطين وإسرائيل ، وبالتالى بين الأمة العربية وقاعدة  
الامبريالية فى وطنهم المتمثلة فى إسرائيل .

فكل هذه الحلول سبق أن عرضت وطرحت على أرض فلسطين ،  
وتدرجت واحداً بعد الآخر مع تدرج الغزو الصهيونى لفلسطين .

وجميع هذه الحلول درست ونوقشت منذ بدايتها عام ١٩٢٢ من قبل بريطانيا، وحتى آخر صورها من قبل الأمم المتحدة عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨ . وكانت نتيجتها في كل مرة تعميق الأزمة واشتداد الصراع ، ومزيداً من المآسى والمظالم والضحايا في الشرق الأوسط .

ولعل ما أوردته لجنة « كنجج — كرين » الدولية في تقريرها لمجلس الحلفاء عام ١٩١٩ عن مشكلة فلسطين ، يعبر عن سبب فشل كل هذه الحلول ، منذ ذلك التاريخ حتى الآن . فقد قالت اللجنة :

« .. اذا كان المبدأ القائل : بأن حل كل مسألة تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الإقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس المتعلق بهم قبولاً حراً ، سيسود في المجتمع الدولي ، واذا كانت رغبات سكان فلسطين سيعمل بها ، فيجب الاعتراف بأن العرب وهم تسعة أعشار السكان يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً .. فتعريض شعب هذه حالته النفسية ، لمهاجرة يهودية لا حد لها ، ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل ، هو نقض شائن لهذا المبدأ العادل الذي تقدم شرحه . وهو أيضاً اعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية .. »

ولعل أيضاً في تقارير اللجان البريطانية المتعددة والمتتالية عن أسباب فشل مشاريع تقسيم فلسطين وثورات العرب ضدها ، منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٧ ، ما يعبر كل التعبير عن طحينة كل الحلول المذكورة حالياً لأزمة الشرق الأوسط فقد أكدت كل هذه اللجان الحقيقة الأساسية في المشكلة . وهي :

« إن كل معالجة لقضية فلسطين تقوم على أساس إقامة الوطن القومي اليهودي فيها ، هو تعريض فلسطين لمهاجرة يهودية غير محدودة ، وتعريض شعبها لضغوط

اقتصادية واجتماعية وسياسية لا قبل لهم في تحملها . وهذا ما يدفع العرب إلى رفض كل مشروع من هذا القبيل وإلى الثورة ضده . لأنهم يعتقدون أنه سيؤدي في النهاية إلى إخضاعهم للسيطرة الصهيونية السياسية والاقتصادية ، وسيفقدون في النتيجة حقهم في الاستقلال وتقرير المصير .. »<sup>(١)</sup>



ولكن هل من الممكن تحقيق مثل هذا الحل الآن ؟ إن كل حل للقضايا الدولية يقوم على العدل وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ممكن التحقيق ، بل وواجب التحقيق . إنه واجب أساسي من واجبات المنظمة الدولية ، والمجتمع الدولي ، وكل المعادين للعدوان والعنصرية والمناضلين من أجل سيادة مبادئ الحق والعدل وتقرير المصير . ولكنه أولا وأخيراً واجب أساسي من واجبات الشعب المعتدى عليه ، لأنه يعبر عن حق أساسي له في تحرير حقوقه الطبيعية المقتضية .

فكما تكافح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وكل الأحرار في العالم ، ضد الكيان العنصري والحكم الاستعماري في جنوب أفريقيا وروديسيا ، يجب أن يعلن مثل هذا الكفاح ضد الكيان الصهيوني العدواني والعنصري في فلسطين . هذا إذا كان هدف المجتمع الدولي حل أزمة الشرق الأوسط حلاً حاسماً وعادلاً ، وليس فرض تسوية مؤقتة لها في ظل القوة ولصالح مناطق النفوذ والصراع الدولي ، على حساب حقوق شعب فلسطين الطبيعية .!!

---

(١) مجموعة تقارير اللجان البريطانية مدونة في كتاب « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » — الجامعة العربية .

غير أننا سبق وأوضحنا موقف الأمم المتحدة العاجز أو المتعاجز من هذه القضية. وأشرنا إلى أن إزالة آثار حرب يونيو ١٩٦٧ ، وليس الحل الجذري لأزمة الشرق الأوسط ، هي الهدف المقصود للمساعي الدولية . وكشفنا أيضاً إلى حد ما عن موقف الأطراف المعنية من الأزمة والحل المطروح ، وموقف المساومة العدواني ، الذي تلعبه إسرائيل لفرض الاستسلام على العرب تحت راية السلام الزائفة ، ولحل الأزمة على حساب حقوق عرب فلسطين الطبيعية .

وما دام النفوذ الصهيوني والضغط الامبريالي قد جعل الاعتماد على الأمم المتحدة في قبول هذا الحل أو حتى تبنيه أمراً مستحيلاً ، فقد أصبح أمر تحقيقه واجباً من واجبات الأمة العربية الأساسية ، وفي طليعتها شعب فلسطين . عملاً بحق الدفاع المشروع ، وصداً للهجوم الامبريالي الداهم ، الذي لم يكن كيان إسرائيل العنصري في فلسطين واحتلالها للأراضي العربية ، إلا حلقة واحدة من مخطط الامبريالية الشامل لكل منطقة الشرق الأوسط العربية .

ولما كان معظم أعضاء المجتمع الدولي لم يتفهموا حتى الآن حقيقة أزمة الشرق الأوسط القائمة ، وما زالوا ينظرون لعدوان يونيو الإسرائيلي وآثاره كسبب أساسي لهذه الأزمة ، فإن تحقيق « مبدأ التحرير وتقرير المصير في فلسطين » لن يتحقق إلا بالقوة العربية الذاتية وعلى الأرض العربية .

وقد علمتنا تجاربنا وتجارب الشعوب النضالية عدم جدوى الاعتماد على كرم الاحتلال ، أو عطف الامبريالية ، أو القرارات الدولية ، في تحقيق واجب التحرير وتقرير المصير . بل أكدت لنا أن الكفاح المسلح هو سلاح الشعوب ضد الاحتلال ، وأن الثورة الشاملة هي وسيلة القضاء على العدوان ،

وأن حرب التحرير هي الطريق إلى إقرار « مبدأ التحرير وتقرير المصير في فلسطين » .

وتعبيراً عن رفض شعب فلسطين لكل الحلول السطحية والمساومات الدولية لحل أزمة الشرق الأوسط على حساب حقوقه الطبيعية ، وتأكيذاً لإيمانه بحتمية الحل الحاسم العادل للأزمة والمشكلة ، فإنه اليوم يمارس الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي . وأن ثورته الوطنية العادلة ، المثلة اليوم « بحركة المقاومة الفلسطينية » ، ضد الكيان الاسرائيلي الاستعماري العنصري في فلسطين هي النواة الحية لجيش التحرير ، وهي القاعدة الصلبة لحرب التحرير الشاملة .

وكما انتصرت حروب التحرير ضد الاحتلال والعدوان ، في فرنسا والصين والاتحاد السوفيتي والجزائر وعدن وفيتنام ، ستنصر حرب التحرير في فلسطين وكما انتصرت حرب التحرير العربية على الغزو الصليبي القديم لفلسطين ، ستنصر حرب التحرير العربية الجديدة على الغزو الصهيوني الجديد في فلسطين .

فإن إيمان شعب فلسطين بحقه في وطنه وعزمه الثابت على تحرير هذا الحق ، هي بداية الطريق إلى النصر . وإن إيمان الشعوب المشترك بعدالة كفاح التحرير ، وكفاحها المشترك ضد العدوان والعنصرية ، وتضامنها الرائع مع قضية الحرية ، ستدعم الحق العربي في فلسطين ، وتقوى الكفاح العربي من أجل التحرير ، وتقرب يوم النصر على العدوان والاحتلال والعنصرية في فلسطين .

« انتهى »









صدرت عن اتحاد المحامين العرب الكتب التالية :

كتاب مؤتمر الحامين العرب السادس (مع أبحاث المؤتمر)	١٠٠٠	صفحة	١٥٠٠
» » » » السابع » » » »	١٠٠٠	»	١٥٠٠
» » » » الثامن » » » »	١٠٠٠	»	١٥٠٠
» » » » التاسع » » » »	١٠٠٠	»	١٥٠٠
عربستان (الجزء العربى المفتصب)	شفیق الرشیدات	٢٥٠	٠
الطريق إلى الوحدة العربية	د. عصمت سيف الدولة	٢٥٠	٠
قانون العقوبات المقارن في البلاد العربية	سليم عريبد	١٠٠	٠
نظام التحكيم في التشريعات العربية	د. نزار كيالى	١٥٠	٠
القضاء والحماية في بعض الدول الاشتراكية	مظهر العنبري	٢٠٠	٠
رقابة القضاء على دستورية القوانين	فوزى غازى	١٥٠	٠
نحو تشريع جنائى عربى موحد	محمد عبد السلام	١٠٠	٠
العدوان الثلاثى الجديد على الأمة العربية	شفیق الرشیدات	١٠٠	٠
هل يمكن تأميم صناعة البترول في الوطن العربى؟	عبد الله الطريقى	١٥٠	٠
الجريمة الاقتصادية وحماية العلاقات الاقتصادية	د. جمال العطينى	٢٠٠	٠
القضاء والحماية في المجتمع الاشتراكي	د. جمال العطينى	٢٠٠	٠
تطور الحماية وأوضاع الحامين في البلاد العربية	داود التكريتى	٢٥٠	٠
مركز القدس القانونى والتاريخى	أنطون سليم كنعان	١٠٠	٠
جريمة العدوان الصهيونى وحق الدفاع العربى	شفیق الرشیدات	١٥٠	٠
المؤسسات العامة	بدوى حموده	١٥٠	٠
سيادة القانون	د. حامد زكى	١٠٠	٠
البترول العربى في خدمة القضايا العربية	عبد الله الطريقى	١٥٠	٠
الاشتراكية العربية في النظرية والتطبيق	محمد السباعى الحوت	١٠٠	٠
السوق العربية المشتركة	د. جمال العطينى	١٥٠	٠

المراجعة : اتحاد المحامين العرب

١٣ شارع الطالبات - جاردن

٣٢٤٨٦ : ٣٠٩٧٨ ٥



مطبعة عبده وأنور أحمد بالقاهرة  
شارع خيرت - درب البندوب - ٣ طابق المبنى  
تليفون ٢١٢١٨ - ٨٤٤٠٠٨